السبت ٣١ مارس سنة ١٩٢٨

السنة ... العدد ١٠٨

إدارة التحرير بشارع البتديان رقم ١٠
الاعلانات يتفق عليها مع الادارة
تليفون ٤٥٧٢ و ٥٥٠٠

السياسة الأسبوعية

الاشتراكات
عن سنة داخل القطر ٦٠ قرشا
خارج القطر ٢٠ شلنا

AL SIASSA HEBDOMADAIRE
Rue ... Le Caire
Téléph. 4572 - 6500

رئيس التحرير المسئول محمد حسين هيكل

النصوص الرسمية للوثائق

التي اسفرت عنها المحادثات والمفاوضات بين مصر وانكلترا

منذ سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٨

ننشر هنا النصوص التي انتهت اليها المحادثات والمفاوضات بين مصر وانكلترا منذ تولى الوفد ... المغفور له سعد زغلول باشا الى ... الكتاب الاخضر الذي نشره أخيرا دولة ثروت باشا بالترتيب الآتي :

المشروع الذي قدمه سعد باشا للجنة ملنر بتاريخ ١٧ يولية سنة ١٩٢٠ ، مشروع ملنر الذي قدم ... الوفد المصري بتاريخ ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ ، المشروع الذي قدمه لورد كرزون وزير الخارجية البريطانية لدولة عدلي يكن باشا رئيس الوفد الرسمي ... بتاريخ ٥ ... ١٩٢١ ... تاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبلاغه الى عظمة سلطان مصر وتبليغه بعد ذلك الى الدول ... الكتاب الاخضر الذي نشر أخيرا .

مشروع سعد باشا

قدمه الى لورد ملنر بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

في وثيقة رسمية ...

... مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ذات نظام دستوري

المادة الثانية — تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصري في ظرف (....) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة

المادة الثالثة — عند استعمال الحكومة المصرية حقها في الاستغناء عن خدمة الموظفين الانجليز تلتزم باحسان معاملتهم على الطريقة الآتية :

في غير حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو العجز الجثماني عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبي أو لانتهاء المدة المحددة في عقد الاستخدام يعطى الموظف المرفوت تعويضا إضافيا بمقدار شهر عن كل سنة قضاها في الخدمة ، ويمنح هذا التعويض أيضا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية في ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة

المادة الرابعة — تخفيفا لمضار الامتيازات الى حين الغائها تقبل مصر أن الحقوق التي تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات تكون لبريطانيا العظمى لاستعمالها باسمهن بالكيفية الآتية :

١ — الزيادات والتعديلات التي يراد ادخالها ...

ولا تصح مخالفة المادة ... الا اذا كان ... القانون يشمل احكاما لا ... في أي ... من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو ان كان قانونا ماليا لا يسري ... لا مساواة في المعاملة بينها وبين المصريين والاجانب ، وفي حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة ... هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر لعصبة الأمم للفصل فيه .

المادة الخامسة — في حالة الغاء المحاكم القنصلية واحالة محاكمة الاجانب على ما يقدم منهم من الجنايات والجنح الى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الانجليزية في وظيفة النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة .

المادة السادسة — تقرر الحكومة البريطانية انها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة ازالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للاجانب من الامتيازات في التشريع والقضاء . وتحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة ان اقتضى الحال الى عصبة الامم بعد الميعاد المذكور .

المادة السابعة — في حالة الغاء ... صندوق الدين فان مصر تعين موظفا ساميا باختياره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

... تلك المنطقة التي تبقى خاضعة للسلطة المصرية فيها قوانينها ... لا تمس بالسلطة المخولة لمصر بالمعاهدة القسطنطينية المحررة في اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس .

وبعد مضي ... من تاريخ ... هذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الامر لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد لازما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها الـ... بالمحافظة على القنال ، وفي حالة الخلاف يرفع الأمر لعصبة الامم .

المادة التاسعة — في حالة ما ترى مصر لها حق التمثيل السياسي الا تعين نائبا عنها لدى أي بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى نائب بريطانيا العظمى وهو ... الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصري .

المادة العاشرة — يوافق الطرفان ... على عقد محالفة دفاعية بينهما للاغراض الآتية :

١ — تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك ... الدفاع عن الاراضي المصرية عند كل تعد ... من جانب أي دولة من الدول

٢ — عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أي دولة أوربية ولم تكن سلامة ... المصرية ... في خطر مباشر ... تقوم داخل حدود بلادها ... بريطانيا ... جميع ... وأعمال النقل ... بعد باتفاق خاص ...

المغفور له سعد زغلول باشا

متى يكون الزواج جرما

نص مشروع الوفد

الرياضة الأسبوعية

السياسة التحضيرية في العالم للألعاب الأولمبية

الحركة الرياضية القائمة في العالم موجهة بكلياتها وجزئياتها الى التحضير للالعاب الاولمبية . ولكي يكون لدى قراء « السياسة الاسبوعية » علم بما يجري في العالم ننشر باختصار بعض الاعمال التحضيرية لهذه الالعاب في بعض الممالك . وقد تنتفع بعض الهيئات الرياضية في مصر بما ننشره من آراء تلك الهيئات الاجنبية :

أسبانيا

بلغت حالة تمرين الرياضيين فيها غايتها بنجاح مستمر ، وقد عمل مدرب البعثة المسيو « جو انديه » الفرنسي الجنسية على تدريبهم وتمرينهم بانتظام أثناء شهر ابريل وأعد حفلات رياضية بعد ذلك في أيام ١٠ و ٢٢ و ٣٠ مايو « بمدريد » و « برشلونه » و « سانت سباستيان » ليشترك فيها جميع اللاعبين في مختلف المدن ، ثم تقام حفلة البطولة في ٢٤ يونيو حيث يمكن اخراج أحسن الرياضيين الذين يصح لهم تمثيل أسبانيا في الالعاب الاولمبية .

وهؤلاء سيحجزون تحت اشراف المدرب في مكان خاص بمدينة « تلوزا » حيث ملعب « برازيوني » العظيم حتى ٢٤ يوليو ، و ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ أي قبل بدء الالعاب بثلاثة أيام فقط يرحلون الى امستردام .

تركيا

والاهتمام بالالعاب الاولمبية في تركيا عظيم جدا . وقد أحضروا مدربين لكرة القدم وللعدائين ، ولالعاب القوة والمصارعة والملاكمة . وتقرر في جلسة أخيرة عقدت في هذا الشهر أن ترسل فريقا لكرة القدم مكونا من ٢١ لاعبا وفريقا لالعاب الشيش والسلاح مكونا من ستة لاعبين ، وفريقا للمسابقات الرياضية للعدو مكونا من عشرة لاعبين وفريقا مكونا من احد عشر لاعبا في المصارعة والعاب القوة وفريقا للقفز مكونا من أربعة مندوبين وفريقا مكونا من خمسة لاعبين لتمثيل تركيا في مسابقات الدراجة .

وسيتناول المدربون هؤلاء اللاعبين بمختلف طرق العناية والتدريب . وقد تقرر أيضا أن يرافق البعثة ... أمل باشا و الثلاثة المدربون ...

واحد للتمرين وذلك بخلاف ما حصل في سنة ١٩٢٤ . فالآن العسكريون سيكونون تحت أمر وزارة الحربية وينزلون في مدرسة « جوانفيل » . أما اعداد باقي الملاكمين ومراقبتهم لحين سفرهم الى امستردام فسيترك أمره الى أساتذتهم على أن يسمح لمن يتناول مكافأة منهم من اتحاد الملاكمة أن يعد اللاعبين ويتناولهم بمختلف أنواع العناية في مآكلهم أو نومهم أو حياتهم الخصوصية ، على أن يسدد ما يصرف في هذا السبيل من المبلغ السابق ان قررته اللجنة الاهلية للرياضة .

الربع بفرنسا

وأقيم في ١٨ مارس الجاري بطولة الربع (رفع الاثقال) بفرنسا وكان الغرض منها معرفة ما بلغه الرباعون هناك . واذا بالرباع « هوستن » يضرب ما هو مسجل في عالم الرفع « للخطف » باليدين اذ رفع ١١٢٫٥٠٠ كيلو وخمسمائة جرام بينما المسجل ١١١٫٥ كيلو فقط وما رفعه « السيد نصير » بطل القطر المصري ١١٠ كيلو فقط .

الفرق بين رباعنا ورباعهم

ورغم ما أظهره « هوستن » من تفوق بديع الا انه لم يضرب رباعنا السيد نصير في مجموع الرفعات التي هي بيت القصيد والتي تتوقف عليها النتيجة النهائية . فلقد كانت مجموع رفعات « هوستن » باليدين ٣٤٥ كيلو في « الضغط » و « الخطف » و « النتر » بينما رفعات السيد نصير كانت ٣٥٦٫٧٠٠ كيلو أي بزيادة ١١٫٥٠٠ كيلو

ومما يصح ذكره بمزيد الاعجاب ان اللجنة الاولمبية الفرنسية تسلمت فعلا مليون ونصف فرنك كدفعة أولى للصرف منها على الالعاب الاولمبية .

النتيجة

نرى مما تقدم ان بعض الامم لا ترسل مندوبيها الى امستردام الا قبل اقامة الحفلات بأيام وفي هذا تأييد لما كتبناه في العدد الماضي من السياسة إذ فيه فائدتان : حفظ اللاعبين من الاختلاط وتوفير في المصروفات . (ثانيا) ان الهيئات الرياضية تعمل لحجز اللاعبين في مكان خاص في بلادهم والعناية بأمرهم ، وهذا أمر معدوم تماما في مصر ، ويمكن تجربته هذا العام بقضاء المدة — التي كان يقضيها اللاعب في الخارج قبل بدء الالعاب — في مصر تحت اشراف المدربين والهيئات الرياضية حتى اذا ما حان موعد السفر كانوا على استعداد رياضي لتمثيل مصر تمثيلا حقا (ثالثا) ان تركيا قد ... لكرة القدم ...

و ١٠ فلوران للشخص الواحد في ليلة واحدة أي ما بين ٦٨ وثمانين قرشا صاغا .

منازل الاقامة : تختلف الاجور ما بين ٤٫٥ و ٦٫٥ فلوران أي ما بين ٣٢ و ٥٢ قرشا صاغا .

وهذه الاجور للنوم والافطار فقط .

النشرة الاولى للمستر ماكرو

مدرب الاتحاد المصري لكرة القدم

آراء وملاحظات

ننشر فيما يلي نتيجة مشاهدات المستر ماكرو مدرب كرة القدم الذي أحضره الاتحاد حديثا في المدة التي قضاها متنقلا بين الملاعب المصرية اذ فيه ملاحظات فنية ونصائح يجدر بلاعبينا وأنديتنا والنظارة أن يسيروا عليها قال :

« تقدمت العاب كرة القدم في القطر المصري تقدما عظيما رغم قرب العهد بها . فالمجهود الفردي قد وصل الى مستوى عال ولكن التضامن بين اللاعبين يتراجع الى العدم . وانه من الواجب أن يتعلم اللاعبون استثمار تعاونهم اذ هو الذي يذيلهم النصر ، وليست الالعاب الفردية مهما بلغ اتقانها حد الكمال . وكثيرا ما نشاهد لاعبا يصيب المرمى ولا يكون له المقام الاول في احراز هذا النصر ، فقد يكون هذا اللاعب أضعف من في الميدان ، ولكن العمل العجيب الذي سهل له اصابة المرمى كثيرا ما يكون ثمرة مجهود فني لزميل له أكفأ منه وهذا هو المقصود بالتضامن .

العاب الظهير

لاحظت ان الظهيرين يقفان على استقامة واحدة متباعدين تاركين بينهما ثغرة واسعة فاذا ما اخترقت كان جعلهما في اللحاق بمخترقها ضعيفا .

وأرى أن يتخذا طريقة اللف والدوران وراء بعضهما أي ان أحدهما يجب أن يغطي الثاني فيأخذ وراءه مركزا أمينا ، بمعنى انه اذا كان الهجوم في جهة أحدهما وجب على الآخر أن يتقي أزره .

الدفاع

وفي يقيني انه أهم المراكز ، واذا كان خط دفاعك متينا فلتتأكد ان فريقك يكون متينا أيضا . ويجب على جناح الدفاع أن يتفاهم مع الظهير الذي وراءه . فاذا هوجما وجب أن يكونا على سابقة اتفاق ليختص أحدهما بالجناح المهاجم وثانيهما بساعده . وأرى ان الدفاع يهاجم الساعد اذ لو ترك لقلب الدفاع يكون قد خصصنا واحدا ليقابل ثلاثة وهذا مستحيل ، خصوصا اذا كان الساعدان والقلب ممن يحسنون اللعب فيما بينهم ...

الجناح الايمن . ومن شأن هذه التوزيعات ان تفتح ثغرات في الدفاع الذي أمامك وتسهل اصابة المرمى . وهناك نصيحة أخرى للهجوم ... تصويب الرمي على المرمى بمجرد وقوع العين ... المرمى من مسافة ٢٥ ياردة . لانه كثيرا ما ... الفرص من جراء التوزيعات القصيرة ... أمام المرمى .

استعمال الرأس

لاحظت ان استعمال الرأس رديء جدا والتوزيعات به يجب أن تثقف وأقول ان ... هام جدا لانه يكسب المباراة السرعة .

تحذيرات للاعبين والمتفرجين والاندية

الى اللاعبين : ١ — لا تلعب بالاجسام ... العب الكرة وتذكر ان لعبك بالاجسام خشونة ... تحكم بها على فريقك بالعقاب .

٢ — لا تعترض الحكم في أحكامه وتذكر ان الانسان معرض للخطأ ولكن أحكامه نهائية .

٣ — لا تتبادل الاشارات ولا تتراشق بالالفاظ ولا تجادل غيرك بالملعب ، وتذكر ان الوقت الذي يضيع في مثل هذه الاعمال يكون خصمك ... في طريق مرماك .

٤ — لا تحاول أن تقهر خصمك بمجهودك الفردي وتذكر ان معك عشرة من رفاقك متهيئين لمساعدتك .

٥ — لا تدخلوا الملعب وحدانا أو مثنى أو ثلاثا بل ليدخل الفريق دفعة واحدة يتقدمه رئيسه ، فان ذلك أدعى لظهوره بمظهر الجماعة والتضامن .

الى المتفرجين : ١ — لا تهزؤوا باللاعبين فتستفزونهم للحماقة وتذكروا ان اللاعب يلزمه التشجيع اذا أريد منه أن يعمل كل ما ... وسعه .

٢ — لا تندفعوا الى الملعب اذا ما أصيب لاعب وتذكروا انكم ان فعلتم ذلك عطلتم المباراة وعرقلتم عمل المسئولين عن القيام بمساعدة المصاب .

الى الاندية : اعملوا على كسب ثقة الجمهور وابدأوا المباريات في مواعيدها المعلن عنها ... تتأخر لنصف ساعة مثلا .

بهذه الشروط من الاحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الاخرى ماغى لامحل له

المادة الخامسة عشرة — تودع هذه المعاهدة بسكرتارية جمعية الامم لتسجيلها، وتقرر بريطانيا العظمى انها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة

المادة السادسة عشرة — يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين، ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التي تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد.

سعد زغلول

مشروع لورد ملنر

قدمه الى الوفد المصرى بتاريخ ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠





لورد ملنر

نص المشروع

أولا — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات.

ثانيا — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة ارضها، وتتعهد مصر انها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة ارضها أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية.

وتشمل هذه المعاهدة احكاما للاغراض الآتية:

أولا — تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية، وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد [illegible]

اللازم بالاختصاصات المالية (وفى نسخة أخرى الحالية) التى لاعضاء صندوق الدين، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الاخرى التى قد يرغب فى استشارته فيها

رابعا — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب، ويكون ايضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام

خامسا — نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الاجنبية الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع ان يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ان لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالاجانب.

صيغة اخرى لهذه المادة

نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع ان ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً مجحفا بالاجانب فى مادة فرض الضرائب أولا تتفق مع مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات.

سادسا — نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الاخرين.

سابعا — تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية حتى يتيسر تعديل لنظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض [illegible]

[illegible]

مسألة السودان

[illegible]

مشروع لورد كرزون

قدمه الى عدلى باشا يكن ونشر بمصر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ على أثر المفاوضات الرسمية التى دارت بينهما فى صيف عام ١٩٢١

لورد كرزون

نص المشروع

الذى نشر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢١

وبعد انقطاع المحادثات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر نشرت اللجنة المذكورة تقريرها ثم طلبت الحكومة البريطانية المفاوضة مع وفد مصرى فذهب وفد برياسة دولة عدلى يكن باشا فى صيف سنة ١٩٢١ وتفاوض مع لورد كرزن فاسفرت المفاوضات عن المشروع الآتى:

مذكرة بخصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر:

أولا انهاء الحماية

١ — فى مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت أسرة ملوكية دستورية، فبمقتضى هذا قد أبرمت وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجهة الاخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف

ثانيا العلاقات الاجنبية

٢ — تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة [illegible]

[illegible]

رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القومسيير المالى البريطانى.

٧ — تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصليين فى الخارج حسب مقتضيات مصالحها

٨ — لاجل تولى الشؤون السياسية [illegible] عام والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية [illegible] الاماكن التى لايوجد فيها ممثلون سياسيون [illegible] قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة فى قدرتهم

٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولى المفاوضة لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات وتقبل مسؤولية حماية المصالح المشروعة للاجانب فى [illegible] وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا.

ثالثا النصوص العسكرية

١٠ — تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة [illegible] فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة [illegible] للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ولها [illegible] تستقر فى أى مكان فى مصر ولاية مدة [illegible] من وقت لآخر، ويكون لها أيضا فى كل وقت [illegible] الآن من التسهيلات لاحراز واستعمال الثكنات [illegible] وميادين التمرين والمطارات والترسانات [illegible] والمين الحربية.

رابعا استخدام الموظفين أو الضباط الاجانب

١١ — بالنظر للمسئوليات الخاصة [illegible] تتحملها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية [illegible] الحكومة المصرية بالاتعين ضباطا أو موظفين أجانب فى أية مصلحة منها قبل موافقة القومسيير المالى البريطانى.

خامسا الادارة المالية

[illegible]

سادسا الادارة القضائية

[illegible]

سابعا السودان

[illegible]

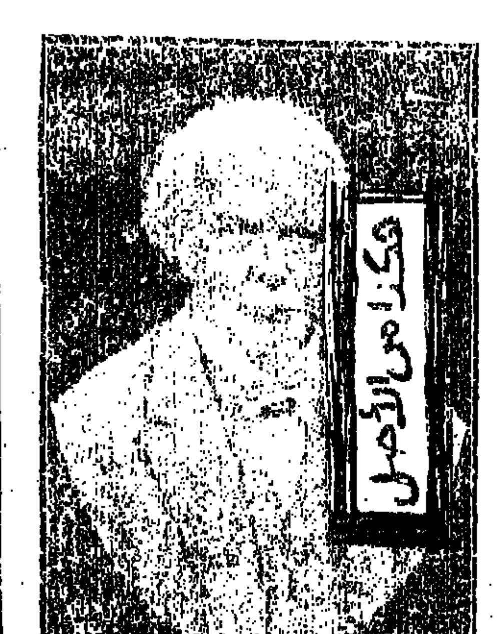
ثامنا قروض الجزية

[illegible]

[illegible]

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وتبليغ الحكومة البريطانية اياه لعظمة السلطان



مستر لويد جورج
رئيس الوزارة الانجليزية الوئتلفة وقتئذ

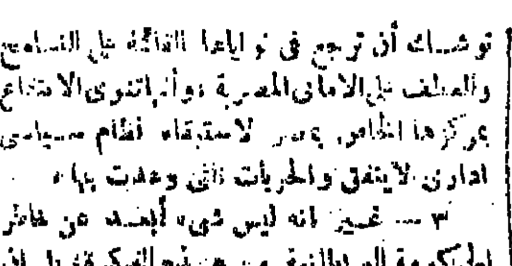
ولما رفض الوفد الرسمى مشروع كرزون واستقال دولة عدلى باشا من رياسة الوزارة مكثت مصر بلا وزارة حتى حدثت محادثات بين ثروت باشا من جهة ودار الحماية من جهة أخرى اسفرت عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى بلغ الى عظمة السلطان وهذا نص التبليغ والتصريح

خطاب الحكومة الانجليزية

الى عظمة السلطان

ياصاحب العظمة:

١ — أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التى قدمتها الى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية [illegible]



[illegible] توشك أن ترجع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الامانى المصرية [illegible] بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لايتفق والحريات التى وعدت بها.

٣ — غير انه ليس شىء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة، بل ان الاساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما، وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى.

٤ — واذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا انما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية على أن الاحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولايبعد كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة، والامل وطيد فى أن الاحوال العالمية سائرة الى التحسن — هذا من جانب — ومن جانب آخر فكما قيل فى المذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الاجنبية.

٥ — أما أن تكون انجلترا راغبة فى التدخل فى ادارة مصر الداخلية فذلك ماقالت فيه الحكومة البريطانية، ولا تزال تقول ان أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين ادارة شؤونهم ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى، واذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتداخل فى شؤون مصر [illegible]

[illegible]

نص التصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

[illegible]

الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتي بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الامور وهي :

ا — تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر

ب — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة

ج — حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات

د — السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الان

بين مستر مكدونالد

والمغفور له سعد زغلول باشا



مستر رامزي مكدونالد

ولما تولى دولة سعد باشا الحكم في سنة ١٩٢٤ وذهب للمفاوضة مع مستر ماكدونالد رئيس وزارة العمال البريطانية ولم تنجح المفاوضة بعث مستر مكدونالد الى لورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر اذ ذاك بالكتاب الابيض الآتي :

في أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية اوضح لي زغلول باشا ما هي التعديلات التي لا يرى بدا من ادخالها في الحالة الحاضرة في مصر . فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هي كما يأتي :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الاراضي المصرية

ثانيا — سحب المستشار المالي والمستشار القضائي .

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ولاسيما في العلاقات الخارجية التي ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة بأن الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة أخرى للتدخل في شؤون مصر عملا غير ودي .

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها في حماية الاجانب والاقليات في مصر .

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها في الاشتراك بأي طريقة كانت في حماية قناة السويس . أما في مسألة السودان فان النقط ... زغلول باشا

بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصري في الصيف في ١٧ مايو ويؤخذ مما عامته في هذا الصدد أن زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة . فابداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السير لي ستاك باشا في مركز صعب، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز . ولم يفتني أيضا أنه قد نقل لي أن زغلول باشا ادعى لمصر في شهر يونيه الماضي بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فقال زغلول باشا الاقوال السابقة التي قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأي البرلمان المصري فقط ، بل رأي الامة المصرية أيضا .

فاستنتجت من ذلك أنه ما زال متمسكا بذلك المركز . على أن الاقوال التي من هذا النوع لا بد انها أثرت في عقول المصريين المستخدمين في السودان وفي عقول السودانيين في الجيش المصري فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الاخلاص للحكومة المصرية أمر مختلف عن الاخلاص لادارة السودان الحالية ولا ينطبق عليه . وكانت النتيجة من ذلك أن الامر لم يقتصر على تبدل تام في روح التعاون الانجليزي المصري الذي كان سائرا في السودان بل وجد الرعايا المصريون المستخدمون في حكومة السودان مشجعا جعلهم يعدون أنفسهم دعاة للشر آراء الحكومة المصرية . وتكون النتيجة انه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أي اتفاق يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالي مصدرا للخطر على الامن العام . وقد وعدت في أثناء محادثاتنا الاولى أن أكون صريحا جدا مع زغلول باشا ولم أترك في نفسه أدنى شك في أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها من الموقف التي اضطرت الحكومة البريطانية الى وقوفه في شأن مصر والسودان .

وتذكرون أنه عندما سحبت الحكومة البريطانية حمايتها عن مصر سنة ١٩٢٢ احتفظت ببعض المسائل للتسوية باتفاقات تعقد فيما بعد وقد ظللت أؤمل أنه من الممكن عند اطالة الامعان ايجاد اساس للاتفاق يقبله البلدان ولكن الموقف الذي وقفه زغلول باشا جعل مثل هذا الاتفاق مستحيلا في الوقت الحاضر وقد أوضحت له مسألة قناة السويس لان في سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر في السلم والحرب ومن المؤكد اليوم كما كان مؤكدا سنة ١٩٢٢ أن سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر أمر مصلحة حيوية لبريطانيا وان ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة في السلم وفي الحرب لمرور السفن البريطانية ... هو الاساس الذي تقوم عليه سلامة الامبراطورية البريطانية ...

وكان اتفاق سنة ١٨٨٢ المتعلق بحرية الملاحة في قناة السويس هو الاداة التي أعدت للحصول على تلك الغاية ولكن ظهر في سنة ١٩١٤ انه لا يفي بهذا الغرض فاتخذت الحكومة البريطانية نفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة مفتوحة فليس في وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختبار أن تجرد نفسها تجريداً تاما ولو من أجل حليفة من مصلحتها في حراسة هذه الحلقة الحيوية في مواصلات الامبراطورية . ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة في أي اتفاق يعقد بين حكومتينا فأنا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية . وفي رأيي أنه من الممكن ضمان التعاون العملي بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات بعقد معاهدة تحالف وثيقة، وهذه المعاهدة التي يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية في مصر، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر، بل يكون دليلا على وجود صلات وثيقة خاصة بين البلدين وعلى تصميمهما على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما . ولا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تتدخل هذه القوة أي تدخل في الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية . وقلت بملء الصراحة إن الحكومة البريطانية لا تنوي أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التي تستنسب هذه الحكومة أن تسير عليها .

ويؤخذ من كل ما جرى لي من المحادثات مع زغلول باشا في مسألة السودان أن هذه الاحاديث لم تظهر سوى اصراره على موقفه الذي صرح به في أقواله العمومية فلا بد لي من التمسك بالبيانات التي فهت بها في هذا الموضوع في مجلس النواب، ويجب أن لا يبقى شك في ذلك لا في مصر ولا في السودان . واذا كان هناك شك فانه لا يفضي إلا الى الاضطراب . وفي خلال ذلك يظل الواجب العملي في حفظ النظام في السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية وهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض فانها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بايجاد نظام اداري جيد، فلا تسمح بأن يزول هذا النظام وهي تعده مسئولية وديعة في يدها للشعب السوداني ولا يمكن أن تترك السودان إلا عندما تتم عملها .

ان الحكومة البريطانية لا ترغب في تشويش الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحاضرة التي تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النظام المدني هي حالة لا تطاق .

فاذا لم تقبل الحالة الحاضرة باخلاص وتبقى قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد فان حكومة السودان تخل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . ولم تغفل الحكومة البريطانية عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية في السودان وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتحترم وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها في مياه النيل وبأداء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان . وأن الحكومة البريطانية كانت ولا زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر .

(وقد حددت في الفقرات السابقة الموقف الذي ترى حكومة جلالة الملك أنها مضطرة لأن تقفه تجاه مصر والسودان . وأرى من واجبي أن أدونه من دون أي مساس)

ماكدونالد

الكتاب الاخضر الاخير

وهذه نصوص الوثائق التي اشتمل عليها الكتاب الاخضر الاخير الذي نشره دولة ثروت اشاعن محادثاته مع سير أوستن تشمبرلن في الصيف الماضي، وهذا بيان الوثائق التي يحتويها :



صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا — سير اوستن تشمبرلن وزير خارجية انجلترا

وفي الصيف الماضي ذهب دولة ثروت باشا الى لندرة وتحادث مع سير اوستن تشمبرلن وكانت نتيجة المحادثة ما نشر في الكتاب الاخضر المصري الذي ننشره الآن

بيان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

الوثائق :

١ — المشروع المصري
٢ — المشروع البريطاني
٣ — ملاحظات عامة على المشروع البريطاني مقدمة عن مصر
٤ — كتاب الى السير اوستن تشمبرلن من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا قبل مبارحته لندرة في أواخر اكتوبر سنة ١٩٢٧
٥ — مشروع مذكرة أولى من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام الامتيازات
٦ — مشروع مذكرة ثانية من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام الامتيازات
٧ — رسالة السير اوستن تشمبرلن المؤرخة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بابلاغ المشروع النهائي
٨ — المشروع النهائي
٩ — استيضاحات عما تقصده الحكومتان المتعاقدتان ببعض عبارات مشروع المعاهدة، مقدمة عن مصر
١٠ — رسالة تلغرافية من السير اوستن تشمبرلن الى اللورد لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بتسليم صورة منها الى دولة ثروت باشا
١١ — رسالة السير أوستن تشمبرلن الاولى الى دولة ثروت باشا تمهيدا للاجابة على الاستيضاحات
١٢ — الرد البريطاني الاول على الاستيضاحات المصرية
١٢ — (مكررة) — المكاتبتان المتبادلتان بين دولة ثروت باشا واللورد لويد في ٢٦ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ في شأن الاشارة الى توقيع المعاهدة
١٣ — الاجابة المصرية على الرد البريطاني الاول
١٤ — الاقتراح البريطاني بشأن البوليس والامن العام
١٥ — الاقتراح البريطاني بشأن الطيارات في منطقة القنال
١٦ — الرد البريطاني على الاجابة المصرية (١٣) فيما يتعلق بالمادة الرابعة من المعاهدة
١٧ — رسالة السير أوستن تشمبرلن الثانية الى دولة ثروت باشا
١٨ — رد دولة ثروت باشا على رسالتي السير أوستن تشمبرلن
١٩ — مذكرة عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين بالجيش المصري
٢٠ — مذكرة عن الموظفين البريطانيين في البوليس والامن العام
٢١ — رسالة السير أوستن تشمبرلن الثالثة الى دولة ثروت باشا
٢٢ — كتاب بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨ من دولة ثروت باشا الى اللورد لويد بتبليغ وجهة نظر زملائه
٢٣ — كتاب بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٨ من دولة ثروت باشا الى اللورد لويد ختمت به المحادثات .

بيان

ان المحادثات التي دارت بيني وبين سعادة السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاجل الوصول الى اتفاق يصلح أساسا لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر، قد مرت بأدوار ثلاثة :

أما الدور الاول، وهو الذي كانت ثمرته تبادل مشروعينا، فقد جرى أثناء زيارة مليكنا المعظم لانجلترا أي من ٤ الى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٧ ، كذلك جرى الدور الثاني بلوندرة في خلال المدة القصيرة التي قضيتها فيها عقب زيارة جلالته لمدينة بروكسل مباشرة . وفي غضون هذه المدة كانت أهم المناقشات فيما اقترحه كل من الطرفين

وجرى الدور الثالث في القاهرة وكان أهم أغراضه تبادل الرأي تتمة الاحاديث السابقة وسعيا الى تحديد مرمى بعض نصوص المعاهدة وقد بدأ هذا التبادل شفويا ثم عاد كتابيا وكان الوسيط فيه فخامة اللورد لويد المندوب السامي لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في مصر

— ١ —

ولقد بدا لي أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك لانجلترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ولاسيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، ثقة بأن هذا الاتصال الشخصي لابد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدي اليه من زيادة فهم كل منا حالة الآخر، وكنت حريصا بوجه خاص على ازالة ما علق بأذهانهم من الاثر الذي تركته الحوادث الاخيرة ولاسيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش ، ذلك الحادث الذي جرّهم الى اتخاذ تدابير ... من مثل ارسال مدرعات الى الاسكندرية ... لم نكن في نظرنا نتفق مع رغبتنا الصادقة في أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية ولا متناسبة مع الاسباب التي دعت الى تلك الازمة . وقد كان للحفاوة الفائقة التي لقيها مليكنا المعظم من حضرتي صاحبي الجلالة البريطانية ومن الجمهور الانجليزي بوجه عام في جميع المدن التي زارها ما شد من عزمي ووصل من همتي . فلما اجتمعت للمرة الاولى في وزارة الخارجية البريطانية بالسير أوستن تشمبرلن اجتماعا طويلا ، أعربت لسعادته فيه قبل كل شيء عما خالج فؤاد جلالته من عظيم الرضا والارتياح وما تركه في نفسه من جميل الاثر مظاهر الحفاوة الودية التي لقيها جلالته من حضرتي صاحبي الجلالة البريطانية والترحاب من جميع طبقات الشعب بحماسة وطواعية نفس بالغتين ، عاصرنا أي ترى فيه إشارة ناطقة بالعطف على مصر . وكان لعبارات الارتياح والشكر التي أبلغتها لسعادته أجمل الوقع في نفسه . وقد أعرب لي السير تشمبرلن من جانبه عما تكنه الامة البريطانية من حسن الاستعداد نحو الشعب المصري، وأكد لي أن موقفه كان على الدوام منطبعا بعامل الصداقة نحو مصر، وأسهب كثيرا في هذا الباب وتمنى أن تجد بريطانيا العظمى ما يشجعها على مواصلة السير في هذا الطريق . فأكدت لسعادته أن الشعب المصري يضمر مثل هذا الشعور نحو الامة البريطانية ، وأننا نرغب رغبة صادقة في الارتباط معها بأوثق العلاقات وأن اليوم الذي نصبح فيه حلفاء وأصدقاء لا يبدو في نظري بعيدا ، وكان يسعدني من هذا الحديث أنه مكنني من أن أثبت لسعادته أن الامل الذي أعربت له عنه في العام الماضي لم يخب، وأن مصر قد سعت باخلاص الى تحقيق سياسة حسن التفاهم بين البلدين . وأكدت له أنه بصرف النظر عن الحوادث الاخيرة التي أخشى أن تكون قد تركت في نفسه أثرا غير حسن ، فالحكومة المصرية وأولو الشأن المسئولون في مصر لم يحيدوا عن الخطة التي رسموها وانهم بذلوا أقصى ما استطاعوا من الجهود لاجتناب أسباب سوء التفاهم ، كما انهم ذللوا صعابا ما كانوا ليذللوها لولا رغبتهم الصادقة في السلام وحسن التفاهم . فأبدى لي السير أوستن تشمبرلن بالغ سروره لسماع ذلك ... الى أن ذكر له بعض تفصيلات في هذا الموضوع فأجبته الى طلبه ، وأفضت في ايضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والرجال المسئولين بصدد الخلافات التي وقعت أخيرا في مسألة الموظفين البريطانيين ومسألة الجيش وبعض مسائل أخرى وبيان ما كان للجهود التي بذلناها من الاثر ...

وقد ... البيان توجيه ... المعاني ...

لاح لي أن السير أوستن تشمبرلن ، وقد استمع الى هذا البيان بعظيم الاهتمام والاطمئنان، تقبله قبولا حسنا . وقال لي إنه يأسف مع الاسف لوقوع مثل هذه الحوادث التي قد تمس العلاقات بين انجلترا ومصر في أي وقت ... العظمى مصالح ... بوجه خاص ... الحقوق والواجبات ... فبراير سنة ١٩٢٢ الذي ... استقلال مصر ... الاهمية للامبراطورية البريطانية وان كل حكومة انجليزية أيا كان تشكيلها لا يسعها الآن ... عليها ... حيوية لبريطانيا العظمى ... وان ... أثور ... تضامن ... ان المستقبل ... أكثر من الماضي ... ان لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما اذا ... الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف ... من الضرورات ... وما اذا ... نرغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية ... فان كان الجواب ... تلك العلاقات ... تلك العلاقات الى أزمات ... على أسفه ... بالقوة . وذكر السير أوستن تشمبرلن انه في سنة ١٩٢٤ عندما كان زغلول باشا في لندرة ... وقد كان في ذلك الوقت رئيس الوزارة البريطانية مخلصا لوضع أساس للتعاون الودي بين البلدين ولكن مسعاه على الرغم من رغبته الصادقة ... احترام الاماني المصرية المشروعة لم يكلل بالنجاح ومن ذلك الحين وقعت حوادث يؤسف لها وكانت لها عواقب غير مرضية ، وأمل ... استفدنا من تلك التجارب وأصبحنا الآن أكثر استعدادا لان نلقى حقائق الحالة وجها لوجه وأن ندرك المزايا التي تترتب على التعاون ... بريطانيا العظمى تعاونا قائما على الصراحة والاخلاص . فأجبته بأني لا أنكر ما لوجهة النظر البريطانية من القدر والشأن ... أن تقدر وجهة النظر المصرية أيضا حق قدرها . وذكرت له أن الشعب المصري في جملته ... الوعود البريطانية والآمال ... في أي حال يوم تتحقق فيه هذه الوعود ... ليس من العدل أن تلام الامة المصرية ... الاطمئنان واليقين الراسخين ... شعورها ... الرسمية المتكررة ... البريطانية ...

على ذلك ان أبسط اعمالنا واشدها انطواء على حسن النية كان ينظر اليه من الجانب البريطاني بعين الريبة، كما ان مطالب الحكومة البريطانية، حتى ولو كانت في مصلحة مصر، كانت تؤول عندنا بانها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها. وعندي انه يجب الا نلتمس في غير هذا المصدر اسباب المشاكل التي كان على الحكومتين ان تذللها في العهد الاخير. فشاطرني السير اوستن تشمبرلن الرأي وسألني عن العلاج لهذه الحالة. فاجبته بان أحسن حل في نظري هو أن يتولى بإخلاص تحديد العلاقات بين انجلترا ومصر تحديدا يحول دون وقوع مثل هذا الاصطدام ويجعل علاقاتنا قائمة على قواعد تكفل — بما توثق من عرى الصداقة — زوال سوء التفاهم الذي تجلت اضراره بالبلدين على السواء. فقال لي ان هذا هو ما يشعر به ويتمناه، ولكن هل من سبيل الى تحقيقه؟ فاجبت بان ذلك يتوقف على انجلترا بنوع خاص لانها تطلب ضمانات بينما مصر لا يسعها أن تعطي من الضمانات الا ما يتفق مع حرية القيام بشؤون استقلالها. وقد قلت ان رغبة الشعب المصري وزعمائه المسؤولين في ايجاد علاقات ودية مع بريطانيا العظمى رغبة أكيدة لاشك فيها، قد سبق لي ان اقمت الدليل على ذلك. واني لاشعر ان هذه الرغبة قد زادت تأكيدا بما قوبل به مليكنا المعظم من مظاهر الحفاوة التي أولها المصريون بأن المقصود بها مصر نفسها في شخص جلالته. فاذا عرض شيء لا يتضمن قيودا تتعارض مع سيادتنا فثمة أمل كبير في أن يحوز القبول، لاسيما أني شخصيا لا أرى أن بين مصالح البلدين تعارضا غير قابل للتوفيق. فأعرب السير أوستن تشمبرلن عن ارتياحه لسماع ذلك مني وأكد أن الحكومة البريطانية لا تنوي مطلقا التدخل في الشؤون المصرية وانه اذا أدركت مصر أن بريطانيا العظمى في حاجة الى بعض ضمانات لحماية مصالحها الجوهرية فمن المستطاع الوصول الى اتفاق. فذكرت لسعادته أني لم أكلف اجراء أي مفاوضة وأني لم أرم بزيارتي الى لوندرة الى مثل تلك الغاية الخطيرة، ولكن ما أبداه لي من صدق الحفاوة ولطف المودة أثناء محادثاتنا قد شجعني على الاعراب بكل بساطة عن رأيي الذي لا يلزم أحدا سواي، وأن كل ما استطيع عمله في هذا الشأن انما هو، اذا أذن بذلك، أن أتعرف رأيه ونوع الضمانات التي يراها ضرورية من الوجهة البريطانية. فاذا بدت لي مقبولة أبلغتها الى زعيم الاغلبية «سعد زغلول باشا» وننظر بعد ذلك فيما اذا كان في الامكان الدخول في مفاوضات رسمية. واذا تمت تلك المفاوضات فتعرض نتيجة الاتفاق على البرلمان، فان لم تبد الاقتراحات البريطانية مقبولة بقيت الامور على ما كانت عليه واتقينا بذلك المضار التي قد تنشأ عن قطع مفاوضات رسمية.

وبعد أن اتفقنا تماما على هذه القاعدة طلب الي السير أوستن تشمبرلن أن أقدم له مشروع معاهدة، فقلت له انه يفاجئني بهذا الطلب واني ليس لدي المستندات اللازمة لذلك، فليس بين يدي شيء مما يلزم من الوثائق وليس معي مساعدون وان وزارة الخارجية البريطانية أولى مني بالقيام بهذه المهمة. غير أنه الح في ذلك فوعدته بأن أبذل الجهد في اعداد مشروع، ثم تذاكرنا في موضوعات عامة أخرى واستأذنته في الانصراف بعد أن تركت في نفسي أجمل الاثر بما أبداه من دلائل الرغبة والصراحة مما استطعت معه [illegible] أفكاري عن الحالة الحاضرة وعن الآراء المصرية.

— ٢ —

شرعت [illegible] في وضع مشروع المعاهدة وان [illegible] أمامي [illegible]

أنها مشروعة — هي تحقيق مطالب البلاد كاملة، ولكنني مع ذلك كنت أحسب حسابا لما هو قائم في الاذهان في انجلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان مما قد يحول دونه. التحقيق الكامل لتلك المطالب وان تكن مصر لم يتوافر لها حتى الآن الوقت أو الوسائل اللازمة لازالة تلك العوامل، لذلك رأيت أنني لا أكون خدمت المصالح المصرية اذا اقتصرت على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية، فان هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الاولى لمحدثي البريطانيين بحيث لا مفر [illegible] عليها فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينسد بذلك طريق البحث عن حل يمهد سبيل الاتفاق بين الطرفين. على أنني كنت حريصا جد الحرص على أن يظل طريق ذلك البحث مفتوحا وان كنت لا أشك في أن البحث أصبح بالغ الدقة، وواضح أني لم أكن أستطيع بلوغ غايتي ببسط جميع المطالب القومية مرة واحدة. وليست هذه المطالب فوق ذلك بخافية على أحد فقد صرح بها في المفاوضات الشبيهة بالرسمية التي جرت في سنة ١٩٢٠ وفي المفاوضات الرسمية التي دارت في سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٤ وعرفها رجال الحكومة والساسة البريطانيون بل والشعب الانجليزي كافة.

وان هذه المفاوضات لاسباب مختلفة لم تكلل بالنجاح بل أن احداها لم يكد يشرع في مباشرتها حتى قطعت. ولكنه لم يكن لها من الظروف الملائمة ما كان للمحادثات المتواضعة التي كنت سآخذ فيها. فان الحفاوة الشائقة التي لقيها مليكنا المعظم في انجلترا وائتلاف الاحزاب السياسية المصرية وما تمتعت به مصر من استتباب السكينة والنظام — بالرغم من صعوبات جمة — في ظل حكومة وطنية دستورية، كل أولئك أسباب كانت تدعو الى التفاؤل. ولكنها تدعو أيضا في الوقت نفسه الى الحكمة والتبصر. ذلك انه، على خلاف ما كان يجب عادة أن يكون، وقع على الجانب المصري لا على الجانب البريطاني عبء تقديم الاقتراحات. أفاذا كان هذا العبء قد ألقي بحكم الظروف على عاتقي، بعد أن فشلت كل التجارب، وعلى غير استعداد سابق مني للقيام به، أفكنت أستطيع ألا أرى ان اهم واجب علي هو الا تجبه طلباتي بادىء ذي بدء بالرفض؟ اذن كان من المحتم أن تكون الفكرة الاساسية في وضع مشروعي هي أن يصلح اداة لفتح باب المحادثات. وكان يجب لذلك الا تذكر فيه المسائل بقدر الامكان الا على أبسط وجوهها، على ان ينظر بعد، اذا ما اتسع نطاق المحادثات واطرد الكلام في الشرح والتدليل وذكر الشواهد والامثال في استيفاء المشروع ببيان جميع الصعوبات التي قد ترد على الحلول المختلفة للمسائل التي تستلزم لاهميتها عناية خاصة، وكنت اود، بعد اقرار فكرة التحكيم فيما يتعلق بتفسير نصوص المعاهدة المتوقعة وتطبيقها، ان اعرف المدى الذي يمكننا الاتفاق عليه في جملة المسائل المختلفة عدا المسألة العسكرية، وما كنت لاخشى أن يظن، حتى من الجانب البريطاني، أنني اذا أغفلت الكلام في مدة استقرار الجنود البريطانية في منطقة قناة السويس وفي شروط هذا الاستقرار يكون معنى هذا الاغفال هو أني أتصور أن الاحتلال البريطاني لتلك الجهة من الاراضي المصرية، احتلال دائم، اذ أن السكوت في هذا الصدد لا يفيد بحال من الاحوال القبول. ولقد كنت أود الا أعرض لهذه المسألة الا بعد الاتفاق على بقية المسائل، اذ يكون الجو أكثر [illegible] وملاءمة للبحث فيها، كما أبسط [illegible]

جنوده الى الفشل ودون [illegible] أن ينمحي وجوده الاحتلال وأسباب الامل في تعرف الصعوبات جميعا وفي حلها.

ولقد كانت هذه المشاكل على وجه الخصوص الاحتلال والدفاع وحماية المصالح الاجنبية، والعلاقات الخارجية.

أما المسألة الاولى فبصرف النظر عما بين مشروعي والمشروع الذي قدمه الوفد في سنة ١٩٢٠ من فرق في التعبير، فان الفقرة الاولى من المادة السادسة من مشروعي تتفق مع نص المادة الثامنة (عدا الفقرة الاخيرة) من مشروع الوفد، بينما الفقرة الثانية من المادة السادسة تطابق المادة الثانية من مشروع الوفد مطابقة تامة، فان هذه المادة الاخيرة، عندما تشير الى جلاء الجنود البريطانية عن الاراضي المصرية بعد انقضاء مدة (لم تحددها) من تاريخ العمل بالمعاهدة، لم تقصد في الواقع، بالرغم من صيغتها المطلقة القاطعة، الا الاراضي الواقعة في غير المنطقة الشرقية لقناة السويس، لان احتلال هذه المنطقة وهي جزء من الاراضي المصرية قررته صراحة المادة الثامنة من مشروع الوفد.

وقد خلا مشروعي، كما خلا مشروع الوفد، من بيان الاجل الذي يجب عند انقضائه ان تستقر الجنود البريطانية في مكان خاص اذ آثرت أن يكون الكلام في ذلك في سياق الاحاديث التي ستكون لنا فيما بعد.

والواقع اني عند تقديم مشروعي اقترحت أن يكون الاجل من ثلاث الى خمس سنين، وأن يكون استقرار الجنود بمكان في منطقة القنال. والوجه الوحيد من هذه المسألة الذي لم أشر اليه في مشروعي اذا قيس بمشروع سنة ١٩٢٠، وان كان لم يغب عني، هو مدة الاستقرار. وهل أكون بحاجة لان أذكر أن هذا الاختلاف بين المشروعين ليس راجعا لخلاف في الجوهر والموضوع بل لخلاف في الطريقة والاسلوب؟ وحسبي الاشارة الى أن المشروع الذي أفضت اليه محادثاتنا يدل بالاجمال على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغلني دائما. وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة في المادة السابعة من المشروع التي نصت على أن الحل الذي وضعته تلك المادة انما قرر ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية؟ وسأعود فيما بعد الى المقابلة بين مرمى هذه العبارة ومرمى الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة من مشروع سنة ١٩٢٠.

أما فيما يتعلق بمسألة السودان، وهي المسألة التي رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها بما فيها مسألة مياه النيل، وعلى الرغم مما لهذه المسألة الاخيرة من صفة الاستعجال، لتكون موضوع اتفاق خاص يعقد فيما بعد، فلا ينكر أحد أن مركزنا في سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيرا مما هو عليه الآن، وحتى في سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اعترى هذه المسألة أدنى تغيير بل بقيت على حالتها كما كانت في سنة ١٩٢٠ وانما تحرجت المسألة في السودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤ فبالنظر الى ما نجم عن ذلك من الصعوبات التي لم يكن لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠ رأيت، مع الاحتفاظ بحل مسألة السودان السياسية الى اتفاق يعقد فيما بعد، أنني اذا استطعت الوصول الى اعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة، مسألة مياه النيل، في الحال، أكون قد [illegible] ومن شأن هذه التسوية [illegible]

حال الحل أسرع وأوفق المسائل الاخرى الخاصة بالسودان.

أما ما يتعلق بحماية المصالح الاجنبية، فاني أرى داعيا لان أعيد في المشروع الذي [illegible] المركز الذي اتخذه مشروع سنة ١٩٢٠ في هذا الصدد، والمهم الا فيما سلم به هذا المشروع الاخير من حصر المفاوضات في تعديل الامتيازات بين مصر والحكومة الانجليزية دون الحكومات الاخرى ذات الشأن، فصرحت في مشروعي بأن اصلاح نظام الامتيازات ستقوم بالمفاوضة فيه الحكومة المصرية لا الحكومة البريطانية، ومن يقابل فوق ذلك بين المادة الثالثة من مشروعي وبين المذكرتين اللتين وضعتهما وزارة الخارجية البريطانية عن الامتيازات على أثر محادثاتنا وبالايضاحات التي قدمتها الى فخامة اللورد لويد يدرك المسافة التي قطعت في هذا السبيل والتحسينات التي تمت في هذا الصدد بفضل المحادثات، فان هاتين المذكرتين وتلك الايضاحات تحدد النتائج التي وصلنا اليها في هذا الشأن.

وأخيرا فانه كان من الواضح أنه يجب مراعاة ما تقضي به الضرورة من اعطاء التأكيدات اللازمة بأن مصر ستقف حيال بريطانيا العظمى موقف الحليف المخلص، وأن لا تسبب لها أي قلق يتعلق بأعمالها ومواقفها في البلاد الاجنبية، على أني كنت أحرص أيضا على اطلاق مصر من كل وصاية أو التزام باستشارة بريطانيا العظمى في المسائل الخارجية، لذلك اقترحت في المادة السابعة من مشروعي بعض قيود هي في الواقع [illegible] لكل مخالفة سواء كانت هذه القيود منصوصا عليها أو مسكوتا عنها.

وقد لاحظت فيما يتعلق بهاتين المسألتين الاخيرتين وبغيرهما من المسائل التي ترتبط من قريب أو عن بعد بالادارة الداخلية أن لبعض الدوائر البريطانية آراء ونزعات لا تعين على الاعتراف لمصر بحرية تسلم من المراقبة، فكان يهمني أن أدفع الجهات الرسمية في بريطانيا الى تحديد موقفها في المسائل المعلقة بين البلدين فيتسنى بذلك [illegible] معا تقريب ما بيننا بما نعالجه من مناقشات صريحة وما نبذله من جهود صادقة، كما يتسنى أن نوفق الى حلول مرضية. وكان الغرض الاساسي الذي توخيته في وضع هذا المشروع هو أنه في سبيل تبادل الرأي هذا لا تمس القضية التي [illegible] بأي سوء، وأن أتفادى بوجه خاص عرض تعهدات [illegible] لم يسبق للوفد أن عرضها في مشروعه سنة ١٩٢٠، واذا كان لا يتعلق بي أن أمضي قولا فيما [illegible] كنت قد وفقت الى أول الغرضين اللذين كنت أرمي اليهما، فاني أستطيع على كل حال أن أؤكد أني حافظت كل المحافظة على الغرض الثاني.

— ٣ —

في هذه الظروف وعملا بهذه المبادىء التي شرحتها وضع المشروع المصري، وقد سلمته [illegible] ١٨ يوليو الى المستر سلبي ليوصله الى السير أوستن تشمبرلن. فبعد أن تلاه أعرب لي عما [illegible] بوجه خاص من أن الاقتراح الذي تضمنته المادة السادسة في موضوع نقل الجنود البريطانية [illegible] منطقة القنال في مدة من ثلاث سنوات الى خمس [illegible] قد يفضي الى استحالة الاتفاق. فأجبته بأن [illegible] الامر في نظري لازم لا مندوحة عنه، وذكرت [illegible] أنه بالنظر الى وسائل المواصلات الحاضرة وتقدم أساليب الحرب الفنية يجب الا [illegible] الحكومة البريطانية أي خوف في هذا الشأن [illegible] ثم ان فترة الانتقال التي أشار اليها المشروع [illegible] شأنها أن تؤكد لها أسباب الاطمئنان وذلك [illegible] يكون تنفيذ المعاهدة على الوجه الصحيح [illegible] الفترة، وما أعتقد أن الحكومة البريطانية [illegible] مستمسكة في سياق ذلك [illegible]

على توثيق عرى الصداقة يكون قد أدى الى القضاء [illegible] قد يظل مساورها من المخاوف من جانب مصر.

لم أر السير أوستن تشمبرلن الا بعد بضعة أيام من هذا الحديث مع المستر سلبي، وكان ذلك في المأدبة التي تكرم بإقامتها لي. وقد اعتذر بمشاغله العديدة عن أنه لم يتمكن بعد من تحديد موعد لاجتماعنا التالي مصرحا بانه قدر أن لقاءنا قبل سفر مليكنا المعظم الى باريس غير ميسور. فقلت له: اني أفهم تماما ما يحيط بمركزه من المشاغل في الوقت الحاضر، على أني استطيع عند الضرورة أن استأذن جلالة الملك في تأجيل سفري من لوندرة يومين أو ثلاثة ايام بشرط ألا يتجاوز ذلك التأجيل ٣١ يوليه، اذ يجب أن ألحق بجلالته في باريس في ذلك التاريخ لارافقه في أول اغسطس في زيارته الرسمية لروما. ثم اتفقنا على المقابلة (يوم الجمعة ٢٩ يوليه) على الأكثر، وكان آخر يوم لمقامي بلوندرة.

استقبلني السير اوستن تشمبرلن في الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم بوزارة الخارجية البريطانية، وبعد أن شكرني على وضعي المشروع صرح لي بأنه يرى ان بعض نصوصه لا يمكن قبوله. فذكرت له اني بذلت ما في وسعي اجابة لما طلبه مني من تقديم الاقتراحات الاولى، واني مستعد لسماع ما قد يبدو له من الملاحظات بشأنه. [illegible] عملا على تسهيل المناقشات وجعلها [illegible] وضع مشروع يجوز ان نتناقش فيه [illegible] الى صورة منه وأخذ يتلوه علي [illegible] ويدلي الي أثناء تلاوته بالايضاحات التي كان يراها لازمة عن بعض نصوصه ويبين لي الاسباب التي دعته لوضع تلك النصوص. وكنت من جانبي [illegible] أثناء تلاوته بالقول أو الاشارة رأيي في [illegible] أن الاحكام الاساسية التي بنى عليها المشروع البريطاني لم تصادف مني ارتياحا، وانها تستدعي على كل حال مناقشة جدية وانها تبدو لي غير متفقة مع [illegible] استقلالنا. وذكرت انه لتوثيق عرى الصداقة [illegible] انجلترا ومصر واقامتها على قواعد ثابتة كما [illegible] رغبتنا جميعا، يجب ان يكون أساس المشروع [illegible] الثقة المتبادلة ويجب لذلك أن يقتصر على مجرد [illegible] الضمانات التي لا غنى عنها والا يتعداها الى غيرها.

ولقد أعلم حسن مقاصده وصحيح رغبته [illegible] اقامة الصداقة بين البلدين على أسس قوية [illegible] وطيدة. لذلك ذكرته بانه تفضل في أول حديث [illegible] بالتصريح بأن الحكومة البريطانية لا ترغب [illegible] في التدخل في شؤون مصر الداخلية وأن [illegible] اذا أن استخلص من ذلك أنه يحق لي أن [illegible] أن بعض نصوص المشروع البريطاني لا يمكن [illegible] بالرغم من صراحتها ووضوحها [illegible] العبارات الواردة فيها، وانه يجب أن [illegible] طبقا للمقاصد الحسنة التي سبق لسعادته [illegible] ووعدت بعد ذلك بوضع مذكرة [illegible] على النصوص الاساسية لمشروعه [illegible] ارسالها اليه. فقال السير أوستن تشمبرلن أنه [illegible] بذلك جد الاغتباط وسألني متى أنجز [illegible]؟ فأجبته بأني أقدر له بضعة أيام [illegible] زيارتنا الرسمية لمدينة روما، أي في مدى [illegible] ومتى انتهيت من تدوين ملاحظاتي [illegible] فاذا تراءى له بعد الوقوف عليها [illegible] في استئناف المحادثات ما يدعو الى شيء من [illegible] في النجاح فسأكون على استعداد للرجوع [illegible] لوندرة. ثم أضفت الى ما تقدم أني أنوي [illegible] العودة الى القطر المصري في خلال الايام الاولى [illegible] شهر سبتمبر بعد اقامة مدة أسبوعين [illegible] في بعض الجهات الجبلية، ثم أرجع [illegible] الى أوربا في منتصف أكتوبر لمرافقة صاحب الجلالة الملك في زيارته لمدينة باريس [illegible]

[illegible] في الاسكندرية.

[illegible]

وثانيه أن يدعو في الحال السير جون رسفال لمناقشة الاتفاق معي [illegible] في هذه المسألة. فأعربت له عن مزيد ارتياحي وتشكري، ثم اتفقنا على أن تكون مقابلتي مع السير جون رسفال للبحث في ذلك الموضوع في باريس بعد عودتي من ايطاليا.

وغادرت انجلترا قاصدا الى باريس في ٣١ يوليه وفي اليوم التالي، أي في أول اغسطس، رافقت جلالة مولانا الملك في زيارته الرسمية لروما.

— ٤ —

وبمجرد وصولي كتبت باسهاب الى المغفور له سعد زغلول باشا لاوقفه بالتفصيل على سير المحادثات بيني وبين السير اوستن تشمبرلن والظروف التي تقلبت فيها والاثر الذي تركته في نفسي من ناحية احتمال الوصول الى اتفاق، وتاريخ هذا الكتاب ٨ اغسطس. وقد ارسلت اليه طي هذا الكتاب صورة من مشروعي وسألته عما اذا كان يرغب في أن أبعث اليه المشروع الذي وضعته وزارة الخارجية الانجليزية قبل أن أضع ملاحظاتي عليه واقدمها للحكومة البريطانية أو أن أضع تلك الملاحظات وأبعث بها اليه مع هذا المشروع أولا، وأخبرته في الوقت نفسه بما اعتزمته من العودة الى القاهرة في أوائل شهر سبتمبر، بعد أن أكون قد تناقشت مع السير جون رسفال في تعديلات القانون المختلط، فأرسل لي تلغرافا يخبرني فيه بمرضه وبانه وان كانت صحته قد تحسنت تحسنا محسوسا لا يستطيع أن يدلي لي برأي في موضوع الخطاب اذا كان قد قرأه قراءة سريعة، خصوصا وأنه لا يعلم ما في المشروع البريطاني. وكنت أرجو أن تأتيني بشرى إبلاله من المرض تماما ولا سيما بعد تلغرافه الذي ورد لي بعد ذلك يبشرني فيه بأن خطر المرض قد زال والحمد لله وأنه دخل في دور النقاهة، ولكن أراد القضاء أن أتلقى من مصر بدلا من خبر شفائه نبأ وفاته. وكنت يومئذ في سان موريتز فكان لهذه الفاجعة في نفسي أشد [illegible] اذ كنت أرى في وفاته خسارة كبرى للبلاد، ولا سيما في الوقت الذي كان نستطيع فيه [illegible]

[illegible] المحادثات التي أجريتها مع السير أوستن تشمبرلن بقصد الوصول الى اتفاق مع بريطانيا العظمى [illegible]

[illegible]

[illegible] الحكومة المصرية في هذا الشأن. فلما انتهت الزيارات الرسمية [illegible] صاحب الجلالة ملك [illegible] استأذنت جلالة مولانا الملك بالسفر الى لوندرة لاستئناف المحادثات مع السير أوستن تشمبرلن.

— ٥ —

ووصلت الى لندرة في ٣٠ اكتوبر، ولست أخفي انه كان يخالجني الشك في نتيجة محادثاتي مع وزارة الخارجية، غير اني ذكرت ان لبريطانيا العظمى مصلحة تعدل مصلحتنا في تسوية المسائل المعلقة وتوثيق روابط الصداقة مع مصر. قابلت اذن السير اوستن تشمبرلن فلم يخف علي بادىء ذي بدء ما كان لمذكرتي من أثر لا يقوي الامل في نجاح محادثاتنا، وذكر انه يخيل له اني بلغت في مذكرتي حدا لم أترك له معه سوى أمل ضعيف جدا فأعربت له عن شديد أسفي لذلك. على انني لم أزد على أني بسطت له بحرية تامة وجهة نظري في المشروع الذي سلم الي اذ كنت أعتقد أن خير ما تخدم به الصداقة بين البلدين هو أن يفهم كل منهما آراء الآخر على وجهها الصحيح، ثم أخذت في تأييد الملاحظات التي أبديتها على المشروع البريطاني واستطلت الكلام بعبارات عامة في ذلك المشروع وفي عدم الامل في قبوله. كذلك عنيت بايضاح أنه مناقض كل المناقضة لاساس الفكرة التي بني عليها اذ كان المقصود اقامة استقلال مصر على قواعد وطيدة، وحل المسائل المعلقة، منعا للتدخل في شؤوننا الداخلية وتفاديا من خطر وقوع البلدين في مشاكل جديدة. وان المشروع البريطاني فضلا عما يقترحه من حل غير مقبول لمشكلة القوات البريطانية العسكرية يتعارض مع هذه الاغراض الاساسية، بل هو يهدم بالفعل اساس استقلالنا، اذ يضع مصر تحت نوع من الوصاية ويزيد في أسباب التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية. أفلا يكون الافضل اذن أن نترك الامور كما هي فذلك خير من حل يزيد من أسباب سوء التفاهم. وان بعض وجوه التدخل في الشؤون المصرية مما تحتويه مصر تدخلا غير مشروع سيصبح بمقتضى المشروع [illegible]

البريطاني مشروعا [illegible] ولن يخفف من هذا العبء أن يكون المشروع البريطاني قد قبل ما اقترحته في مشروعي من أن تحكم جمعية الامم في [illegible] خلاف يجوز أن يقع في تطبيق شروط المعاهدة أو تفسيرها، اذ الواقع أن جمعية الامم [illegible] في حكمها في الخلاف الا على المبادىء [illegible] في وثيقة الاتفاق. فاذا قبل المشروع البريطاني فانما تكون قاعدة التحكيم مبادىء [illegible] المشروع نفسه.

فأجابني السير اوستن تشمبرلن بأني كنت قاسيا جدا في حكمي على المشروع البريطاني، وانه لا يرى أن هذا المشروع قد جاوز المعقول في أمر الضمانات اللازمة لحماية مصالح بريطانيا العظمى وامبراطوريتها، [illegible] وجود القوات البريطانية في مصر لا مراء في أن الرأي البريطاني في هذه المسألة [illegible] على أن بقاء تلك القوات [illegible] وفي سعي الاتفاق [illegible] ثم ذكرني بما قاله في هذا الشأن [illegible] في سنة ١٩٢٤ [illegible] تعيين [illegible] الاجل الذي [illegible] النقطة أمرا تريد الحكومة البريطانية أن يكون البت فيه [illegible] وأخيرا [illegible] فيما يتعلق بمسألة الجلاء عن هذه النقطة التي تكون في منطقة القنال فلا يمكن البحث فيها في الوقت الحاضر، وقال ان الاوفق في هذه المسألة وفي مسألة الضمانات التي تطالب بها بريطانيا العظمى الآن الانتظار ريثما تظهر نتائج الثقة وما تجري عليه الامور في مصر في هذا العهد الجديد، وهذا ما لا يمكن التفكير به الآن. وعلى أي حال فان [illegible] الحكومة البريطانية [illegible] ضمانات.

وهنا رأيت من الواجب علي أن ألفت نظر السير أوستن تشمبرلن الى أني لم آل جهدا في أن أحسب لهذه الآراء حسابها على أنه لن يفوته أن المفاوضة لابرام معاهدة ليس في الواقع الا ضربا من ضروب المصالحة وهو لذلك يستلزم واجبات على الطرفين مهما يكن مركز كل منهما تلقاء الآخر. ويلوح لي بناء على ما تقدم أنه اذا أريد الوصول الى حل فلابد أن يقتصر على الضمانات الاساسية فانه مادام مفهوم الضمانات التي تطلبها الحكومة البريطانية هو أنها، بالنسبة للوقت الحاضر على الاقل، بديل من الثقة الكاملة التي يراد بالمعاهدة أن تنشئها بين البلدين فان خير الوسائل لجعل وثيقة الاتفاق محتملة القبول هي الا تزيد تلك الوثيقة شيئا على الضمانات الاساسية لتكون بذلك قد قدمت عربونا من الثقة، ولن تزال هذه الثقة تقوى وتشتد حتى تبلغ درجة من الكمال تصبح الضمانات معها لا لزوم لها.

وقد سرني أن أرى السير أوستن تشمبرلن يشاطرني، بوجه عام، شعوري في هذا الشأن، [illegible] ثم مضينا نتناقش في مواد المشروع.

وكانت هذه المناقشات التي دامت [illegible] السير أوستن تشمبرلن [illegible] والمستر [illegible] الخارجية البريطانية [illegible] خطوة الى الامام [illegible] لبعد مسافة الخلف [illegible] من مطالعة [illegible] جهدي [illegible] في الامر [illegible]

سياق المفاوضات الرسمية ، ولقد اتسع نطاق البحث في مسألة القوات العسكرية ومسألة الامتيازات ذلك الاتساع الذي كنت محتفظا به لهذا الدور من أدوار المحادثات، وحصلت بذلك على حلول لم تسمح في المفاوضات السابقة بشيء من الامل في نجاحها ، واذا لم أوفق لان يقبل مبدأ تحديد أجل تنتقل بعده القوات العسكرية الى منطقة القنال وكنت لا أرضى بأي حال أن أترك هذه المسألة لمحض رأي بريطانيا العظمى وارادتها فقد جعل الفصل في هذه المسألة لجمعية الامم على أن يكون لمصر في آجال دورية حق استئناف المسألة أمامها ، إذا لم تجب الى مطالبها . وقد حصلت أيضا على أن يتضمن المشروع نصا خاصا يشير الى امكان وضع حد لبقاء الجيوش البريطانية في معسكرها بمنطقة القنال . ثم أن مشروع سنة ١٩٢٠ تضمن أيضا الاشارة الى مثل ذلك الامكان ولكن ذلك المشروع لم يرتب حكما للحالة التي تقضي فيها عصبة الامم لغير مصلحة مصر ، مما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القنال الى غير أجل معين .

كذلك أمكن الحصول ، فيما يتعلق باصلاح نظام الامتيازات ، على مزايا محسوسة بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ . فقد حددت القواعد الاساسية لامتيازات الاجانب في القضاء والتشريع . وقد كان هذا التحديد متروكا لبريطانيا وكانت هي التي ستتولى المفاوضة في هذا الشأن مع الدول الاجنبية الاخرى على أساس المبادئ والنزعات التي تجلت في مشروعات السير سسل هرست(١)

أما السودان فقد قلت في أمره أن المسألة المهمة المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، تحل مع المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية في هذا السبيل .

وأود أن أشير آخر الامر الى المزايا التي حصلت عليها بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ في أمر التمثيل السياسي لمصر في الخارج وفي أمر عقد المعاهدات مما يتبين جليا من مقارنة النصوص .

يتبين من هذا البيان الموجز أنه بالرغم عما بذل من الجانبين من صادق الجهد في التوفيق ، كان يبدو في بعض الاحيان أن المحادثات لن تسفر عن نتيجة . كذلك كان الامر في اليوم الاخير من زيارتي الثانية للندرة فقد تعارضت وجهتا النظر بحيث لم نستطع التوفيق بينهما ، فانقطعت المحادثات على غير نتيجة. غير أني لم أشأ أن أغادر لندرة دون أن أناشد السير أوستن تشمبرلن واستنهض رغبته الصادقة في تمكين حسن العلاقات لاستئناف المحادثات وذلك بخطاب (٢) كنت أعددته ليسلم اليه بواسطة سكرتيره : فلما تفضل فشرفني بحضوره شخصيا الى المحطة مودعا ناولته اياه ، ولقد كان من أثر ذلك أن كلف المستر سلبي باللحاق بي في باريس لاستئناف المحادثات في المسائل التي لم نكن قد وصلنا بشأنها الى اتفاق .

— ٦ —

ولم يقرر بعض نصوص المشروع النهائي الا بعد عودتي الى القاهرة ، وقد أرسل الى السير أوستن تشمبرلن بواسطة فخامة المندوب السامي المشروع النهائي بعد أن وافقت عليه الحكومة البريطانية وحكومات المستعمرات والهند ، وطلب الي بعد ذلك بقليل أن أعرض المشروع على زملائي .

ولقد رأيت من الضروري لكي استطيع أن أشرح لزملائي نصوص المعاهدة وسندي

(١) راجع في شأن التعديلات التي أدخلت على تلك المشروعات على أثر محادثاتي مع المستر [illegible] في وزارة الخارجية (الوثيقة رقم [illegible] من مجموعة الوثائق)

(٢) الوثيقة رقم [illegible]

أحكامها وأن أجيب على ما يمكن أن يوجه الي من الاسئلة، أن أطلب ايضاحا عن بعض نصوص تبينت فيها غموضا قد يؤدي فيما بعد الى خلاف في تأويلها، لذلك قدمت الى اللورد لويد مذكرة بهذه الاستيضاحات رجوته أن يبلغها لوزارة الخارجية البريطانية (١) وقد تضمنت هذه الاستيضاحات مسائل كنت بسطت في أحاديث لوندرة بشأنها ملاحظات أريد الاعتبار بها ومراعاتها في النصوص التي وضعت على أثر تلك الاحاديث . وكان من بواعث اغتباطي بعد ذلك أن ألفيت المستر أوستن تشمبرلن يرى أن خطتي هذه لها ما يبررها وأن ما أوردته خلال مناقشاتي مع فخامة المندوب السامي بيانا وتأييدا لما ذهبت اليه في تفسير النصوص كان تصويرا صحيحا لما تبودل بيننا من الآراء في وزارة الخارجية البريطانية . على أنه قد بقيت ثلاث مسائل بغير حل نهائي قاطع وهي مسائل الجيش والبوليس وصورة المراقبة على مياه النيل ، وكانت هذه المسألة الاخيرة مثار الموضوع ومناقشة بين وزير الاشغال العمومية وفخامة المندوب السامي .

أما فيما يتعلق بالجيش فقد اقترحت على الحكومة الانكليزية أن نتفاوض قبل توقيع المعاهدة أو بعده في انشاء بعثة عسكرية تماثل البعثات القائمة في اليونان وتشيكوسلوفاكيا وبلاد أخرى مستقلة .

أما مسألة البوليس فان السير أوستن تشمبرلن ، بعد أن سلم بأن النص الوارد في ملحق (١) (ج) لم يرتب في شأن مركز موظفي البوليس البريطانيين ، حكما للحالة التي تكون فيها المفاوضات الخاصة باصلاح نظام الامتيازات قد اخفقت ، اقترح تحكيم عصبة الامم ، عند الحاجة ، في أمرها . فلم يسعني مع الاسف قبول ذلك الاقتراح وكتبت لسعادته مشيرا الى ان نص المادة ١٤ الذي يستند اليه قائم أساسا على فرض جواز حدوث صعوبات لم تكن متوقعة عند تحرير المعاهدة لا لصعوبات موجودة فعلا قصد بالمعاهدة تسويتها وحلها . وقد أرسلت الى السير أوستن تشمبرلن مذكرتين عن مسألتي الجيش والبوليس .

لم أكن حتى ذلك الوقت عرضت على زملائي ولا على رئيس الاغلبية نص المشروع أو نتيجة تبادل الرأي بيننا منذ عودتي الى القاهرة اذ كنت أرى أننا لم نصل بعد الى شيء نهائي ، على أنه في هذه الاثناء ألح السير أوستن تشمبرلن في طلب عرضها عليهم دون انتظار حل المسائل السابق ذكرها .

ولما كان مصطفى النحاس باشا وزملائي من جانب آخر أبدوا لي رغبتهم في الوقوف على المشروع والمذكرات التي تبودلت في شأنه مهما تكن النتيجة التي وصل اليها حتى ذلك الوقت ، لم يسعني الا اجابة تلك الرغبة العامة، فقدمت الى كل منهم ملفا كاملا بالوثائق المتعلقة بمحادثاتي مع وزارة الخارجية البريطانية .

وقد ذكرت مصطفى النحاس باشا عند تقديم هذه الوثائق اليه بما كنت قد اتفقت عليه من بادئ الامر مع السير أوستن تشمبرلن ، وسبق لي اخباره به ، من أنه اذا ما رأيت أو رأى هو من بعدي ، أن المشروع غير محتمل القبول يقف الامر عند ذلك الحد فنحول بذلك دون انقطاع المفاوضات انقطاعا تاما [illegible] سعادة النحاس باشا موافقته على ذلك ، ثم جاءني سعادة النحاس باشا بعد ذلك يدلي الي برأيه في المشروع وهو أنه لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ومن أنه يجعل الاحتلال البريطاني مشروعا ، لذلك لا يرى [illegible] الدخول في مناقشة تسمح بأن تمس المشروع أو [illegible]

(١) [illegible]

الحاجة أن تسمح بادخال تحسين عليه يجعله صالحا للقبول . أما زملائي ، وقد كان رأيهم رأي رئيس الاغلبية ، فقد طلبوا الي تبليغ رأيهم هذا الى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

— ٧ —

ولا أشك في أنه يباح لي أن أختم هذا البيان ببعض كلمات أجمل بها حكمي على المشروع الذي أفضت اليه محادثاتي ومناقشاتي مع معالي وزير الشؤون الخارجية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وعندي أنه لو جاء الرد الذي كنت أنتظر وصوله في مسألة البوليس مطابقا لوجهة نظري ووافقت الحكومة والوفد مبدئيا على المشروع لكان هذا المشروع في مصلحة مصر ، وذلك بصرف النظر عما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية على أثر ذلك القبول على ادخال بعض تحسينات فيه .

ولقد كان ذلك المشروع يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة سواء في الشؤون الخارجية مادامت ادارة تلك الشؤون مطابقة لروح المعاهدة أو في الشؤون الداخلية اذ هي [illegible] هذه الوجهة الا بوجوب ادخال أساليب التدريب والنظام المتبعة في الجيش الانجليزي والآلات والاسلحة المستعملة فيه في الجيش المصري وبعدم تفضيل البريطانيين على غيرهم من الاجانب في الوظائف الفنية التي ترى الحكومة المصرية فيها حاجة الى تعيين اخصائيين أجانب ، مادامت الكفايات المشترطة متوافرة فيهم ، وهذان التعهدان [illegible] اعتبارهما من النتائج التي تلزم عن المحالفة .

أما مسألة السودان فقد كان المشروع [illegible] لها حلا ابتدائيا عظيم الاهمية من شأنه [illegible] لحل الوجه السياسي لتلك المسألة وأن [illegible]

وأخيرا فان المعاهدة مع بعدها عن [illegible] تأييد الاحتلال تجعل لمسألة وجود الجيوش البريطانية في مصر حلا لم يتيسر في المفاوضات السابقة ، رسمية أو غير رسمية ، أن ينظر اليه بشيء من الامل في نجاحه .

وان مبدأ تدخل عصبة الامم في جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وخاصة في مسألة الجيوش وهو ما لست بحاجة الى التذكير بأن بريطانيا العظمى كانت حتى الآن ترفض قبوله قد رضيت به في مشروع المعاهدة ، فاذا [illegible] بتقوية علاقاتنا مع بريطانيا العظمى من [illegible] الاماني المشروعة لمصر . لهذا أوثر أن أعتقد أن هذه الجهود لن تذهب سدى ، وأرجو [illegible] بالرغم من الصعوبة التي [illegible] المشروع [illegible] يوم أستأنف فيه المفاوضات [illegible] وأرجو أن [illegible] الاماني القومية في سبيل التحقيق بأن يدخل على المشروع التعديلات والايضاحات الكفيلة [illegible] بتبديد ما قد يساور النفوس من القلق ، وبأن يكون [illegible] يقوم ما يجب أن يكون بين البلدين من الصلات [illegible] على أوطد الاسس وينفتح لمصر عهد جديد [illegible] التقدم والرفاهية .

عبد الخالق ثروت

المشروع المصري

(وثيقة رقم ١)

ان الحكومة البريطانية والحكومة المصرية رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلادين .

وبما أنه يقتضي ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلادين تعيينا دقيقا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهي المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وبما أن هذا التحديد لا مندوحة عنه لاسيما أن كل تدخل في ادارة مصر يتعارض مع النظام الدستوري الجاري العمل به ،

قد اتفقتا على ما يأتي : —

المادة الأولى — يعقد بين البلادين محالفة تؤكد الى ماشاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما .

المادة الثانية — اذا أصبحت مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه ، في حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها تقوم في الحال بريطانيا العظمى لانجادها بصفة محارب .

ولأجل تحقيق هذه المعاونة بين الجيشين تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الاساليب المتبعة في الجيش الانجليزي . واذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الاجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

المادة الثالثة — تتعهد بريطانيا العظمى بأن تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على ابدال نظام الامتيازات الحالي بنظام أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر .

والمعترف به للحكومة المصرية — في سبيل الاصلاحات [illegible] الاجانب — لبريطانيا العظمى بحق التدخل بواسطة [illegible] في مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصري يشترط في تطبيقه على الاجانب مصادقة الدول [illegible] الامتيازات . وتتعهد بريطانيا العظمى [illegible] بأن لا تستعمل هذا الحق الا في الاحوال التي يجعل فيها القانون فرقا غير عادل في معاملة الاجانب ولغير مصلحتهم في موضوع الضرائب أو [illegible] يتعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع [illegible] بين الدول ذوات الامتيازات .

وتوضع اتفاقات خاصة بالتعديلات التي [illegible] ادخالها على النظام القضائي الحالي توصلا [illegible] المحاكم القنصلية وتخويل المحاكم المصرية السلطة لمحاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات [illegible]

المادة الرابعة — تبذل بريطانيا العظمى [illegible] وساطتها لتقبل مصر في جمعية الامم وتعضد [illegible] الذي تقدمه مصر لهذا الغرض .

المادة الخامسة — اذا اشتبكت بريطانيا [illegible] في حرب تقبل الحكومة المصرية ، ولو [illegible] يترتب على هذه الحرب أي مساس بحقوق [illegible] ومصالحها ، أن تبذل لبريطانيا العظمى [illegible] وسعها من المساعدة في حدود أراضيها [illegible] ذلك استخدام موانيها ومطاراتها و[illegible] المواصلات فيها .

المادة السادسة — تسهيلا وتحقيقا [illegible] بريطانيا العظمى بحماية طرق [illegible] الامبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية [illegible] حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن [illegible] عسكرية في الاراضي المصرية ، ولا يكون [illegible] هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ولا [illegible] وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وتستقر هذه القوة العسكرية [illegible] مدة [illegible] سنوات من تاريخ [illegible] المعاهدة [illegible]

المادة السابعة — تتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضي الى [illegible] لبريطانيا العظمى كما تتعهد بأن لا تسلك في البلاد الاجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي [illegible] بريطانيا [illegible] وأن لا تعقد مع الدول الاجنبية أي اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

المادة الثامنة — تعين مصر بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية — مستشارا ماليا تخوله في الوقت الملائم السلطات التي [illegible] لاعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

المادة التاسعة — نظرا لانتظام [illegible] الى المستقبل تعين الحكومة المصرية أيضا في وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة [illegible] موظفا [illegible] القضاء فيما يتعلق بالاجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

المادة العاشرة — بالنظر الى العلاقات [illegible] المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر [illegible] السياسيين وتخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

المادة الحادية عشرة — مع الاعتراف [illegible] تسوية مسألة السودان الى مفاوضات تجري فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في تقرير [illegible] توافق [illegible] منذ الآن على الرجوع الى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن تتخذ كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الابيض والنيل الازرق النتائج التي وردت في التقرير الفني [illegible] مع ما أدخل عليها من التعديل [illegible] وزارة الاشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية في اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة [illegible] في التقرير المذكور [illegible] القيام [illegible] بجميع أعمال الري [illegible] النيل [illegible]

[illegible]

المشروع البريطاني

(وثيقة رقم ٢)

مشروع معاهدة تحالف

بين بريطانيا العظمى ومصر

ان حضرة صاحب الجلالة [illegible] وايرلندا والاراضي البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ؛ وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر [illegible]

[illegible]

تضع مجانا تحت تصرف القوات الاراضي والمباني التي تشغلها الآن

٥ — تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الاراضي عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبي قنال السويس على أن لا يسري هذا الحظر على القوات المشار اليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على اتفاقات معمول بها.

٦ — يحتفظ بالادارة الاوروبية في وزارة الداخلية وتتعهد الحكومة المصرية بأن لا تعدل في عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين الآن في الادارة المذكورة وفي بوليس مصر والاسكندرية وبورسعيد الا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية

ملاحظات عامة على المشروع البريطاني

(وثيقة رقم ٣)

كان الغرض من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعاد الى مصر التي أعلن استقلالها حق التصرف من غير قيد في ادارة شؤونها الا ما يرتبط منها بالنقط المحتفظ بها. ولقد كفل محضر أول مارس سنة ١٩٢٢ ايضاح هذه النقط ولكن ذلك الايضاح فضلا عن عدم كفايته لم يكن يقيد الوزارات التي تعاقبت من بعد وزارتي في سنة ١٩٢٢. والظاهر من جهة أخرى أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها في حل منه.

وقد كان من شأن ذلك أن يقوم خلاف في الرأي في بعض المسائل التي رأت الحكومة البريطانية فيها أن من حقها أن تستشار فيها أو أن ترسم بشأنها الخطة الواجبة الاتباع. ولما كنت راغبا في وضع حد لتلك الاختلافات التي يترتب عليها تكدير العلاقات الحسنة بين البلدين فقد فكرت في امكان عقد محالفة توضح وتحدد المسائل المعلقة ايضاحا وتحديدا وافيين وتحصر ما للطرفين المتعاقدين وما عليهما من الحقوق والواجبات فيتقي بذلك وقوع حوادث كالتي وقعت في يونيو الماضي.

على أن المشروع البريطاني لا يتضمن دائما الايضاح والتحديد المطلوب، وهو يستعمل بعض الصيغ المبهمة التي لا تلبث أن تصبح عند العمل بها مثارا لمثل ما تعرضنا له حتى الآن من الصعوبات وحيث يتضمن ذلك المشروع ايضاحا أو تحديدا فانه يرمي الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافي في شؤون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية في السنوات الاخيرة. فلا يسع مصر اذن أن تتعزى بأنها — اذا جاءت المحالفة ببعض القيود لسيادتها — تستفيد في مقابل ذلك التخلص من قيود آخر، اذ أن المشروع لا يجعل حظها خيرا مما كان لو بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الاربعة، وما كان التدخل في شؤون البلاد في ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل في ظل المشروع.

على أن أخص ما في معاهدة التحالف أن يكون الى جانب ما للطرفين المتحالفين من الحقوق والواجبات المحددة، حرية واسعة النطاق يتبين من خلالها وفي سياق استعمالها روح الصداقة بينهما، ولو أن أعمالهما وتصرفاتهما في كل الامور قيدت بوجوب الاستشارة والاتفاق مقدما عليها لترتب على ذلك اضعاف الصداقة لا توثيقها. والواقع أن الصداقة بين حليفين لا تنمو ولا تترعرع الا في ظل فهمهما الصحيح لمصالحهما المتبادلة، والا اذا توفرت للحليفين حرية الرأي والارادة، ولن يتحقق معنى الصداقة الصحيحة بين اثنين اذا كان أحدهما للآخر وصيا أو رقيبا عتيدا.

لذلك يجوز القول بأن الاحكام الرئيسية للمشروع تخالف ما جاء في مقدمته التمهيدية من مقاصد، ولا نزاع في أن هذه الاحكام تترك في

وبالفهم الصحيح للمصلحة، واذا أتيح لبريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحرز بالفعل كل ما ترمي اليه من النتائج الحسية المقصودة فان الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئا. أما بريطانيا العظمى فان شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصاية التي جاء المشروع بها لا بد أن يقوى على توالي الايام، وأما مصر فان ثقل هذه الوصاية لا بد مبهظها وان تشعر في صميم نفسها بأي فضل لها في محافظتها على المصالح البريطانية اذ كانت في أعمالها وتصرفاتها في هذا السبيل مسيرة بارادة الدولة الوصية لا صادرة عن وحي نفسها.

وربما قيل أن المصالح البريطانية تتطلب التدبر والحذر وتقتضي أن يبدأ بوسائل الحيطة ينزل عنها شيئا فشيئا الى أن تنقطع تماما، تاركة مكانها ثقة بنتها انجلترا وجربتها فحمدت آثارها، ولست أنكر هذه الحقيقة بل لقد اتخذتها نبراسا لي في وضع المشروع الذي تشرفت بتقديمه، غير اني لا أزال أرى بكل احترام أن المشروع البريطاني قد تجاوز الغرض المقصود منه بما احتواه من نظام وصاية شاغلة ومراقبة لا تني ولا تغفل لها عين.

ولا بد في انماء الصداقة وجعلها قوية لا تزعزع بما ترتكز عليه من تداخل وتشابك في المصالح ويحوطها من ثقة واحترام متبادلين، من الاجتزاء بالضمانات الضرورية. واني لمدرك جد الادراك أن الواجب في السياسة تقدير أسوأ الفروض ولكن لا لكي تبنى عليه المعاملات اليومية وانما لكيلا يغيب عن النظر، وانه ليكفي بعد تقديره أن توفر الوسائل لاتقاء تحقق ذلك الفرض السيء، أو لمعالجته اذا تحقق. ومن هذه الناحية استطيع أن أقرر أنه ليس في المشروع الذي قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أي مزية محسوسة يمكن أن يكفلها لها المشروع الآخر. نعم أن المشروع البريطاني يربو على المشروع الذي قدمته في الاحتياطات، ولكن ليس في تلك الاحتياطات ضمانة أكبر للمصالح البريطانية، وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة وعلى الرغبة في وضع مصر تحت الوصاية.

على أن ما تطمح اليه مصر وتحرص عليه هو اقناع بريطانيا العظمى بصداقتها وجعل الثقة تسود العلاقات بين البلدين، وهي لم يفتها في هذا السبيل أن تقترح جميع الضمانات الكفيلة باتقاء كل خطر بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة، ولكنها ترى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كي تقيم الدليل لبريطانيا العظمى على أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية، وكيف يكون ثمة شك في ذلك أو كيف يفترض أن مصر بعد أن حصلت على محالفة تكفل لها مع تحقيق أمانيها المشروعة مساواة أقوى حليف في الدفاع عن أرضها — يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أي

التمهيد — الفقرة الرابعة. « ورغبة في قطع السبيل دون امكان أي تدخل في ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجاري العمل به » يبدو أولا أن هذه الفقرة تجيز أو بالاحرى لا تنفي امكان التدخل في ادارة شؤون مصر الخارجية بما أنه بدلا من كلمة « الادارة » مجردة استعملت عبارة « الادارة الداخلية ». ويبدو ثانيا ان تلك الفقرة لا تنفي التدخل في الادارة حتى الداخلية منها اذا كان هذا التدخل لا يتعارض مع النظام الدستوري في القطر المصري

أما عن النقطة الاولى فلا مشاحة في أن التعهدات التي تأخذها مصر على عاتقها والتي ورد ذكرها في المادة السابعة من مشروعي (ويقابلها المادة العاشرة من المشروع البريطاني) فيها كل الكفاية لتطمئن بريطانيا العظمى بشأن خطة مصر في سياستها الخارجية. وترى مصر أن التدخل الذي تم عنه الاشارة في هذه الفقرة يعدل الوصاية في الحقيقة، فليس علي اذن سوى أن أحيل الى ما سبق لي ذكره في هذا الصدد

أما عن النقطة الثانية فيلاحظ أنه بالنظر للاتفاقات الدولية التي تفيد سيادة مصر قد جاء في المادة ١٥٤ من الدستور المصري أن « تطبيقه لا يخل بتعهدات مصر للدول الاجنبية » فاذا فرض عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى على قاعدة المشروع البريطاني فان هذا الاتفاق بطبيعة أنه اتفاق دولي سيقيد مفعول الدستور المصري. ولهذا فان عبارة « تدخل في ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجاري العمل به » لا تنطوي على أي تحديد للتدخل في شؤون الادارة الداخلية اذ كان الدستور المصري لم يعين مدى لاثره وقوة نفاذه بالنسبة للدول الاجنبية. أما العبارة التي اقترحتها فترمي على العكس من ذلك الى تحديد اثر المادة ١٥٤ وتستثني بوضوح من حكم هذه المادة سلطة التدخل المبهمة العامة التي يراد من فقرة المشروع البريطاني على ما يظهر ان تظل الحكومة البريطانية متمتعة بها. واذن فتكون العبارة التي اقترحتها بمثابة تفسير للمادة ١٥٤ مدلوله، انه في العلاقات التي بين مصر وبريطانيا العظمى لا محل لغير الحقوق والالتزامات الصريحة

الفقرة الخامسة — « ونظرا الى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — في مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما الفعلي في القيام بواجبهما المشترك، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها »

هذه العبارة تسوي بين مصر وبريطانيا العظمى تسوية تامة مطلقة فيما يتعلق بالدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها، ويفهم منها لزاما أن ذلك الواجب مفروض من الاصل على بريطانيا العظمى، على أن ذلك لن يكون الا مع الحماية، فان مثل هذا التعبير لا يجوز بين بلدين يتساويان في الحرية، اذ أنه اذا كان ضمان الاستقلال والدفاع عن الذات من الواجبات الجوهرية الطبيعية بالنسبة لمصر، فلا يكون بالنسبة لبريطانيا العظمى كذلك الا من طريق العرض وبوصف أنها حليفة، ولذلك لا يكون ضمان استقلال مصر والدفاع عنها واجبا مشتركا بين البلدين الا نتيجة للمحالفة وبناء عليها، وليس كذلك أصلا وبالذات، ويجب اذن ملاحظة الفرق بين مركز مصر والجلترا في هذا الصدد عند تحرير نص هذه الفقرة اذا رغب في استبقائها

« والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الاجنبية الاخرى »

لا يتبين جليا على أي جهة تنصرف هذه العبارة.

عليها المعاهدة، اذ لا يخرج الامر فيه عن ارشاد أو نصيحة لا سببا يسوغ أو يفسر المعاهدة. أما اذا كان المقصود — خلاف ما ذكر — هو أن المحالفة تسهل التعاون الفعلي والمحافظة على علاقات الصداقة ... جاز التساؤل يمكن أن يكون ثمة من الصلة أو الارتباط بين المحالفة والمحافظة على علاقات الصداقة الخ. ولا أنه لا شك في أن هذه المحالفة سيكون من آثارها ان حالة مصر من الناحية الدولية قد استقرت على قواعد وأسس أشد متانة وأنها تصبح لذلك أحق وأجدر بتقدير الاجنبية واحترامها وصداقتها. ومن جهة فانه وقد كفلت نصوص المعاهدة صيانة بريطانيا العظمى تصبح هذه الدول اقل على تلك المصالح واكثر استعدادا اليها بعين الاحترام والعطف، ولكن هذا نتيجتان مختلفتان ترجع أحداهما الى أحد العقد والاخرى الى الطرف الآخر. ولهذا ذلك لا أرى وجها لأن يكون عقد المعاهدة لتوثيق علاقات الصداقة بين مصر وبريطانيا بوصف كونهما طرفا واحدا وبين الدول الا طرفا آخر. بل أنه ليخشى أن تؤول تلك على غير وجهها، فقد يرى فيها معنى و معاني الحماية وآثارها، والحماية كما هو معروف فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية اندماج المحمية أو فناؤها في الدولة الحامية، وعلى أي فان فكرة المحافظة على علاقات الصداقة لا مطلقا بنصوص المعاهدة ويمكن دون الا بأي شيء فيها أن تحذف هذه الاشارة

المادة الثانية — الواقع أن هذه المادة للمعنى المقصود بالمادة العاشرة التي تقابل السابعة من مشروعي. فان جوهر الغرض ترمي اليه هذه المادة الثانية هو الاستيثاق أن مصر في سياسة شؤونها الخارجية لا ضررا بالمصالح البريطانية، وهذا هو عين أيضا من المادة العاشرة.

على أن هذين النصين يتنافيان ولا يجوز بينهما، فان التعهد المنصوص عليه في المادة يقتضي بالضرورة أن تكون الدولة الحليفة في تصرفها بمعنى انها ليست ملزمة قبل في عمل معين بالاستشارة فيه أو بالاتفاق عليه. اذ القيد الوحيد لحريتها يتعلق بالوسيلة، ثم ان الجزاء على مخالفة التعهد في فسخ المحالفة. أما المادة الثانية فانها ذلك تنفي بذاتها الحرية وتثبت في الحقيقة من صور الوصاية، وحكم مصر شبيه بحكم يتحتم عليه اذا أراد أن يباشر عقدا عقود التصرف أن يحصل من وصيه على له بذلك، واذا حدد المقصد لمن يتولى شؤون نفسه. أما من يؤخذ بيده في طريقه غني عن ذلك.

ولقد أفضت في مسألة الوصاية التي المشروع البريطاني في ملاحظاتي العامة الكفاية. فلست بحاجة اذن الى اعادة ذكر التي ترتاح مصر من أجلها الى قبول قاعدة عليها كالقاعدة التي أنشأتها المادة العاشرة تلك القاعدة تجمع الى أنها تضمن المصالح ضمانا وافيا، انها تتفق مع رغبات مصر وهي بعينها الاسباب التي لا ترضى مصر من أن تجيز نظاما يقرر الوصاية عليها.

وقد يرد على الملاحظة السابقة بالاعتراض المادة الثانية لا تنطبق الا على الشؤون

على وجه التدقيق، وما هو ضابط المصالح المشتركة ومن هو الذي يقضي بوجودها، وعند أي حد يقف مداها، وهل تلك الشؤون تقتصر على مسألة الدفاع عن القطر أم تتناول المسائل الاقتصادية والقضائية وغيرها؟

اذن لا مناص من التسليم بأن هذه العبارات قد بلغت الغاية من الابهام والالتباس، وان ما انطوت عليه من التعميم يجعلها تغمر جميع مناحي السياسة الخارجية، وينجم عن ذلك أن حركة الحكومة في هذا الميدان تصبح مشلولة بل تصبح معطلة أعمال السياسة الداخلية نفسها بقدر ما تكون متصلة بالسياسة الخارجية. والحق ان هذه الاعمال بشروطها المختلفة تصاب بالشلل والعطل بالنسبة لمصر المستقلة اذا كانت تجعل تابعة لبريطانيا العظمى وخاضعة لوصايتها.

وانه لمن المفهوم في حالة توتر العلاقات بين مصر ودولة أجنبية أي في الحالة التي يجوز أن يقال فيها أن ثمة خطر الحرب، أن الحليفين يتبادلان المشورة أو على الاصح أن تستشير مصر بريطانيا العظمى، لأن مثل هذه الاستشارة من صميم معنى المحالفة ولبابها، ولكن هذه المسألة حالة بعينها لا يجوز القياس عليها، كما هي مقررة في هذه المادة. وبناء عليه فلكي يتوافر معنى التحالف وينتفي معنى الحماية أو الوصاية ينبغي استبدال المادة الثانية بعبارة « ... ».

وهل ثم حاجة الى أن نزيد على ما تقدم أن من الجائز ان يكون الحليفين في بعض المسائل المفردة أو العارضة مصالح مختلفة أو متعارضة وأن تعمل كل منهما مستقلة عن الاخرى على تحقيق مصلحتها الخاصة دون أن يكون في ذلك اخلال بروح التحالف، ولم يكن معنى التحالف ليقتضي توافق المصالح في جميع الشؤون، والمهم في هذا الصدد أن تعدل كل من الحليفين عن أي عمل أو تصرف ينافي الغاية المقصودة من المحالفة أو يعطلها

المادة الرابعة — هذه المادة تختلف عن المادة الخامسة من مشروعي في نقطتين. فمن جهة تضيف الحالة التي تكون بريطانيا العظمى فيها مهددة بحرب، ومن جهة أخرى تشير الى أن التسهيلات والمساعدات الملحوظة هي التي تقتضيها حالة حليفين مشتبكين معا في حرب

واذا صدقتني الذاكرة فان الفكرة التي تتضمنها المادة الخامسة من مشروعي ترجع الى اقتراح عرضه الوفد المصري حينما كان يتفاوض مع اللورد ملنر، وكان وجه ذلك الاقتراح بيان معنى التبادل في المحالفة (دفعا لشبهة الحماية التي تعطى ولا تأخذ) وتقديم الدليل الحسي على حسن استعداد مصر وصدق نياتها. على أنه بالنظر لما لبريطانيا من المركز الخاص في العالم، ولكثرة وخطورة مشاغلها السياسية لم يكن يقضي اليه بالنسبة لمصر في هذه الحالة التبادل المجرد من كل قيد، رئي وجوب تحديد المعاونة بأن تكون في داخل الاراضي المصرية. ثم لم تحدد التسهيلات والمساعدات واقتصر على ايراد بعض الامثلة عليها، غير أن هذه الامثلة هي في الحقيقة كل ما يتصور في هذا الصدد. أما الصيغة المقترحة في المادة الرابعة من المشروع البريطاني فقد يظهر انه أريد بها تحديد معنى المساعدة، ولكن هذا التحديد لا يخلو من التوسع في ذلك المعنى. ولهذا فيحسن قبل المناقشة في هذا الموضوع تفسير مراد الحكومة البريطانية من عبارة: « تقتضيها حالة حليفين مشتبكين معا في حرب ».

المادة الخامسة — تجعل هذه المادة لوجود الجيوش البريطانية في القطر المصري غرضا جديدا ... التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية.

المادة الثامنة — تتضمن هذه المادة مبدءين: أولهما الدفاع عن البلاد من الاعتداء، وثانيهما مسؤوليات بريطانيا العظمى الخاصة حيال المصالح الاجنبية. كما تتضمن تعهدين تلتزم بهما مصر، أولهما أن توافق مصر بريطانيا العظمى بوسائل التحقق من توفر الحماية اللازمة لارواح الاجانب وأموالهم، والثاني أن تحتفظ في الادارة المصرية بعنصر أجنبي يفي بضمان مثل هذه الحماية. وليؤذن لي هنا بملاحظة أن مصر لم تطالب في المفاوضات السابقة بمثل هذه التعهدات. ثم ما هي تلك الوسائل، وما هو عدد الموظفين الاجانب وفي أي نوع من الوظائف ... كل هذه التعهدات بالغة من الابهام والاطلاق مبلغا يجعل قبولها بمثابة وضع اليد تماما على ادارة مصر الداخلية كلها.

ثم ما هو وجه الارتباط بين الدفاع عن البلاد ضد أي اعتداء يوجه اليها وبين التعهدات المشار اليها: فهل انصرف الفكر مثلا الى حالة تدخل احدى الدول الاجنبية عسكريا في مصر لحماية أرواح التابعين اليها وأموالهم، ولكن المعلوم هو أنه — اذا استثنى تدخل بريطانيا العظمى في سنة ١٨٨٢ — لم يقع قط تدخل من هذا القبيل. وقد يقال أن وجود الجيوش البريطانية في مصر وما شرعها هذا التدخل. ولكن ماذا يكون القول في المدة السابقة على الاحتلال الانجليزي حيث كانت أرواح الاجانب وأموالهم أكثر تعرضا للخطر منها الآن وكانت السياسة المصرية دون ما الآن حسن الادراك وأقل تجربة في التدبير، وأخيرا فان الجنود البريطانية لا تتحول عن البلاد بمقتضى عقد المحالفة.

واذا تعرضت بفرض المستحيل أرواح طائفة من الاجانب وأموالها للخطر (ويعتبر خارجا عن موضوعنا حالة الاعتداء على فرد من الاجانب اذ لم يعهد التدخل في بلد ما بسببه مثل هذه الحالة) فلا بد من أن يسبق العمل المباشر عمل دبلوماسي وهذه الحالة هي المعنية بنص المادة الثانية

الحالة الثانية لأن العلاقات ... بين الا ... أكثر ... الى ... بهذا الغرض فيجب أن ... تحديد العدد اللازم من الجنود البريطانيين وفي تعيين المكان الذي تعسكر فيه.

ثم ما يراد بالتسهيلات ... القوات البريطانية وتدريبها. ولقد يظهر ان الفقرة الرابعة من الملحق تتضمن بيان هذه ... على انه ... التسهيلات ...

وتحديد ... المكان الذي ... الجنود البريطانية حتى بعد مضي ... من العمل بالمعاهدة ... غير مضمون، فيجوز ان يكون ... ويجوز ان لا يكون، ولا تدور هذه الفترة ... المسألة ولقد يلوح بالرغم من ان ... من شأن الطرفين ان الحل ... بريطانيا العظمى ... من ان تنفيذ نصوص المعاهدة ... والقوات البريطانية على ... ثالثا جديدا لم يكن حتى الآن ...

فليس من شك اذن ... مع تعدد الاغراض التي يقصد اليها بوجود القوات البريطانية، ومع كل ما تقدمت الاشارة اليه من ... بالنسبة لمكان استقرار تلك القوات ... أن الواقع في أمر تلك القوات ... من تأكيد الفقرة الاولى للعكس ... استقلال بالمعنى الصحيح، وفي انه أشد الوجوه إخلالا بسيادة البلاد.

المحتفظ بها والتى أدى ابهامها وابهامها الى [illegible] جمة .

ولقد أصبح مركز هذين المستشارين ووظيفتهما غير معينين الا أنه ظاهر أن ما كان لهذين المستشارين من المركز والوظيفة فى عهد الاحتلال أو الحماية لم يكن ليبقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر . فيجب اذن أن نتبين ما اذا كان هناك منذ هذا الاعلان وثيقة ما تقيد الحكومة المصرية فى هذا الصدد . ولست أعلم أن شيئا من ذلك يوجد اللهم الا النص الوارد فى انذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ خاصا بهما ، ولقد أظن أن الحكومة البريطانية لاتستحب أن تستبقى عبارات وضعها صدرت بتأثير مثل الحالة النفسية التى كانت سائدة فى وقت تحرير تلك الوثيقة . لذا أرى أن الصيغة التى اقترحتها فى المادتين الثامنة والتاسعة من مشروعى تتفق تماما مع مايجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه الاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائدا فى القطر المصرى .

المادة الثالثة عشرة — لقد حرصت فى المشروع الذى قدمته على تجنب القطع برأى فى مسألة السودان العامة التى تختلف فيها الحكومتان وذلك اختصارا للمناقشات بقدر الامكان ، وقد اجترأت من تلك المسألة بالاشارة الى بعض شؤون معينة تتطلب حلا عاجلا ، غير أن المشروع البريطانى على العكس من ذلك اراد أن يعالج كل المسألة وأن يلقاها وجها لوجه ليحلها على النحو الذى ترسمه خطة السياسة الانجليزية فى هذا الموضوع . ومن ثم كان يتعذر على مسايرته فى هذا الطريق ولهذا آوثر ارجاء المسألة الى مفاوضات لاحقة .

أما المسائل المستعجلة التى يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فورا فهى التى أوضحتها فى المادة الثانية من مشروعى أى : الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الرى .

الحالة قبل سنة ١٩٢٤ — قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التى جعلت الحكومة البريطانية تقدم على اجراء تغييرات اساسية فيه وبخاصة على طلب اخلاء السودان من الجيش المصرى . ولامراء فى أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث وما أفضت اليه من عواقب بقدر ما أسفت مصر . ولا يخامرنى شك فى أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة ، فى عهد الصداقة الذى سيفتتح بمعاهدة التحالف اذ يسود السلام والوفاق بين البلدين ، بغير ماعالجتها به وقتما قدمت انذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ . ولا يعزب عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت وأن النفوس تستطيع أن تواجه ، فى هدوء وسكينة ، حل تلك المسألة على خير وجه يؤيد الثقة المتبادلة ويوثق العلائق الودية بين البلدين .

وان الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية فى سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ فى الميزانية المصرية بالاعتمادات اللازمة لنفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان وتمهيدا لعودة الاحوال الى مجراها السابق . ولقد وافق البرلمان المصرى على تلك الاعتمادات فى ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وصحب هذه الموافقة بتحفظات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة فى السودان ليست الا وقتية لاتلبث أن تسوى عند سنوح أول فرصة لاتفاقية معاهدة البلدين . غير أنه يلوح من المشروع البريطانى أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية دائمة ، وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تخلى مصر عن حقوقها فى السودان ، وأن [illegible] [illegible]

لحكومتين فى السودان — يخل بالمساواة بينهما اخلالا ببريطانيا .

لذا كان الحل الذى يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر حقوقها هو أن تعود الحالة فى السودان الى مجراها السابق فى سنة ١٩٢٤ ريثما تسوى مسألته نهائيا . وهو أيضا الحل الذى وحده يحمل البرلمان المصرى على الاستمرار فى الموافقة على الاعتمادات اللازمة لنفقات السودان فى الميزانيات المقبلة . ثم ان عودة الحالة الى ما كانت عليه تكون أمرا طبيعيا لاصعوبة فيه ولا تعقيد . فقد كانت تلك الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمرا لابأس به . ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال الى ما كان عليه البدء فى تنفيذ معاهدة التحالف لاسيما أنه يراد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الاسس وأن تطبع على غرار الود الصريح .

مياه النيل — أما مايتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لى أن المشروع البريطانى يوافق فى الواقع على ما أبديته من الاقتراحات فى المادة الحادية عشرة من مشروعى ، غير انه أفرغها فى صيغة قد يبرر ظاهرها قول الذين يزعمون — خطأ فى نظرى — ان السياسة الانجليزية ترمى الى إلغاء رقابة وزارة الاشغال المصرية على مياه النيل . والحق انى لا أجد تفسيرا واضحا للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التى استعملتها بعبارة «منح ممثلى مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الارصاد الخاصة بعملية سد سنار» وعبارة «اعطاء الحرية للوصول الى البيانات المتعلقة بها» فان هاتين العبارتين اللتين صيغتا على وجه التضييق قد يحملان على الظن أن مراقبة مصر لن تكون إلا مراقبة حسابية للارقام وعمليات الجمع ، فى حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الارصاد هى مراقبة العملية ذاتها ، وفى حين أن حرية الوصول الى البيانات تستلزم حتما الوصول الى معرفة نظام حركة الخزان ذاتها . ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لاتقصد أن تغير التقاليد التى أثبتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل فى وزارة الاشغال كمستشارين أو وكلاء وزارة وأثر عنهم فيها ماشئت من علم ومن اخلاص . تلك التقاليد تقضى بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة . وقد روعيت دواما وبخاصة فى انشاء خزان سنار . أفليس من الاسهل فى هذه الحالة أن تتخذ الصيغة الصريحة التى اقترحتها بدلا من الصيغة المبهمة الواردة فى المشروع خصوصا وان هذه الصيغة على إبهامها تؤدى الى نفس النتائج العملية التى تؤدى اليها الصيغة الصريحة ؟

ومن جهة أخرى قد يؤخذ من عبارة المادة الثالثة من المشروع بصدد مشروعات الرى التى قد تباشر مصر اقامتها على مجرى النيل انها تتحدث عن بلد لاحق له على السودان وأنه يراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ بمصالح السلطات الاقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية . أما مسألة نفقات الاعمال التكميلية والتعويض عن الضرر الذى ينجم من جراء أعمال الرى فليست المعاهدة ، على ما أرى ، موضعا لذكرها لان مسؤولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان . دع أن مصر لم تغفل قط من واجباتها فى هذا الموضوع .

يبقى أن نبين ماهو اتفاق اول مايو سنة ١٩٢٦ الذى يشير المشروع اليه فى عرض الكلام على تقرير لجنة النيل خصوصا وانه يلاحظ أن المشروع البريطانى لم يشر الى التعديلات التى ادخلتها وزارة الاشغال العمومية على النتيجة الختامية لذلك التقرير ووافقت عليها مصلحة رى السودان على ما اذكر .

[illegible]

وهى تتناول تحديد قوات الجيش المصرى وبيان بعض الالتزامات التى تقع على مصر من جراء وجود القوات البريطانية فيها واتصالها بالجيش المصرى وتدريب هذا الجيش وتعليمه وتزويده بالمؤن والذخائر كما تتناول ايضا منع الطيران فوق منطقة معينة .

الفقرة الاولى : يجب قبل كل شىء الاشارة الى أن تحديد قوات جيش احد الطرفين المتعاقدين فى معاهدة دفاعية هجومية أمر ليس له نظير ولا مبرر له ابدا . وليس من شك فى ان مصر ابعد ما تكون عن الرغبة فى الحرب وليس لها بالحرب مع ذلك من حاجة . فجارها الى الشرق هو بريطانيا العظمى حليفتها والى الغرب دولة ايطاليا التى ما برحت علاقاتها الودية بها على خير ما يراد . أما السودان فقد ساد السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة فلا خوف من نزوع أهله الى الثورة ولا من اعتداء جدى تقوم به البلاد المتاخمة له . لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش فى الواقع كافية نسبيا ولكن الذى لا يتفق مطلقا لا مع استقلال البلاد ولا مع معاهدة التحالف هو فكرة التحديد فى ذاتها ولم تذعن مصر لتحديد قواتها الا فى عهد سيادة الدولة العثمانية وكانت قوات الجيش المصرى مع ذلك محددة بثمانية عشر الف جندى . أفيجوز اذن أن يفسر التحديد المقترح بان بريطانيا العظمى تخشى إذا أصبح الجيش المصرى كبيرا أنه يعرض للخطر سلامة المواصلات الامبراطورية ، أو يجوز أيضا أن يفهم انه اذا كان المشروع البريطانى قد أفرغ فى قالب لا يترك لمصر مجالا للحرية تستطيع التحرك فيه . فما ذلك الا لخوف يداخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية ؟ اذا كان الامر كذلك فخير ألا يجرى حديث فى محالفة . فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتلائم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التى تهيأ لاتقاء أسبابه .

ولقد يتبادر الى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصرى هو بالاكثر لمصلحة بريطانيا العظمى اذ كلما زيد عدد تلك القوات خف عن عاتقها أثر ماتعهدت به كحليفة من المعاونة على الدفاع عن مصر . ولكن هذا وجه يفرض فيه توافر الثقة من الجانبين .

وعلى كل حال فانه يجب التنبيه الى أن هذه هى المرة الاولى التى تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصرى . فان المفاوضات السابقة لاتتضمن أى أثر فى هذا الصدد . فهل جد من الاحداث ياترى مايبرر هذا التحديد أم ينبغى أن يؤول ذلك بأن الثقة آخذة فى النقص شيئا فشيئا ؟ وهل ضعف الثقة هذا هو الذى يفسر أيضا أن التسوية الوقتية ، التى وضعت لمدة ثلاث سنوات عقب الحادث الاخير بمقتضى تبادل المذكرات الذى تشير اليه هذه الفقرة ، يقرها هذا المشروع ويجعلها نافذة مدى عشر سنوات على الاقل ، مع انه كان يلوح أن الامثل فى هذا الشأن اعادة النظر فى التسوية المذكورة بمناسبة عقد المحالفة ، وذلك للتوفيق بينها وبين الحالة التى تنشأ عن المحالفة .

الفقرة الثانية — يجوز التساؤل عما إذا كانت هذه الفقرة ليست تكرارا لشطر الفقرة السابقة الخاص بالاتصال بين قوات الجيوش البريطانية والمصرية وتنسيق طرائق تدريبها ، ولقد يظهر أن التعهد بوضع معلمين وفنيين تحت تصرف الحكومة المصرية يؤدى نفس الغرض من التسوية التى وضعت بالمذكرات المتبادلة فى شهر يونيو الماضى ، والاقرب اللهم أن تعرض هاتان الفقرتان فى سبيل الخيرة لا أن تجمع بينهما .

ولست أدرى اذا كان منع تدريب رجال الجيش المصرى فى بلد أجنبى غير بريطانيا العظمى [illegible] [illegible]

تكن ثمة استحالة من هذا الطراز فلا يفهم يكون الشىء الجائز فى الجيش البريطانى [illegible] الجيش المصرى . وعلى أى حال فالموضوع وانما أبديت هذه الملاحظة كأثر لما يجده الشرط فى نفس من كان غريبا عن ذلك [illegible]

الفقرة الثالثة — لمسألة التسليح والذخائر وثيق بنظام التعليم والتدريب فى الجيش واساليب واذ كان المطلوب نظرا للتعاون بين الجيشين يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه على الاساليب المتبعة فى الجيش البريطانى فقد ضرورة توحيد الاسلحة والذخائر فى الجيشين ولكن هذه الضرورة شىء والالتزام [illegible] الرجوع الى الحكومة البريطانية فى توريد الاسلحة والذخائر شىء اخر ، ولا يستلزم [illegible] الاخر . حقا ان وساطة الحكومة البريطانية [illegible] حكومة مصر ثمنا كبيرا (يؤكد المشروع [illegible] المصرية انها تحصل على تلك الاسلحة و[illegible] بقيمة تكاليفها كما لو كان ثمة مجال للشك [illegible] ولكن هذا ايضا تقييد جديد لا وجه له [illegible] لاتخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور [illegible] القائمة بصنع الاسلحة والذخائر المطلوبة [illegible] المقصود هنا أيضا بسط رقابة ؟ وماهى [illegible] التى يراد اتقاؤها بذلك ؟

واذا صح نظرى وجب أن يكون [illegible] فى التعهدات أن الحكومة المصرية تستورد [illegible] حيث تريد .

الفقرة الخامسة — لا أدرى اذا كان مثل هذا [illegible] تقضى به الضرورة وتسوغه المصلحة وقد يكون [illegible] الممكن اعتبار شريط من الارض على جانبى [illegible] السويس فى بعض جهاته منطقة عسكرية لا [illegible] التحليق فوقه بالطيارات ولكنه لا يمكن [illegible] . هذا المنع على عموم منطقة القنال وذ الاضرار [illegible] المواصلات بين القطر المصرى وآسيا ، و[illegible] أن هذا المنع يتناول الطيارات التابعة [illegible] (أمبريال ايرويز كمباني) ولكل طيارة مصرية [illegible] هذه الاتفاقات القائمة التى تشير اليها هذه الفقرة [illegible]

الفقرة السادسة — راجع الملاحظات [illegible] المادة الثامنة .

أغسطس سنة ١٩٢٧

الامضاء : عبد الخالق ثروت

(وثيقة رقم ٤)

كتاب دولة ثروت باشا قبل مبارحته لندرة

في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧

الى السير أوستن تشمبرلن

عزيزى صاحب السعادة :

من أطيب الاشياء الى نفسى أن أعرب [illegible] سعادتكم قبل مغادرتى لندرة عن عظيم [illegible] لما لقيته لديكم من حسن الاستقبال . وانى [illegible] لا أنسى نزعة الود التى ما برحتم تصدرون [illegible] فى محادثاتنا ، ولا ما أبديتموه على الدوام من [illegible] الرغبة فى التماس أسباب التوفيق بين البلدين [illegible]

ولقد كان يسعدنى أن أرى مساعيكم [illegible] فى تثبيت أركان الصداقة بين القطرين تكلل [illegible] كما انه يؤلمنى أن يخفق كل مابذل من الجهود [illegible] هذه السبيل ، تلك الجهود التى لم [illegible] الحقبة الاخيرة ، مجالا للشك فى حسن [illegible] محادثاتنا فى هذا الشأن .

ولا أزال أرجو ، اذ أبادى منكم داعى [illegible] وأنها الى صادق شعوركم ، وستسنح [illegible] تدركوا الغاية التى تسعون لها ، وان [illegible] كفيلة لو كان [illegible] الاتفاق بين [illegible]

الامضاء : (عبد الخالق ثروت)

(وثيقة رقم ٥)

مشروع مذكرة دولي من وزارة خارجية بريطانيا العظمى

الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى اصلاح نظام الامتيازات

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة السابعة من مشروع المعاهدة التى تناقشنا فيها ما يأتى :

« يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر »

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الاصلاح وذلك لانى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى اجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد اذا أصبحت المعاهدة التى تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية اجراء تسويات مع الدول الاجنبية على الغاء المحاكم القنصلية فى القطر المصرى لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين توسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من اداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية [illegible] .

وانى لمستعد لان أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للاصلاح المزمع ادخاله على نظام الامتيازات اذا وافقت الدول الاجنبية على نقل قضائها كما [illegible] والقنصلية الى المحاكم المختلطة .

ومما لاريب فيه أن ستمس الحاجة لادخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض تعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالاحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة . ففى هذه الاحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يقع اتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص الى المحاكم المختلطة . [illegible] يختص بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فنحن على استعداد لان نقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الاحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

[illegible] حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية [illegible] الاحوال التى يكون المصريون فيها متهمين [illegible] ضد الاجانب ينطوى فيها صالح مختلط [illegible] ادخال كافة القضايا التى من هذا القبيل [illegible] دائرة الاختصاص الجنائى الذى سيكون [illegible] المحاكم المختلطة .

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الاجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها ابداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تاليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث ، ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الاعدام الصادرة على الاجانب فى القطر المصرى .

والمنع الآن هو أنه من الضرورى [illegible] التشريع المصرى منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه الا ماتعلق منه بفرض تكاليف مالية على الاجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

أما النوع الاول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يوجد تمييز فيه بالنسبة للاجانب ، وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يدخل فى الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية عقدت بين مصر والدول ، ولا ينبغى اذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيقتضى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنايات أعدادا قانون جديد للعقوبات الجنائية واصداره . وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ الى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لاينبغى أن يحرفه عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لاغنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية وبريطانيا العظمى على أنى لا أجد الآن ضرورة لان أزيد على الاشارة اليها .

وأول هذه المسائل هى تعريف كلمة أجنبى وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة ، فاذا كان التعريف الذى يستقر عليه الرأى أضيق من التعريف الوارد فى مشروع القانون رقم ١ سنة ١٩٢٠ فيصبح من الضرورى أن تشمل المسائل التى يحيلها المستشار القضائى بما عليها كل ما يتصل باداء القضاء فى الدعاوى التى يكون فيها مصلحة لاى أجنبى لا أن تنحصر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه لاجنبى تابع لاحدى الدول صاحبة الامتيازات .

والثانية منها : أن زيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفون الذى سيحتاج اليهم لتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرضٍ . وعلى كل حال فان المستشار القضائى الذى تعينه الحكومة المصرية طبقا لنصوص مشروع المعاهدة سيرجع اليه طبعا لاستشارته فى تعيين القضاة الاجانب فى المحاكم المختلطة والاعضاء الاجانب فى نياباتها .

(نوفمبر سنة ١٩٢٨)

(وثيقة رقم ٦)

مشروع مذكرة ثانية

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى اصلاح نظام الامتيازات :

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة السابعة من مشروع المعاهدة التى تناقشنا فيها ما يأتى :

« يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر »

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم [illegible]

[illegible]

البريطانية يكون مستعدة لان تقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الاحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضرورى أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الاجانب أمام المحاكم المختلطة . وتحديدا للصعوبة الفصل فى أى مسألة معينة فيما اذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص أو غير سياسية يقرر انه كلما وجد لدى النائب العمومى أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة الى مصرى هى جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتنظر فيها بناء على ذلك .

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الاجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها ابداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تاليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث ، ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الاعدام الصادرة على الاجانب فى القطر المصرى .

والمنع الآن هو أنه من الضرورى لجعل التشريع المصرى منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير انه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه الا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الاجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

أما النوع الاول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يوجد تمييز فيه بالنسبة للاجانب . وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يدخل فى الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية عقدت بين مصر والدول ، ولا ينبغى اذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

[illegible]

القضاء امام المحاكم القنصلية .

أما المسألة الثانية فهى زيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفون الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مرضٍ . وبطبيعة الحال سيرجع الى المستشار القضائى لاستشارته فى تعيين القضاة الاجانب فى المحاكم المختلطة والاعضاء الاجانب فى نياباتها .

٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨

وثيقة رقم ٧

رسالة سير اوستن تشمبرلن الى لورد لويد

بابلاغ المشروع النهائى

وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب الفخامة :

١ — ان المناقشات التى دارت بينى وبين ثروت باشا كانت فى الواقع قد استغرقت بانزلته لندن قاصدين الى مصر . ولكن الوقت لم يكف من الحصول على قرار نهائى من حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بشأن الصيغة التى وضع بها مشروع المعاهدة على أن جانبا طويلا بيننا من تبادل الآراء الودية [illegible]

٢ — على انى قد استطعت أن أخبركم قبل مبارحتكم بالاسيرانا على نفس الباخرة التى [illegible] عليها دولته بأنه فيما عدا وضع [illegible] ما اتفق عليه فى أمر [illegible] بها مع ثروت باشا الى رأيى [illegible] وفيما عدا موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات [illegible] ضروريا كما [illegible] حكومة حضرة صاحب الجلالة [illegible] مستمدة للتوقيع المعاهدة بالصيغة التى [illegible]

عليها كما انه كان من المفهوم بيننا أنه لن يتم امضاؤها الا بعد مصادقة برلمان كل من البلدين عليها.

٣ — وانى ابدى هنا ان [illegible] بالصيغة التى قر الرأى عليها [illegible] مواضع مهمة من المشروع الذى قدمته فى بادىء الامر الى ثروت باشا من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة. فانها تتضمن تساهلات كبيرة سلمت بها حكومة جلالته نزولا على رأى ثروت باشا ومراعاة للشعور المصرى بغية الوصول الى اتفاق وذلك بعد ان سمعت ما أبداه دولته من البيانات. وقد قرر ثروت باشا أكثر من مرة ان حكومة حضرة صاحب الجلالة كانت تقابل وتبحث اعتراضاته واقتراحاته بروح الصداقة والعطف كما انى أذكر بارتياح ما كان يبديه دولته من نفس الروح ومن بعد النظر وصادق الرغبة للوصول الى اتفاق.

٤ — ويجب أن يعد مشروع المعاهدة فى صيغته الحالية كأنه معبر عن الجانبين عن الحد الاقصى الذى يستطيع كل من الطرفين أن يتقدم اليه رغبة فى ملاقاة الآخر. ذلك ما كان مفهوما بيننا وعلى هذا الشرط فقط أمكننا أنا وثروت باشا أن نبلغ هذا المدى البعيد. فكان من نتيجة ذلك أن لا سبيل الى اجراء تعديلات أخرى وان المعاهدة يجب أن تقبل كما هى أو أن ترفض كما هى.

٥ — ويذكر دولته ما لاقيته من الصعوبة فى سبيل الموافقة ولو بصفة شخصية ومؤقتة على العبارة الواردة فى أوائل المادة السابعة وأشير بذلك الى الجملة الآتية: «ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر [illegible]».

فلقد كان يشغلنى أن تثير هذه العبارة فى المستقبل فكرة أنها تقضى حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة فى وقت ما — مهما يكن بعيدا — بأن تعقد مثل هذا الاتفاق. وقد قلت لدولته انى وان كنت لا أرغب البتة فى أن أقف حجر عثرة فى سبيل عقد مثل هذا الاتفاق اذا أصبح يوما ما مستطاعا الا انى لا أريد أن يقع أى لبس فى وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الاهمية فى نظر البلدين. وان حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأى تعهد صريح أو ضمنى بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الاراضى المصرية أو تمر عليها. غير أن دولته قد أكد لى أنه لم يرم بالعبارة التى اقترحها على الى هذا القصد ولا الى هذا المعنى.

وقال لى انه يؤمل، اذا ما اعتمدت المعاهدة، انه قد يأتى يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الامن بما يجعلها تعهد فى أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها الى الحكومة المصرية، كما أنها شعرت من أسباب الامن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح فى المستعمرات الحرة الى حكومات تلك المستعمرات نفسها. وان دولته لا يتنازل على كل حال الى هذا اليوم [illegible] ويكتفى بأن يترك لحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق التصرف فى تقرير اذا كان هذا اليوم قد أتى وكل ما يطلبه هو أن لا تستند حكومة حضرة صاحب الجلالة [illegible] فى سبيل امكان تحقيق أمنية مصرية اذا تحققت هذه الحكومة نفسها فى يوم مستقبل أن لا خطر بالنظر الى طبيعة العلاقات التى تربط مصر بانجلترا من امكان الاتفاق [illegible] هذا التدبير [illegible]

[illegible] ثروت باشا لدى الحكومة البريطانية [illegible] الاول [illegible] هذا الظرف [illegible] الذى أبديته لدولته ومن الرغبة فى اجتناب احتمال أية عبارة يمكن أن تفسر فى المستقبل من جهة دولته [illegible] بينى وبين دولته بما يعد الزاما لحكومة حضرة صاحب الجلالة بأن تعقد فى زمن يتفاوت قربه اتفاقا من هذا القبيل. وقد أحاطت حكومة حضرة صاحب الجلالة علما بما أبداه لى ثروت باشا من البيانات فى هذا الشأن، وبناء على هذا التفاهم وعلى تأكيدات دولته قبلت حكومة حضرة صاحب الجلالة النص الذى اقترحه.

٧ — ويشتمل المشروع على نقط أخرى كانت موضوع بحث جدى طويل بينى وبين ثروت باشا ولما كانت هذه النقط خارجة عن دائرة التعليمات التى أعطيت لى فقد اضطررت الى الاحتفاظ بها على وجه التعيين لعرضها على مجلس الوزراء. وسيرى دولته ان حكومة حضرة صاحب الجلالة قد تجاوزت عن الاعتراضات التى أرتها معربة بذلك عن صادق رغبتها فى جعل المعاهدة بحيث يستطيع ثروت باشا أن يؤيدها لدى الحكومة المصرية والشعب المصرى بكل ثقة وبلا تحفظ.

٨ — وقد يكون دولته فى حاجة الى أن أكرر له ما سبق ان أكدته له وأكده هو لى من أن العبارات: «المعمول بها» و«الموجودة» و«الحالية والمقررة أصلا» وما ماثلها الوارد ذكرها فى الملحق تتعلق بالشروط التى كانت معمولا بها وقت المناقشة فى المشروع فهى لا تتناول أى تعديل فى هذه الشروط من الطرفين يطرأ بين ذلك الوقت وتاريخ اعتماد المعاهدة.

٩ — ويروق لى الآن أن أحيط فخامتكم علما بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بعد ان خابرت حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات الحرة وفى الهند قد قبلت المشروع الذى قر الرأى عليه بيننا والمرفقة صورته بهذا الكتاب وانه رخص لكم بتوقيعه عن حكومة حضرة صاحب الجلالة حالما يستطيع دولته التوقيع عن الحكومة المصرية. وأملنا وطيد بأننا بهذه المعاهدة التى تصون كرامة الشعبين على السواء وتحقق لمصر حريتها واستقلالها والمنزلة اللائقة بها بين الامم وللامبراطورية البريطانية حماية مصالحها الحيوية وتعهداتها الدولية نكون قد وضعنا أسسا متينة للصداقة وحسن التفاهم بين مصر والامبراطورية البريطانية فى المستقبل وأرجو منكم ان تتلو هذا الكتاب على ثروت باشا وان تسلموا الى دولته صورة منه.

الامضاء (أوستن تشمبرلن)

ملاحظة: — نص المعاهدة المرافقة لهذا هو النص الانجليزى وهو النص الذى يوقع ويرجع اليه وذلك طبقا لما تم الاتفاق عليه بينى وبين ثروت باشا. وللتسهيل مهمتكم عند المناقشة فى الموضوع مع دولته ارسل لكم أيضا الترجمة الفرنسية.

(الوثيقة رقم ٨)

المشروع النهائى

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر؛

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والاراضى البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند،

رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات وتوطيدها بين البلدين [illegible] العلاقات بين البلدين تمهيدا متينا وللعناية بحل [illegible] المسائل المعلقة من المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ورغبة فى عمل التدبير دون امكان التدخل فى ادارة مصر الداخلية

ونظرا الى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلا الحكومتين المتعاقدتين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك وواجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم:

. . . .

. . . .

. . . .

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الاوراق، قد اتفقوا على ما يأتى:

المادة الاولى — يعقد بين الحكومتين المتعاقدتين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما.

المادة الثانية — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن لا يتخذ فى البلاد الاجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى اثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد بأن لا يسلك فى البلاد الاجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى يتبعها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية وأن لا يعقد مع الدول الاجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية.

المادة الثالثة — اذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر عرضة لاغارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو لحماية مصالح بلاده، يقوم فى الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لانجاده بصفة محارب، وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الاحكام فى ميثاق جمعية الامم.

المادة الرابعة — اذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل فى خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر واحدى الدول الاجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الاجانب وأموالهم فى مصر يتشاور جلالته فى الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الاشكال.

المادة الخامسة — لاجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المنصوص عليها فى المادة الثالثة تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الاساليب المتبعة فى الجيش الانجليزى، واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الاجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين.

المادة السادسة — اذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو اذا وجد فى حالة حرب، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها، يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى الاراضى المصرية كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدة بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها.

المادة السابعة — تحقيقا وتسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية وريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بمهمة تحقيق هذه الحماية، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى فى الاراضى المصرية من القوات المباحة ما ترى حكومة حضرة [illegible] الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض [illegible] ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا [illegible] الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه [illegible] السيادة المصرية.

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من [illegible] العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه [illegible] القوات مسترشدين فى ذلك بما يكونان [illegible] أحرزاه من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المادة وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على [illegible] جمعية الامم واذا لم يكن قرار جمعية الامم [illegible] لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلب [illegible] وبالشروط نفسها اعادة النظر فى المسألة فى آخر خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور [illegible] المذكور.

المادة الثامنة — نظرا لما بين البلادين من روابط الصداقة ولما تنشئه هذه المعاهدة [illegible] التحالف تخول الحكومة المصرية بوجه [illegible] الرعايا البريطانيين الافضلية على غيرهم [illegible] استخدام أجانب بصفة موظفين.

ولا يعين من رعايا الدول الاخرى الا [illegible] يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون [illegible] المؤهلات والشروط المطلوبة.

المادة التاسعة — يبذل حضرة صاحب [illegible] البريطانية كل ماله من نفوذ لدى الدول [illegible] الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل [illegible] الامتيازات الجارى العمل به وجعله أكثر [illegible] لروح العصر والحالة الحاضرة فى مصر [illegible]

المادة العاشرة — يبذل حضرة [illegible] الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر فى [illegible] الامم ويعضد الطلب الذى تقدمه مصر [illegible] الغرض. وتصرح مصر من جانبها بأنها [illegible] لقبول الشروط المطلوبة للاندماج فى تلك [illegible]

المادة الحادية عشرة — بالنظر الى العلاقات [illegible] التى تنشئها المحالفة بين الحكومتين [illegible] يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى [illegible] حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير [illegible] بحسب الاصول المرعية ويخوله حضرة [illegible] الجلالة ملك مصر حق التقدم على أى [illegible] أجنبى آخر.

المادة الثانية عشرة — لا تخل أحكام [illegible] المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات [illegible] التى تنجم أو يجوز ان تنجم لكل من [illegible] المتعاقدين عن ميثاق جمعية الامم.

المادة الثالثة عشرة — الترتيبات التى [illegible] تنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة [illegible] الملحق المرفق بها. ويكون للملحق ما [illegible] من حيث النفاذ وتكون مدته مدتها.

المادة الرابعة عشرة — اذا [illegible] الطرفين المتعاقدين على يقين من [illegible] الايضاحات السابق الاشارة اليها [illegible] العلاقات بين البلادين لا تحتمل وقوع [illegible] تفاهم بينهما الا أنهما رغبة فى الحرص على [illegible] علاقاتهما قد اتفقا على ان كل خلاف [illegible] تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك [illegible] يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون [illegible] طبقا لاحكام ميثاق جمعية الامم.

تعتمد هذه المعاهدة ويكون تبادل [illegible] ..... فى أقرب وقت [illegible]

بناء على ذلك قد وقع (المفوضون) [illegible] المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها [illegible]

صنعت فى [illegible] من نسختين [illegible]

الملحق (١)

١ — ما لم يتفق مقدما بين [illegible] المتعاقدين على العكس [illegible]

[illegible] مدة العشر السنوات المشار اليها فى المادة السابعة من المعاهدة موظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن فى وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها فى العقود المعمول بها.

ب — لا تدرب الحكومة المصرية رجال الجيش المصرى فى الخارج الا فى بريطانيا العظمى، وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بقبول كل بعثة توفدها الحكومة المصرية لهذا الغرض الى بريطانيا العظمى.

ح — تكون أسلحة الجيش المصرى من نفس الطراز المستعمل فى الجيش البريطانى. وتبذل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها اذا طلبتها منها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الاسلحة من بريطانيا العظمى.

د — تحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات الاراضى والمبانى التى تشغلها الآن وذلك الى ان يغير المكان الذى تستقر فيه تلك القوات عملا بالفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة. وعلى اثر هذا التغيير تعود الاراضى والمبانى التى تجلو عنها القوات الى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها من الاراضى والمبانى فى الجهات التى تنتقل اليها.

هـ — تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق منطقة من الارض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبى قناة السويس ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك. على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها.

الملحق (٢)

ا — تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا يخوله فى الوقت الملائم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين. ويحاط علما بكل مشروع تشريعى مما يقتضى الآن مصادقة الدول ذات الامتيازات ليكون نافذا على الاجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها.

ب — بالنظر الى تعديل النظام القضائى المنصوص عليه فى المادة التاسعة من المعاهدة تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضا مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا قضائيا يحاط علما بكل ما يمس اداء القضاء فيما يتعلق بالاجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها.

ح — الى ان يجرى العمل باصلاح نظام الامتيازات المنصوص عليه فى المادة التاسعة من المعاهدة على أثر ما ينعقد من الاتفاقات بين مصر والدول ذات الشأن لا تغير الحكومة المصرية [illegible] واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يتولون الآن بادارة الامن العام والبوليس الا بالاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية.

(الوثيقة رقم ٩)

استيضاحات

تقدمها الحكومتان المتعاقدتان عن عبارات مشروع المعاهدة

مقدمة من مصر

الفقرة الثالثة من التمهيد — يستبدل بالعبارة [illegible] وذلك بحل وبتحديد المسائل المعلقة [illegible] وذلك بتحديد المسائل التى تقوم حلها [illegible]

ذلك أن تحديد هذه المسائل يجب أن [illegible]

المادة الثانية — المفهوم أن هذه المادة فى اشارتها [illegible] الحكومة المصرية [illegible] السياسة الانجليزية والدول البريطانية التى قد [illegible] من جراء اتفاقات مصر [illegible] منها غير المسائل السياسية البحتة، [illegible] الحكومة المصرية تظل لها تمام الحرية فى تصرفاتها الاقتصادية والتجارية.

المادة الرابعة — المفهوم أن هذه المادة التى كان يجب أن [illegible] المادة الثالثة [illegible] ثانية [illegible] الواردتين [illegible] ذلك أنه [illegible] فى حالة اعلان حرب [illegible] الاحوال التى قد تستدعى قيام [illegible] المنصوص عليها فى تلك المادة وهى الاحوال التى تبرر تعهد الحكومة المصرية بمعاونة الحكومة البريطانية [illegible] وقد حصرت هذه الاحوال فى أمرين أولهما حالة خلاف خطير مع احدى الدول الاجنبية يخشى أن لا يحل الا بالسيف [illegible] الاجانب وأموالهم [illegible] احدى الدول الاجنبية فى [illegible] العسكرية. وقد كان الغرض من هذه المادة بوجه خاص تحديد الحالات التى يجب فيها المشاورة ليمتنع بذلك امكان التدخل البريطانى فى غير تلك الحالات.

ويجب التذكير هنا بأن المشروع البريطانى الاول كان يحتوى نصا: (المادة الثامنة) لم يسمح قبوله لاسبابه ولما تضمنه من التعميم وبأن النص الجديد [illegible] لارضائى فى هذا الصدد.

المادة الخامسة — كانت هذه المادة فى تحريرها الاولى تتضمن فى وصف المساعدة عبارة (التى تقتضيها حالة حليفين مشتبكين معا فى حرب) فلم يمكن قبولها لما يمكن أن تؤدى اليه، فى حالة لا تكون فيها الحكومة المصرية فى حرب ولا يتهددها حرب، من الزام الحكومة المصرية باعلان الاحكام العرفية واغلاق حدودها كلها أو بعضها وشراء المؤن قهرا الخ، واذا جاز أن تعتبر هذه التدابير من وجوه المساعدة فلا مشاحة فى أنها من الاسباب الخطيرة للانزعاج والاضطراب فى البلاد. وعليه فليس فى نية الحكومة المصرية أن تأخذ على نفسها فى هذا الصدد عهدا ما. وما وضعت هذه المادة بصيغتها الحالية الا لتقرير ما للحكومة المصرية من حرية فى هذا الموضوع.

المادة الثامنة — الغرض من هذه المادة، كما يخلص من البيانات التى اقترنت بوضعها، هو اتقاء أن يكون لموظفين أجانب غير بريطانيين نفوذ سياسى أجنبى قد يعرض تحالف البلدين للخطر، ولذلك جاء فى المشروع البريطانى الاول ذكر الموظفين الاجانب من درجة مدير فما فوق يجب أن يكون بمشاورة الممثل البريطانى. اذ كانت هذه الطائفة من كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم نفوذ سياسى فى ادارة الاعمال العامة [illegible] التى تليق فى نظر بريطانيا العظمى مثل [illegible] المخاوف، وقد لاحظت على هذا النص انه [illegible] من أنه يكون تداخلا غير جائز فى ادارة البلاد، صعب التطبيق فى أساسه مسألة (كادر) [illegible] وليس بينها وبين النفوذ السياسى الذى يقتضى تلافيه أى ارتباط مباشر. وبناء على تلك الملاحظة استعيض عن النص القديم بهذه المادة الثامنة التى تجعل مناط الحكم فى المسألة اعتبارا موضوعيا أدنى الى القبول ولكن هذه المادة لا تتعلق طبعا الا بتعيين كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم بسبب أهمية مناصبهم نفوذ سياسى.

الملحق (١) — كان فى الصيغة الاولى لتحرير هذا النص [illegible] الموظفين البريطانيين [illegible] فى المادة [illegible] الشروط الواردة فى المذكرات التى تبودلت فى شهر يوليه الاخير بين فخامة المندوب السامى وبينى، ولما كان تبادل هذه المذكرات لم يحصل الا [illegible] يكدر العلائق الحسنة بين البلدين فقد آثرت أن لا أشير اليه أو أذكره فى سياق معاهدة يراد بها توثيق روابط الصداقة والود. على أنه لم يقصد فى الواقع أن يكون للصيغة الجديدة مدلول أوسع مما كان للصيغة السابقة [illegible] الجديدة على أن من يجب الاحتفاظ به فى خدمة الجيش هو المفتش العام [illegible] مرسوم [illegible] ١٩٢٥ الذى [illegible] مجلس الجيش [illegible]

الملحق (ح) — كانت هذه الفقرة حسب المشروع البريطانى الاول تعين [illegible] الادارة الاوربية والموظفين الاوربيين ببوليس القاهرة واسكندرية [illegible] وضعت الصيغة الجديدة [illegible] من موظفى ادارة الامن العام خارجا عن نطاق تلك الصيغة. وقد حددت هذه الصيغة أجل الالتزام بأنه تاريخ العمل بما يتم عليه الاتفاق بين مصر والدول ذات الشأن من الاتفاقات بشأن اصلاح نظام الامتيازات المشار اليه فى المادة التاسعة من مشروع المحالفة.

ولا يخرج الحال فى هذا الشأن عن أمرين: اما تتم هذه الاتفاقات فى أجل قريب جدا، واما لا تنجح المفاوضات الخاصة بها.

وما دارت المناقشة حوله ووقع التفاهم عليه مع السير جون سيمون خاصا بقواعد النظام القضائى المستقبل هو تعيين بعض الضباط الاجانب بمصر واسكندرية وبورسعيد ليكون منهم بوليس للاجانب تمكن المحاكم المختلطة من أن تنفذ بواسطته أوامر القبض أو الضبط أو التفتيش فى الحالات التى ترى فيها أن يكون تنفيذ هذه الاوامر بواسطة ضباط أجانب.

ولم يتفق على شىء بشأن الحالة الثانية فقد كنت فى الوقت الذى كان الحديث فيه دائرا على هذه المسائل اتوقع أن تعالج المعاهدة السياسية واصلاح الامتيازات معا وفى وقت واحد. ولكن وقد عرض بعد ذلك أنه يجب امضاء المعاهدة السياسية قبل المفاوضة فى شأن الامتيازات وجب تدبير حل لتلك الحالة الثانية.

اصلاح نظام الامتيازات

أما المسائل التى أثارها كتاب وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ نوفمبر سنة ١٩٢٧ فى صدد تعديل نظام الامتيازات الاجنبية فيهمنى أن أدلى بشأنها بالايضاح الآتى:

١ — بالنسبة لاختصاص المحاكم المختلطة بنظر الجرائم السياسية التى تقع من مصرى على أجنبى متمتع بالامتيازات أود أن أبدى قبل كل شىء أن المقصود انما هو جريمة القتل الناشئة عن سبب سياسى دون أى جريمة أخرى، ولست أقصد بالاعتراف للنائب العمومى لدى المحاكم المختلطة بالحق فى وصف جريمة قتل ما بأنها سياسية أو غير سياسية أن اعترف له بحق البت نهائيا فى ذلك الموضوع ولقاضى التحقيق ومحكمة الجنايات اذا رأيا أن سبب الجريمة سياسى أن يقررا عدم اختصاصهما [illegible] النائب العمومى اذن فى أمر واحد هو أن يصدر قرارا ابتدائيا [illegible] لا كثر من تحديد الاختصاص مؤقتا وذلك [illegible] لتعطيل التحقيق بسبب اختلاف وجهات النظر فى المسائل الشكلية الخاصة.

٢ — أما ما يتعلق بالتشريع الذى يطبق على الاجانب فان المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط تعتبر أن القاعدة فى كل تشريع لا يكون تشريعا ماليا [illegible] ويكون مهمة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة الاستيثاق من أن التشريع الذى يعرض عليها [illegible] يتفق مع المبادىء المشتركة للتشريع ببلاد الدول ذوات الامتيازات.

وفيما يختص بالتشريع المالى يجب ألا يستعمل حق المعارضة — الذى أرى نفسى مستعدا للاعتراف به — الا بالنسبة للقوانين التى تفرض فى المادة (١) لغير مصلحة الاجانب كما يجب أن يشترط فيه: —

أولا — ألا يستعمل الا بناء على تقرير تضعه هيئة مشكلة لهذا الغرض وتكون الحكومة المصرية ممثلة فيها كأن تكون مثلا لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء اثنان منهم مصريان وثالث عن الدول الكبرى ورابع يمثل الدول الصغرى.

ثانيا — أنه لا يوقف تنفيذ التشريع الا استعمال حق المعارضة فعلا.

ثالثا — أن يقرر للحكومة المصرية حق الطعن فى ذلك الاستعمال أمام هيئة دولية تكون عصبة الامم أو محكمة لاهاى.

وينبغى أن يلاحظ هنا أن جواز رفع الامر الى هيئة دولية عندما ترى الحكومة المصرية أن حق المعارضة استعمل على غير وجهه كان يرجع فى المشروع الذى قدمته الى أن الاحكام الخاصة بحق المعارضة كانت سينص عليها فى المعاهدة نفسها فكان يجب لذلك أن يسرى عليها حكم المعاهدة الخاص بشأن تفسير أو تأويل أحكام المعاهدة عند الخلاف بحسب ميثاق عصبة الامم.

فاذا رؤى لمناسبات أخرى أن تدرج الاحكام الخاصة بحق المعارضة فى متن آخر فيجب احتفاظا بالمعنى المتقدم أن ينص صراحة فى ذلك الاتفاق على حق الحكومة فى الطعن فى استعماله دون أن يكون فى هذا النص ابتداع شىء جديد.

(الوثيقة رقم ١٠)

رسالة تلغرافية

بعث بها سعادة السير أوستن تشمبرلن الى فخامة اللورد لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ راجيا تسليم صورة منها الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا:

يجب فى الثانى عشر من ديسمبر أن أجيب فى مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثاتى مع ثروت باشا، وقد اجبت على الاسئلة التى سبق توجيهها الى فى هذا الموضوع بأنه ليس فى استطاعتى أن أضيف أى شىء الى التصريحات التى فاه بها رئيس الوزارة فى الجلد هول يوم ٩ نوفمبر. وانى مستعد لتكرار هذه الاجابة اذا رأى ثروت باشا ضرورة ذلك. غير أنى قد لا استطيع اجتناب اجابة تكميلية قبل أن يقفل البرلمان جلساته بمناسبة اجازة عيد الميلاد، وعليه فانى أفضل أن أقول انى ما زلت اتبادل الرأى مع دولته فى التصريح الذى يلقى فى هذا الصدد والذى ينبغى لاسباب واضحة أن يتلى فى البرلمان [illegible] مصر فى وقت واحد وانى لأرجو اذا اعيد السؤال فى أواخر الاسبوع أن استطيع الاجابة عليه [illegible]

(١) المفهوم انه لا يعتبر تشريعا ماليا [illegible] أن ضريبة متساوية للجميع تكون أثقل [illegible] الاجانب لانها تفرض على الاشياء [illegible] أخص بهم أو أكثر شيوعا عندهم.

على وجه أرقى

ومن الطبيعي أن يشعر ثروت باشا والنواقى أن يتريث [illegible] من [illegible] درجة التأييد [illegible] ومن جهة أخرى [illegible] الوثوق والتأكد [illegible] أو الأحزاب [illegible] أن هنالك معاهدة [illegible] قد يختلف [illegible] ولا من شأنه أن [illegible] الاتصال بالموافقة على المعاهدة. أما [illegible] حكومة صاحب الجلالة البريطانية فمن اللازم أن يتم توقيع المعاهدة في خلال الأسبوع المقبل وأن يكون [illegible] وفي القطر المصري [illegible] أي قبل المطالبة البرلمانية مباشرة

وأرجو أن [illegible] الرسالة [illegible] على ثروت باشا وأن [illegible] عن رغبتي في معرفة وجهة نظره في مسألة توقيع المعاهدة ونشرها

(وثيقة رقم ١١)

رسالة السير أوستن تشمبرلين الثانية إلى دولة ثروت باشا

(سلمت في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

قال لورد لويد وهو يبلغ الرسالة :

لم يفتني أن أبلغ [illegible] السير أوستن تشمبرلين [illegible] الوزير أن أنقل إلى دولتكم هذه الرسالة و[illegible] ترجمتها الفرنسية :

« وفى الاورد لويد بالتعديلات والاستيضاحات التي قدمتموها [illegible] بالمذكرة الملحقة بها المتعلقة بإصلاح الامتيازات

ولقد تذكرون أن [illegible] المذكرة التي سلمتها [illegible] بباريس في شهر أغسطس الماضي والتي تضمنت ملاحظاتكم على المشروع البريطاني الأول ، على وجه خاص الإشارة إلى [illegible] اعتماد بريطانيا العظمى على شعور الثقة المتبادلة التي تنجم من التحالف على أي تدبير [illegible] من تدابير الضمانات . وقد كان [illegible] أو بالغ في نفسي ، وأظن دولتكم تسلمون بأن ذلك الأثر بين في الصيغة النهائية للمعاهدة . لذلك يلوح لي أن ما تعرضونه الآن من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعدد مقدما ما سوف يكون تفسيرها لبعض مواد المعاهدة في ظروف فرضية ، يتعارض مع المبدأ الذي استندتم إليه . وإذا كان يجب أن تثق بريطانيا العظمى بمصر فيجب كذلك أن تثق مصر ببريطانيا العظمى

وفضلا عما تقدم فإن تأويلات أحد المتعاقدين لا تلزم المتعاقد الآخر [illegible] ثم إن احتمال قيام خلاف في الرأي أمر شائع في جميع الاتفاقات الدولية التي من هذا النوع ولا [illegible] تقاديه بالمعاهدة . على أن المعاهدة [illegible]

[illegible]

المخالفة والاتحاد أتى عن الرجوع إلى عصبة الأمم . وإن [illegible] إلى حل تلك النتائج

ومع ذلك [illegible] دولة ثم [illegible] أن [illegible] حيث تعلمون أن [illegible] المعاهدة [illegible] الملحقة [illegible] وأفيت اللورد لويد في عبارات عامة ببيان ما أحدثته [illegible] من الأثر في نفسي . والآن [illegible] إلى دولتكم وذلك مع مراعاة الاعتبارات المتقدمة

(وثيقة رقم ١٢)

الرد البريطاني الأول على الاستيضاحات المصرية

سلم في ١٠ يناير سنة ١٩٢٨

١ — رأيتم دولتكم من الضروري استيضاح المعاني التي [illegible] حكومة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وردت في المعاهدة التي وقعتها [illegible] في الاتفاقات الدولية التي من نوع الاتفاق الذي وقعناه [illegible] [illegible] النزاع على أن المعاهدة نفسها قد احتاطت لهذا في المادة الرابعة عشرة التي تنص على أن كل خلاف من هذا القبيل يجب أن يعرض على مجلس جمعية الأمم .

٢ — [illegible] الاعتبارات والاشتراطات [illegible] بريطانيا العظمى [illegible] من المادة الثالثة [illegible] الأخرى [illegible] الاتفاقات الثنائية .

٣ — وفيما يختص بالمادة الرابعة فإن الالتزام الذي فرضته على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن يستشير حضرة صاحب الجلالة البريطانية عند حدوث بعض الطوارئ لا يمنع ولم يقصد به أن يمنع ممثلي الدول الأجنبية من حق الاحتجاج لدى الحكومة المصرية كلما تهدد الخطر مصالح دولهم أو رعاياهم . وفي مثل هذه الأحوال لا تحتفظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بغير حق التدخل حين لا تنجح المفاوضات المباشرة بين الفريقين في إيجاد حل ، وحين تكون ظروف الحال من الخطورة بحيث تجعل حسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والدولة التي تنشأ منها الخلاف في خطر .

وترون دولتكم بلا شك أن الأثر العام الذي تتركه المعاهدة عند النظر في جملتها هو أن حق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في التدخل لحماية المصالح الأجنبية قد ضيق تضييقا شديدا ، وهذا ما قصدته الحكومة البريطانية [illegible]

[illegible]

٦ — وتوافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على وجهة نظر دولتكم بأن الملحق ٢ (ج) لا يفرض على مصر أي التزام بعد تعديل نظام الامتيازات في الوجه المبين في الملحق المذكور .

(الوثيقة رقم ١٢ مكرر)

الكتابان المتبادلان بين دولة ثروت باشا واللورد لويد

في ٢٦ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨

في شأن الإشارة إلى توقيع المعاهدة

من حضرة صاحب الدولة ثروت باشا إلى فخامة اللورد لويد

عزيزي صاحب الفخامة :

لاحظت لدى مراجعة [illegible] بإبلاغها إلى جوابا على ملاحظات [illegible] الأولى من ملخص مذكرة صاحب السعادة [illegible] تشمبرلين الموجهة إلى رأي حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبيانها بشأن المادتين الثانية والرابعة من مشروع المعاهدة والملحق رقم ٢ (ج) قد استهلت بالعبارة الآتية :

« رأيتم دولتكم من الضروري استيضاح المعاني التي تقصدها حكومة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وردت في المعاهدة التي وقعتها »

وقد فهمت [illegible] لاشك في أن هذه العبارة لا تفيد أن المعاهدة قد تم توقيعها لأن المعاهدة التي لم تزل كما تعلمون [illegible] موضوع المفاوضة بين سعادة السير أوستن تشمبرلين وبيني لم يقع بشأنها أي تبادل توقيع . وأنا أظن أن هذه الحالة تصور صيغة البروتوكول الذي يمكن تبادله للدلالة على حقيقة معنى النصوص التي تم الاتفاق عليها وذلك في حالة التوقيع على المعاهدة .

ولقد تراءى لي في الوقت الذي اعتزمت فيه مكاشفة زملائي بنتيجة محادثاتي وجوب إيضاح معنى تلك الحالة دفعا لما قد يقع عندهم من سوء التفاهم في هذا الصدد .

القاهرة ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨

المخلص

عبد الخالق ثروت

من فخامة اللورد لويد المندوب السامي لمصر والسودان إلى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا

دار المندوب السامي

عزيزي رئيس مجلس الوزراء

أشكر لدولتكم جزيل الشكر كتابكم المؤرخ ٢٦ فبراير ، وإني أوافق على أنكم محقون في اعتبار الجملة : « المعاهدة التي وقعتها » التي يتضمنها مشروع الوثيقة المسلمة إلى دولتكم في ١٠ يناير صيغة تستعمل في المذكرات التي يتبادلها الطرفان عند التوقيع على المعاهدة لا أنها تفيد أن [illegible] قد تم توقيعها

القاهرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨

[illegible]

لويد

(الوثيقة رقم ١٣)

الإجابة المصرية على الرد البريطاني الأول

[illegible]

المصرية [illegible] الحكومة البريطانية في الحالتين المنوه عنهما في المادة الرابعة ، على شرط أن المفاوضات المباشرة بين مصر والدولة الأجنبية لم تؤد إلى حل المسألة المختلف عليها بينهما ، وأن تكون الظروف تلك المسألة من الخطورة بحيث أنها تمس العلاقات [illegible] بين مصر والدول الأجنبية للخطر ، أي بعبارة أخرى أنه يخشى من تدخل عسكري . غير أن الشطر الثاني من الفقرة ، وإن يكن قد أريد به تأييد التفسير الوارد في الشطر الأول منها ، قد يؤدي إلى تأويلات لم تقصد من الجانبين ولذلك يجب حذفه .

وتريد الحكومة المصرية [illegible] الحكومة البريطانية بالمساعدة إذا وجدت في حالة حرب أو هددت بوقوع حرب أن تحتفظ بحريتها فيما يتعلق بإعلان الأحكام العرفية

ومع ذلك [illegible] السير أوستن تشمبرلين التي [illegible] ان يكون [illegible] أن الحكومة المصرية [illegible] [illegible] العرفية [illegible] الأراضي المصرية

(وثيقة رقم ١٤)

الرد البريطاني الخاص بالبوليس والأمن العام

سلم في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨

إذا تقدر في أثناء الخمسة الأعوام التالية لنفاذ المعاهدة التوصل إلى الاتفاق مع الدول ذوات الشأن على إصلاح نظام الامتيازات المنوه عنه في الفقرة (ج) من الملحق (٢) ، ولم يتم أيضا الاتفاق بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وبين الحكومة المصرية على تعديل الأحكام الواردة في تلك الفقرة ، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تشترك مع الحكومة المصرية في دعوة مجلس جمعية الأمم ليصدر قرارا فيما يختص بعدد ومركز واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يكونون حينئذ موظفين في أعمال البوليس والأمن العام مسترشدة بالأحوال التي تكون قائمة في هذا الصدد إذ ذاك ، ويكون من المفهوم أن الحكومتين تعتبران هذا القرار اتفاقا بينهما بالمعنى المذكور في الفقرة (ج) من الملحق (٢) للمعاهدة .

(وثيقة رقم ١٥)

خلاصة مذكرة

تعتزم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن ترسلها إلى الحكومة المصرية عند التوقيع على المعاهدة إذا رأت الحكومة المصرية الموافقة عليها

(سلمت في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

نصت الفقرة (هـ) من الملحق (١) من المعاهدة على ما يأتي :

[illegible]

في كل مسألة على حدتها من السلطة المختصة في الحكومة المصرية ومن الممثل البريطاني بالقاهرة

وترغب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أيضا أن تنبه إلى أنها قد تضطر إلى قبول موافقة الحكومة المصرية على أن [illegible] من هذا [illegible] قد يرى من المرغوب فيه [illegible] للنظر [illegible] البريطانية من جانبها على استعداد لأن تنظر أيضا بعين الرضا في كل طلب [illegible] يمكن أن يتقدم في المستقبل [illegible] مصرية من النوع نفسه

(الوثيقة رقم ١٦)

الرد البريطاني الخاص بالتحديد المطلوب

المادة الرابعة من المعاهدة

أذن لي أن أحيط دولتكم علما بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية [illegible] على إلغاء الشطر الثاني من الفقرة الثالثة من المذكرة التي بعث بها في ١٠ يناير [illegible] بتفسير بعض مواد المعاهدة والفقرة المشار إليها تتعلق بتفسير المادة الرابعة

(الوثيقة رقم ١٧)

الرسالة الثانية

[illegible]

السير أوستن تشمبرلين إلى دولة ثروت باشا

سلمت في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨

[illegible]

الوطني والمالية البريطانية و[illegible]

٣ — أن [illegible] المعاهدة من حرية التصرف [illegible] مقابل تلك الحرية

ويجب أن أذكر دولتكم بأن بابا عاليا من تلك المسئوليات [illegible] الآن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تقتضى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ فإذا [illegible] المذكرة المصرية الآن [illegible] حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتحدد بدقة في [illegible] في [illegible] التصريح دون المتوقع .

٤ — [illegible] أن أعتقد أن مصر تأبى أن [illegible] [illegible] أن [illegible] أن اقترحوا [illegible] في [illegible]

[illegible] تقديم [illegible] ما يلزم أن [illegible] التي تبودلت في هذا الصدد .

(الوثيقة رقم ١٨)

رد دولة ثروت باشا على رسالة السير أوستن تشمبرلين

حضرة صاحب السعادة

[illegible] اللورد لويد [illegible] أولى [illegible] إلى [illegible] السابقة [illegible] من الرد [illegible] في مدلول المادة [illegible]

[illegible]

قد وضعت في [illegible] السابقة [illegible] [illegible] حالة ([illegible]) [illegible] قد يؤدي إلى تأويلات [illegible] على أن [illegible] إجتناب مثل هذا الالتباس [illegible] أي اختلاف في المستقبل [illegible]

[illegible]

وإنى [illegible] الأوفق [illegible] أن أجعلها [illegible] أرسل إلى اللورد لويد [illegible] إلى نقايص هنالك إذن غير [illegible] التي تقبلتموها سعادتكم [illegible]

[illegible]

[illegible] ومن [illegible] الطرفين [illegible]

[illegible]

١٩٢٨/٢/١٨

مذكرة (الوثيقة رقم ١٩)

عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش المصري

[illegible]

المرؤوسين الآخرين بعد انتهاء مدة عقود

فاذا كانت فقرة (١) من الملحق (١) لايمكن أن تكون قد قصدت لغير استبقاء المفتش العام ومساعده فيبقى بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما ومن الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته وانما تنحصر اختصاصاته في مساعدته المفتش العام في حدود اختصاصات هذا الاخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابه

لم يبق بعد هذا الا معرفة اختصاصات المفتش العام وقد بسطت هذه المسألة في المذكرتين المصريتين المؤرختين ٣ و ١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ بما فيه الكفاية . والواقع انه اذا نظرنا الى المسألة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٢٥ أو نظرنا اليها من وجهة نظام وزارة الحربية كجزء من هيئة وزارية مسئولة أو نظرنا اليها أخيرا من وجهة حسن نظام العمل في مجلس الجيش ولجنة الضباط والمفتش العام عضو في كليهما لايمكن التسليم بأن يكون للمفتش العام اختصاصات من شأنها أن تعارض أو أن تعدل تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول

وأن مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى كان اسبنكس باشا من العاملين على اصداره لم يزل معمولا به ، وبناء على ذلك ففى حدود ذلك المرسوم يجوز للمفتش العام ويجب عليه أن يباشر اختصاصاته

مذكرة (الوثيقة رقم ٢٠)

عن الموظفين البريطانيين

في البوليس والامن العام

عومل هؤلاء الموظفون كغيرهم من الموظفين الاجانب الذين فى خدمة الحكومة بمقتضى احكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ . والواقع أن كل من كان لهم بمقتضى هذا القانون أن يتقدموا بمزاياه قد فعلوا ذلك ولم يحتفظ بهم فى وظائفهم بعد انقضاء مدة الخيار الذى أعطى لهم الا بموجب عقود لمدد مختلفة

ومالم ينكر معنى وآثار ذلك القانون الذى هو من ناحية أخرى معاهدة مبرمة بين انجلترا ومصر فيجب عدلا أن لا يكون أولئك الموظفون موضوع أية تسوية فى مشروع المعاهدة

وهؤلاء الموظفون هم أولى الموظفين بأن لا يكونوا موضوع حكم خاص فى المعاهدة ، فانه لما كان الغرض من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ هو أن تسترد مصر حريتها فى أمر الموظفين الاجانب فأول ما يجب أن يتحقق ذلك الغرض فيه وبصدده هو البوليس اذ كان يعد من أخص أعمال الدولة المستقلة وأقواها دلالة وأوضحها مظهرا لسلطتها

لذلك كنت — فيما أفهم من الفقرة (ج) من الملحق ٢ — على يقين من أن هذا النص الذى يتحدث عن حالة اصلاح نظام الامتيازات لايمكن أن يعد الحكم بشأن الحالة التى لا تجتمع فيها المفاوضات الخاصة بذلك الاصلاح . ولوضع هذه الفقرة أصل وأسباب لا تجعل عملا لأن يستخرج منها أى حجة أو دليل على أى حالة غير الحالة التى نص عليها فيها

ولكى يتضح الدليل على أن ذلك الاتفاق [illegible] بطريق الدلالة انه يجوز فى حالة فشل المفاوضات الخاصة باصلاح نظام الامتيازات [illegible] الموظفين الاجانب فى البوليس [illegible] من الاختصاصات الخاصة [illegible]

هو بذاته احدى الضمانات التى يقوم عليها نظام الامتيازات وان المفاوضات فى موضوع اصلاح هذا النظام لن يغفل بناء على ذلك البحث فى المسألة سواء للاحتفاظ بها أو لالغائها أم للاستفادة منها بعمل يقرب منها قليلا أو كثيرا وانه اذا كان مشروع المعاهدة قد احتفظ بمؤقتا لهؤلاء الموظفين ريثما تبرم الاتفاقات مع الدول فقد كان الغرض الاساسى من ذلك ادخال الطمأنينة فى نفوس الاجانب حتى يتيسر بالاتفاق مع الدول أن يستبدل بالحالة الحاضرة حالة مرضية مثلها .

على أنه لاجدال فى أن مسألة البوليس ليست من المسائل التى يقوم عليها ويتحقق بها نظام الامتيازات وأن ليس للاجانب حق امتياز ما من هذه الناحية وأن هذه المسألة لم تنظر ولم تكن لتنظر فى سياق المفاوضات بشأن اصلاح نظام الامتيازات وانه سواء أنجحت هذه المفاوضات أم فشلت فلن يكون لمسألة البوليس أى اثر فى نجاحها أو فشلها .

اذن فلا يمكن القول بأن الفقرة (ج) من الملحق ٢ تؤدى الى حل لمسألة البوليس فى عمومها اذ ليس لهذه المسألة صلة بالغرض الوارد فيها

ولاستبانة مدلول الفقرة المذكورة يجب أن يذكر أنه لما طرحت على بساط البحث مسألة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد العقوبات دعت الحال بالضرورة الى البحث فى نظام تحقيق الجنايات . وقد اتفقت الاراء فى هذا الموضوع على وجوب اقرار بعض احكام خاصة تقضى بها الصفة الاجنبية للمتقاضين . وكان من بين هذه الاحكام بحسب مشروع السير سل هرست حكم يخول تلك المحاكم حق تنفيذ أوامر القبض والضبط على الاجانب وتفتيش مساكنهم بواسطة ضباط وليس من الاجانب فكان من المحتم لجعل ذلك الحكم ممكن التنفيذ التفكير فى استخدام عدد من الضباط فى المحاكم لاداء مايعهد اليهم من تلك المهام .

واذا كان الاقتراح باستبقاء موظفى البوليس والامن العام قد تقدم به المشروع البريطانى الاول من قبل وكنت قد دفعته بنفس الحجج والبراهين المبسوطة آنفا سواء كان ذلك فى الملحوظات العامة أم فى محادثاتنا فى الصيف الماضى فقد تراءى لنا للخروج من هذا المأزق أن المحاكم المختلطة لن يكون لها فى تعيين الضباط المذكورين طريقة أمثل من اختيارهم من هيئة الموظفين الحالية فى بوليس المدن والامن العام ، ومع أنه من الواضح أن ليس ثمة ارتباط أصلا بين اصلاح نظام الامتيازات واعمال البوليس بوجه عام فقد رأينا أننا اذا جعلنا أجل الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين تاريخ الاتفاق مع الدول نكون قد ضمنا لهم البقاء فى الخدمة حينا من الزمن . وقد كان هذا الضمان الذى يجب أن يعد كافيا أقصى ما كان فى وسعى التسليم به . والواقع أن استبقاء أولئك الموظفين بعد عقد المعاهدة وقد كان على سبيل التساهل من الجانب المصرى ولم يكن استمرار الحق مكتسبا فليس من وجه لأن يزعم أن لهؤلاء الموظفين المذكورين أن يبقوا فى الخدمة بحكم المعاهدة لاجل غير مسمى اذ أن ذلك لا مبرر له

ولقد اقترح عرض هذه المسألة على جمعية الامم ولكن يلوح لى أن هذا الحل لايمكن للحكومة المصرية قبوله فان من حقها اعتبار هذه المسائل من مسائل الادارة الداخلية البحتة التى ينبغى البت فيها منذ الآن ولذلك اقترح حلها وضع نظام لاحلال المصريين تدريجيا محل الموظفين الاجانب فى البوليس والامن العام فى مدى [illegible] [illegible]

فى نهاية كل سنة تترك ثلثهم وظائفهم ليحل مصريون محلهم فيها بحيث لا يأتى العام الثالث أو الخامس حتى يكون كافة الضباط الموجودين فى خدمة الحكومة قد تخلوا عن مراكزهم

وانى شخصيا أرى أن هذا الحل جائز القبول وفى مصلحة العمل وفائدته

(الوثيقة رقم ٢١)

الرسالة الثالثة

من السير اوستن تشمبرلن

الى دولة ثروت باشا

تلقيت الرسالة التى تفضلتم دولتكم بابلاغى اياها بواسطة اللورد لويد ، وانى لسعيد أن استخلص منها انكم تشاطروننى الرغبة الاكيدة فى الوصول الى اتفاق فى أقرب وقت ممكن .

فلقد أفصحتم لى دولتكم صراحة فى خلال احدى محادثاتنا الاولى فى الصيف الماضى انكم تعتبرون ابرام اتفاق بين البلدين ، كالاتفاق الذى وضعنا صيغته فيما بعد ، عملا جليلا يرفع من شأن واضعه ويعلى من ذكره . وتذكرون دولتكم كذلك انى فى أثناء زيارتكم الثانية لهذه البلاد فى العام الماضى سألتكم رأيكم الصريح فى المعاهدة التى يراد ابرامها فأجبتم بانكم تأخذون على انفسكم العهد بأن تجعلوا كل اتفاق يمكن أن نتفق عليه أمرا ذاتيا لكم وأن تؤيدوه بقوة نفوذكم كما أيد هر شتريزمان والدكتور لوثر معاهدة لوكارنو وحملا ابناء وطنهما على قبولها . وقد أوضحت لدولتكم أن نياتى تطابق نياتكم من هذا الوجه وبناء على هذه التأكيدات من جانب دولتكم وعلى ما اتفقنا عليه من أن النص الذى أقررناه نهائيا هو الحد الاقصى الذى لايستطيع أى منا أن يتجاوزه او ينزل دونه أمكننى بعد ختام المناقشات أن أكاشف زملائى بنص المعاهدة التى تفاوضنا فيها معا وان احصل على مصادقتهم عليها . لذلك لم أستطع أن أتبين الاسباب التى حملت دولتكم على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهر نوفمبر الماضى بالموافقة عليها ، تأخيرا ليس من شأنه — بحسب مأرى — تذليل الصعاب التى أعلم أنها محيطة بكم والتى كنتم ، بحسب مايؤخذ من تصريحاتكم نفسها ، على ثقة من التغلب عليها

على انى لم استطع فيما يختص ببعض المسائل ان أساير دولتكم فيما جاء بالرسالة التى تمثتم بها الى من التذليل والاشارات فقد وضع الملحق ١(ا) والملحق ٢ (ج) من المعاهدة عن مسألتى الجيش والبوليس ، واتفقنا فى لندرة اتفاقا تاما على النصوص ، ولهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى فلا يمكن أن تكون ثمة مسألة تفسير نصوص ، ومع ذلك فرغبة فى اجابتكم الى ما رأيتم عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجوه التساهل مالو نفذ لعد مخالفة للنص الذى تمت الموافقة عليه فى لوندره . أما مايتعلق بالجيش المصرى فحكومة حضرة صاحب الجلالة مستعدة للمناقشة فى أن تستبدل بالنظام الحالى بعثة عسكرية بريطانية ، وأما مايتعلق بالبوليس فقد اقترحت بصدده عرض المسألة على مجلس جمعية الامم لمدة زمن تعين لا يتجاوز بعض السنوات وقد عهدت الى اللورد لويد أن يستطلع دولتكم باسهاب وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة فى هاتين المسألتين

أما المسائل الاخرى الخاصة بالامتيازات [illegible]

دولتكم بالموافقة على المبادىء الواردة فى المشروعات الملحقة بالمعاهدة فاذا كانت التفاصيل بحاجة الى الوضع والتحديد فلابد من مفاوضة بشأنها فى القاهرة كما يجب كذلك المفاوضة بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، على أنه لايمكن فى أى حال من الاحوال أن يسرى مفعول التسويات التى ستوضع فى هذا الصدد قبل نفاذ المعاهدة نفسها أى قبل التصديق عليها . ومفاوضات من هذا القبيل لايجوز أن يترتب عليها تأخير فى توقيع المعاهدة التى تم الاتفاق على نصها منذ ثلاثة أشهر بين دولتكم وحكومة حضرة صاحب الجلالة

وكما سبق لى ملاحظته لا أكاد أدرك الفائدة أو الغرض من التأخير الى مابعد الآن ، كما انى أعيد لفت نظر دولتكم الى أن نشر الوثائق هنا لايمكن تأجيله لمدة طويلة ولهذا يسرنى أن اقف فى أقرب وقت ممكن على التاريخ الذى عزمتم على توقيع المعاهدة فيه ليتيسر من جانبنا أن نشتغل بالمعدات اللازمة ومع هذا فانى أرجو أن تعجلوا دولتكم بابلاغ نص المعاهدة الى زملائكم منعا للتأخير لالزوم له

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨

(الوثيقة رقم ٢٢)

كتاب

من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء الى فخامة اللورد لويد المندوب السامى لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر بتاريخ ٤ مارس سنة ٢٨

حضرة صاحب الفخامة

أتشرف باخبار فخامتكم انه عملا برغبة بادية السير اوستن تشمبرلن فى الرسالة التى ابلغ اياها بواسطتكم ، قد عرضت على زملائى مشروع معاهدة التحالف الذى أفضت اليه محادثاتنا فى الصيف الماضى واحطتهم علما بالادوار المختلفة التى مرت بها هذه المحادثات وبالمذكرات التى تبودلت والمناقشات التى جرت بعد ذلك .

فرأى زملائى ان المشروع لاينفق فى أسسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها وهو يجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا .

بناء على ذلك عهد الى زملائى فى ابلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية انهم لا يسعهم قبول هذا المشروع .

فارجو من فخامتكم أن تتكرموا بابلاغ ماتقدم الى سعادة السير اوستن تشمبرلن وأن تعربوا له فى الوقت نفسه عن خالص شكرى لما أبداه من الاستعداد الودى فى هذه المحادثات منذ بدئها .

وانى أغتنم هذه الفرصة لاشكر لفخامتكم أيضا مالقيته منكم من دلائل الود فى محادثاتنا بشأن مشروع المعاهدة ولاعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى .

الامضاء : (عبد الخالق ثروت)

رئيس مجلس الوزراء

(الوثيقة رقم ٢٣)

كتاب من دولة ثروت باشا الى اللورد لويد

[illegible] بالمحادثات

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أرجو تفضلكم بابلاغ الرسالة الآتية الى صاحب السعادة [illegible]

« تلقيت على يد صاحب الفخامة اللورد لويد الرسالة التى تفضلتم بارسالها الى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جوابا على رسالتى بتاريخ ١٨ منه وانى أبادر الى الاجابة عليها مكررا لسعادتكم صادق شكرى لما أسلفتم من المعاونة وأظهرتم من روح التوفيق فى محادثاتنا ومراسلاتنا

ولقد أشرت لسعادتكم منذ بدأت هذه المحادثات — وكررت هذه الاشارة مرارا فيما بعد — الى ما كنت أتوقعه من الصعاب فى مصر لاسيما فيما يتعلق بالمسألة العسكرية ، ولهذا استنجدت بهمتكم وسياستكم الى التوفيق لتعينونى على تقديم مشروع معاهدة الى وطنى يكفل له الحرية فى استعمال الاستقلال ، ويذهب بكل أسباب النفار بين القطرين ، ويوطد دعائم الصداقة بينهما ويهيىء مصر ثقة انجلترا بها ، ويسمح لها بأن تقدر فى استبشار وحسن تفاؤل مجىء اليوم الذى لاتأبى بريطانيا العظمى فيه الاعتماد على حلفائها المصريين الامناء فى أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية بالقطر المصرى . وعلى هذا الوجه كانت مسألة وجود الجيوش البريطانية فى بعض جهات القطر المصرى تبدو — بقدر ما يكون قد قدر لها من مخرج محتمل — أدنى للقبول ويؤذن بحل نفسها . وتتذكرون سعادتكم انى ، تسهيلا للاتفاق بين القطرين ، طالما اعربت عن شديد رغبتى فى ألا تضمن المعاهدة غير الضمانات الاساسية ، وأن يسقط منها فيما عداها من الضمانات التى مع أنها ليست مما لاغنى عنه لانجلترا تبدو قيودا لسيادتنا ، وقد تؤثر فى مزايا الاتفاق تأثيرا سيئا أو تعطلها .

وتتذكرون سعادتكم أيضا من غير شك ان المفاوضات الحقيقية كان يجب بحسب ماكنا نراه نحن الاثنين أن تباشر فى مصر متى تمت الموافقة مبدئيا على المشروع منى أولا ثم من زعيم الاغلبية ورأينا معا انه صالح لان يكون أساسا للمفاوضات الرسمية .

نعم قد فهمت من أقوال سعادتكم فى خلال مناقشاتنا ان النتيجة التى وصلنا اليها هى قصارى ماتنزل عنه حكومة صاحب الجلالة البريطانية وانى قد اعتبرت هذه النتيجة من ناحيتى صالحة للقبول فى مجموعها . ولكن لعلكم تذكرون أو لعلكم علمتم من غير شك أن نصوص المشروع وضعت على أثر المناقشات التى دارت فى أثناء زيارتى الاخيرة القصيرة لمدينة لندرة ، بل ان بعض هذه النصوص لم توضع فى صيغتها النهائية الا عقب عودتى الى القاهرة . ولما كان قد أريد بهذه النصوص التسليم بالاعتبارات التى كنت أبديها فقد كان المفهوم طبعا أن يكون لها مدلول المعانى التى اتفقنا عليها ، على أنها فى الواقع تضمنت صيغا يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة .

وقد لاحظت فيما بعد أن سعادتكم تميلون الى عرض المشروع الذى وضع بحالته على زعيم الاغلبية وعلى زملائى . فلكى أتمكن فى هذه الحالة من بسط مرامى المعاهدة وحقيقة مدلولها ومن الاجابة على الاسئلة التى لاتلبث أن توجه الى رأيت انه لاغنى عن ايضاح النصوص بحيث يمتنع كل سوء تفاهم بصددها .

ولم يكن بوسعى مع الاسف أن أوافق على ما أشير اليه من ترك ماورد فى المعاهدة من المسائل الغامضة الى أن تطرح بعد التوقيع على المعاهدة لتحكم جمعية الامم فان المادة الرابعة عشرة من المعاهدة وفقا لما ذكرته لسعادتكم فى رسالتى بتاريخ ١٨ الجارى (فبراير) على فرض امكان حدوث صعوبات [illegible]

[illegible] الحالية تقصد بالمعاهدة تسوية وحلها .

ومما يؤسفنى أن أرى سعادتكم لم تروا فيما أن موقفى كان له مايبرره ، بل انكم تبينتم ماأوردته خلال مناقشاتى مع فخامة المندوب السامى بيانا وتأييدا لما ذهبت اليه فى تفسير النصوص كان تصويرا صحيحا لما تبودل من الاراء فى لندرة

ومع هذا فقد بقيت مسألتان مهمتان لم آتلق بشأنهما البيانات الايضاحية الملائمة وهما مسألتا الجيش والبوليس وقد أرسلت اليكم بواسطة فخامة اللورد لويد مذكرتين عنهما أذكر سعادتكم فيهما بوجه النظر التى بسطتها فى لوندرة واقترح فى احداهما بالنسبة لحالة لم يرد بشأنها نص فى المعاهدة حلا مستمدا من روح محادثاتنا ومراميها ، ولقد أوضحت فى الآن نفسه لفخامة اللورد لويد انه لم يكن بوسعى قبول الحل الذى عرض عن مسألة البوليس أو قبول تأجيل حل مسألة الجيش الى مابعد التوقيع على المعاهدة .

ويسرنى أن صرح بان فخامة اللورد لويد أبلغنى عملا برسالة سعادتكم استعداده للمفاوضة فى تأليف بعثة عسكرية كالبعثات الموجودة فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من البلاد المستقلة لتكون الاشارة اليها بديلا من نص المعاهدة الخاص بالجيش

وعلى اى حال فانى لم أكن حتى ذلك التاريخ أبلغت نص المشروع ولا نتيجة ماتبودل من الاراء منذ عودتى الى القاهرة ، الى زملائى ولا الى زعيم الاغلبية إذ كنت أرى اننا لم نصل بعد الى نتيجة حاسمة فى الموضوع

ولست أنكر أن تبادل الاراء ظل بالنسبة للاسباب التى بسطتها فى رسالتى السابقة أكثر مما كنا نستطيع تقديره له من الوقت ، كما انى أفهم ان سعادتكم عملا على وضع حد لهذا التأخير قد رغبتم الى بالحاح أن تنتقل الى ثانى مرحلة قدرناها للمشروع ، وهى ابلاغه الى زملائى والى زعيم الاغلبية ، دون انتظار لحل المسألتين اللتين عرضت لهم فى مذكرتى الاخيرتين ، مهما يكن من نتائج هذا الابلاغ . ولما كان زعيم الاغلبية وزملائى قد أعربوا لى من ناحيتهم عن رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت منذ وضعه أيا كانت حالته الحاضرة فانى لم أجد بدا من الرضوخ لتلك الرغبة العامة

حقا كنت أتمنى أن أصل بالمسائل كلها الى تمام الوضوح والنضوج وان أصفى مسائل البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل ، ولقد كان فى وسعى أن أطرح على زملائى مشروع اتفاق يحل جميع المسائل المعلقة مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ، ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة ، لامشروعا يترك معلقا بعضا من المسائل التى تعيرها البلاد حق أهمية كبيرة جدا ، ويحمل لذلك فى طياته أسباب الاحتكاك والتصادم فى المستقبل .

ولا أستطيع أن أعرب لسعادتكم عن كل ما أحسه من الاسف لفوات تلك الامنية . على انى أبقى بجانبه التقدير بأن الجهود التى بذلت من الجانبين فى خلال الاشهر الاخيرة قد ساعدت بالاقل على التقريب بين وجهتى نظرنا ، وبالتالى على تمهيد الطريق لان يعقد بين البلدين ذلك الاتفاق الذى كان ولا يزال من أعز أمانى الامتين .

وانى أشكر لكم سلفا يا صاحب الفخامة بابلاغكم رسالتى هذه الى السير أوستن تشمبرلن ، وأغتنم هذه الفرصة لتجديد عهد احترامى الفائق .

القاهرة فى ٤ مارس سنة ١٩٢٨

الانسان الميكانيكي

مدهشات الاختراعات الاوتوماتيكية

فى أيام لويس الخامس عشر ملك فرنسا صنع فوكانسون المهندس الملكى بطة معدنية لم يكن من يراها يستطيع ان يميزها من البطة الحقيقية . وبينما الكردينال فلورى ، وزير الملك جالس مع بعض اصحابه من رجال الدولة فى حديقة فرساى مرت امامهم تلك البطة تسبح على الماء وتصيح لو كانت حقيقية ، ولم يكن فى سباحتها أو حركتها وأصواتها أو صياحها ما يلفى أقل ريبة فى كونها حقيقية حتى دهش الحاضرون دهشة عظيمة

وكان فوكانسون من أمهر أهل عصره ودرس علم الحيل (الميكانيكيات) وأولع بالمدهشات ومن جملة ما اخترعه آلة أوتوماتيكية للحياكة هجم عليها عمال مصانع النسيج خوفا من ان تسد فى وجوههم ابواب الرزق

وفى ٢٣ فبراير الماضى عرض المستر ونسلى المهندس الكهربائى الاميركى فى أحد اندية نيويورك انسانا ميكانيكيا يأتى بحركات مختلفة تبعا لما يؤمر به ، وحركاته هذه تكون طبقا لما يلقى اليه من الاصوات العالية او الرقيقة او الحادة او الخشنة . وليس ذلك فحسب بل ان هذا الانسان الميكانيكى يطيع كل صوت يسمعه تلفونيا ويتقاد لشكل أمر يلقاه حتى عن طريق التلفون فتراه يتقدم أو يتأخر أو يسير يمنة او يسرة او يتبين حاجة معينة او ينقل كتابا او يفتح بابا او يطفىء نورا كهربائيا أو يعمل اعمالا اخرى تبعا لما يؤمر به ، وهذا من اغرب الاختراعات العصرية ، وسر حركاته ان فيه جهازا شديد الاحساس يتأثر باختلاف الاصوات أو الاهتزازات كأثر بأعلامنا ، ولكل منطق او صوت حركة يقوم بها الرجل الميكانيكى .

وقد جرب المستر ونسلى القاء الاوامر لهذا « الانسان » بواسطة التلفون فكانت النتيجة مدهشة اذ كان ذلك الانسان يقوم بكل ما يؤمر به من الحركات ، ويعتقد الكثيرون انه اذا أتقن هذا الاختراع فسيغنى عن الخدم فى المنازل اذ فى امكان السيدة أن تغيب عن منزلها وتعهد الى « الانسان الميكانيكى » بالقيام بما تريده من الشؤون المنزلية وهى بعيدة عن البيت وذلك بارسال أوامرها بالتلفون .

ومما يجدر بالذكر فى هذا المقام أن صناعة الميكانيكيات التى تعمل كأن بها قوة عاقلة قد تقدمت فى بضع السنوات الاخيرة تقدما عظيما فقد اخترع المسيو دى كيفيدو المهندس الكهربائى آلة حاسبة يمكنها أن تحل المسائل الحسابية والمعادلات الجبرية الثنائية حتى الدرجة الخامسة واخترع غيره آلة تستطيع أن تحل مسائل اللوغارتمات والتفاضل والتكامل

على هامش العيد

وكل أيام الحياة الحالية من شوائب المنغصات البغيضة بالانسان عن مواطن الهموم والاحزان والاسراف أعياد ، وكل يوم فيه فوز يشتهى ونيل لامل وتحقيق لرغبة وعز من مرض وعداة من مكروه ... أقول كل يوم يتحقق بنجاح فى أمنية من الامانى هو عيد ، ولكن الناس اصطلحوا على أن يكون أول شوال من كل عام هجرى عيدا يتبادلون فيه التهانى والزيارات بين أهل كل مسلمين ويحج فيه الناس من سعيد الى المعيدة والبس لبوس النظيف والجديد ، وزور الناس قبور موتاهم ويرحمون عليهم ويوزعون الصدقات على الفقراء وأبناء السبيل من أجلهم ، كل هذا فى اليوم الاول من شوال من كل عام هجرى [illegible]

قربة عند ثم فلو قد زال أنت فى حال ورية زاهية الا ان ينا غيرك عشى الطيب [illegible] سكاوم الفؤاد فى ثياب السواد من أجل عزيز فقده فى يوم العيد فاستعيد فى الاهل والاحباب المفقود اصطلح الناس على اعتبار يوم العيد تخفيف الناس وكثيرا ماعكس هذا الاصطلاح وأختلف تأوبل فقد يكون نذ وشرفيه ونكون ذلك الليلة تلك عيد وشر وهكذا نرى العيد كسائر الايام لاتحمل عيدا زاهيا ولا تمنع البلايا ، غير أن هذا الايغير من الأمر شيئا ولا يمحو من أذهان الناس أن يوم افراح ولو كانت نرى فيه اتراح وأنه يوم سرور ولو وجيور ، ولو توالت فيه الشرور وجاوز الاولى وأحسن الناس الظن بيوم العيد فليس فى مقدور انسان أن يحولهم عن ظنهم ، حتى المصاب منهم فى يوم العيد يتذكر الى الله ماعسى به فى اليوم السعيد يوم العيد ، كأنه لاينس [illegible] فيوم ... الا يوم من أيام الحياة [illegible] لاهو يأتى خيرا ولا يأتى شرا [illegible] الحرام الذى [illegible] باذن الله فى اوقاته الاقدار والمقادير

للناس فى أيام الحياة اراء فمنهم من يرى يوم الاثناء يوم عيد [illegible] ومنهم من يرى فى يوم أول شوال ولو [illegible] راه البعض فى يوم ثالثه يراه الآخرون فى أيام الفوز والنجاح وبلوغ الامال ، وتعتبر الامم أيام النصر أعيادا وأيام الاستقلال ونيل الحرية أعيادا

أما المحزون فاحتفاء طاعة الحبيب عنده أسعد الاعياد وأحلى الاوقات ، وكل يوم عمر عليهم وهم مستظلون بظلال الحب الموفق الهنى هو غرة فى جبين الدهر ، وأى عيد أهنأ من يوم رؤية وجه الحبيب وحياه ، والتمتع بحديثه وسناه ، انه العيد الأكبر فى يوم قرير عاله من نظير .

محمد حسنى عبد الحميد

نسمات وزوابع

بقلم الاستاذ نقولا يوسف

أهدانا الاستاذ نقولا يوسف المدرس بالمدارس الاميرية كتابه الجديد نسمات وزوابع ، الذى عنيت بنشره المطبعة العصرية بمصر وطبعته طبعا متقنا فى مائتى صفحة على ورق صقيل مزينا بنحو خمسين صورة رمزية

ويحتوى الكتاب على خمس وخمسين قطعة من الشعر المنثور فى الحياة والحب والحكمة نشر بعضها فى السياسة الاسبوعية وليس بين قراء السياسة الاسبوعية من يجهل مقدرة الاستاذ نقولا يوسف على هز أوتار القلوب بقطعه الشعرية ذات المعانى المبتكرة والخيال الرائع والاسلوب الموسيقى ، وكل قطعة منها تدور حول فكرة فلسفية فى أطوار الحياة وتحليل العواطف البشرية والمظاهر النفسانية فهى بذلك تختلف عن سائر الشعر المنثور الذى يكتبه أربابه جزافا فلا يحرك فينا ساكنا ولا يرفعنا الى مستوى وهى قطع من صميم الحياة تسمعك صوت الامل واليأس وتصور لك الحب فى مختلف مظاهره وصوره ، وتناجى فيها الحكمة والالوهية والقوى بأساليب متين سلس وأسلوب بليغ ، وخيال سام وشاعرية حساسة تتمرد على [illegible] وتحمل غير مقيدة بأى نموذج آخر

ولعل كل قارئ يجد فى هذا الكتاب ماقد ابداه من صورة نفسه وأمله ويأسه [illegible] ونسمات حياته وزوابعها ... [illegible]

اشهر محاكمات التاريخ

صفحة من القضاء الوندلي

حادث اعتداء على ملك فرنسا

لبثت الملوكية الفرنسية قرونا عرضة لسهام الآثمين وخناجر القتلة حتى زهقت على يد الثورة في شخص لويس السادس عشر ، وقد سقط من قبل ذلك : الملك هنرى الثالث بخنجر جاك كليمان ، والملك هنرى الرابع بخنجر فرانسوا رافياك ، ولكن الملوكية ذاتها لم تكن يومئذ هدفا لطعنات القتلة ، وإنما كان المقصود شخص الملك : فلما ذهبت هذه الملوكية في العسف والبطش الى حد الاغراق ، وأخذت تتوارى أعلام مجدها وجاهها التى أقامتها على أعناق الشعب الذى تمثل انبعثت اليها سهام البغض لذاتها . ولا ريب أن جرائم هذه الخصومة التى قضت فى النهاية على الملوكية الفرنسية ترجع الى ما قبل لويس السادس عشر الذى اختاره القدر ليمثل مصرعها النهائى . ولعلها ترجع الى أواسط عهد لويس الخامس عشر أى العهد الذى أخذ يتكشف فيه هذا الملك عما أودع فى نفسه من وضيع العناصر والشهوات . ففى ذلك الحين سقطت فرنسا صرعى حكومات شائنة قوامها وزراء ضعاف من خلق البلاط ، ورأسها ملك فاجر ، تحكمه أهواء البغايا اللائى يصطفيهن تباعا من بومبادور الى دوبارى . ولنستطيع أن نتصور ما يصيب أمة تنكب بمثل هذه الحكومات الساقطة من طغيان وإرهاق ، وتبديد للأموال العامة وانتهاك للحرمات ، وهو ما كان شأن فرنسا فى هذا العهد . هذا الى خوضها طائفة من الحروب التى أثارتها شهوات الملوكية والبطانة كانت مصائبها تذكى أسباب النقمة والسخط ، فكان الشعب ينسب الى البلاط وسيده كل مسئولية وكانت معارك البرلمان تضاعف هذا البغض ، وكان الجدل الديني فوق ذلك يسمم العقول والافئدة . وكانت بعض الغلاة من طوائف المتعصبين وجماعات الخفاء التى ذاعت فى ذلك الحين يزعمون أن لا خلاص للامة لا يكون إلا باسالة الدماء وأن هذا هو ما يريده الله .

ولم تلبث هذه الدعوة أن أثمرت غير بعيدة فان شخصا يدعى « جوتييه » من حاشية المركيز دى فرير ، وهو من أشد أولئك الغلاة تطرفا وحماسة ، فاه ذات يوم بعبارة خارجة فقبض عليه وألقى الى الباستيل سنة ١٧٤٠ . فلما أطلق سراحه أخذ ينفث سخطه سرا فى اشارات وعبارات غامضة . فأذكت هذه الدعوة مخيلة شخص من السكافلة يدعى روبر فرانسوا داميان ، وهو ولد مزارع ، زاول كل الحرف من وصيف وخادم ، وجندى ، وخادم فى كلية اليسوعيين ، وكان كثيرا ما يتردد على أروقة البرلمان فتضطرم مخيلته لما يشهد من جدل القضاة ورجال الدين ، وكان ذهنه السريع التأثر يتصور ذات يوم أنه يستطيع انقاذ فرنسا بارهاب ملكها الباغى أو ارهاقه . ونزعان ما عمد الى تنفيذ مشروعه ، فى مساء اليوم الخامس من يناير سنة ١٧٥٧ وبينما الملك فى نحو الساعة السابعة يهم بركوب عربته ليذهب من فرساى الى تريانون وحوله ولى العهد ، ومن حوله كبراء البلاط والحرس ، تقدم نحوه داميان وطعنه فى جنبه بمدية . فوضع لويس الخامس عشر يده مكان الجرح ورفعها ملوثة بالدماء ، وارتد الى ورائه فرأى داميان ، وكان قد استطاع أن ... [illegible]

قدر من القطع الذهبية ، وكتاب صلاة وقال داميان فى الحال لمن حوله : «حافظوا على السيد ولى العهد ، ويجب ألا يخرج نهارا »

وكان يقصد بذلك ارهاب رجال البلاط وأن يلقى فى روعهم أن الاسرة الملكية والبطانة فى خطر عظيم . فأصاب ما قصد وحدث هرج كبير فى البلاط ، وسرى الخوف الى كل الكبراء . وارتد الملك الى فراشه ، وطلب كاهنا ليعترف معتقدا فى خطورة جرحه .

أما داميان فقيد الى بهو الحرس حيث اجتمع الدوق دياز كبير الحرس ، والمستشار لاموانيون ووزير الحقانية ماشول . ثم جرد من جميع ثيابه وضبطت المدية التى ارتكبت بها جريمته . ولم يكن جرح الملك خطيرا فى الواقع ، ولكن رجال الحرس ، اعتقدوا خطورته بادئ بدء فطعنوا جسم المعتدى بالحديد المحمى . ثم أحيل الى التحقيق فى الحال ، فقرر فى استجوابه الاول أنه حاول الاعتداء على حياة الملك بسبب الدين . ثم قرر فى الاستجواب الثانى أنه يعرف كثيرا من مستشارى البرلمان وأملى أسماء بعضهم . ثم أملى على عدة وهو المستشار يتلو خطابا طويلا الى الملك يقول فيه : « انك اذا لم تنحز الى جانب شعبك ، فانه لن تمضى بضعة أعوام حتى تهلك أنت وولى العهد . ومن الاسف ألا يكون أمير جم الطيبة مثلك يغدق عطفه على رجال الدين ، ويوليهم كل ثقته ، مطمئنا على حياته . واذا لم تجب سؤل شعبك فى منحه حق اقامة الشعائر عند الموت .... فان حياتك تكون عرضة للمخاطر . ويرجع أصل الشر كله الى أسقف باريس » .

وقد حمل هذا الخطاب موقعا عليه من الجانى الى الملك . فرأى بعض رجال البلاط أن يخطر أعضاء البرلمان الذين ذكرهم داميان بما نسب اليهم حتى يفقد البرلمان فى نظر الشعب تلك الهيبة التى تعرقل كثيرا من مشاريع البلاط . وكان الحكم يومئذ للكونت دارجنسون رئيس الوزارة ، وماشول وزير الحقانية . وكان دارجنسون يخاصم المركيزة دى بومبادور جهرا أما ماشول فكان لها خدنا وصنيعة . بيد أنهما اتفقا فى هذا الظرف على انتهاز الفرصة لاسقاط المركيزة ، وابعادها من القصر ، وفكرا فى أن يثيرا عليها سخط الامة قاطبة بواسطة البرلمان . وكانت حالة الملك ما زالت تدعو الى الجزع ، إذ كان ثمة شك فى أن المدية التى استعملت فى الجناية كانت مسمومة . فرأى الوزيران أن يتخذا ما قد يصيب الدولة من جراء ذلك من حرج وفوضى ذريعة لابعاد المركيزة وتكليف البرلمان محاكمة داميان

وقد أبدى لويس الخامس عشر فى هذا المأزق لمحة من الشجاعة والعزم ، فأقر ابعاد المركيزة وأخطرها ماشول بأمر الابعاد . واعترمت المركيزة أن تذعن بادئ بدء وأعدت أمتعتها ، ولكن الموقف ما لبث أن تبدل ، فان كبير الجراحين أعلن أن الجرح الذى يبدى خطرا ما على لويس الخامس عشر ... [illegible] فى الحال ... المرأة التى ما زالت تحكم فيه وعواطفه .

ووجه الملك خطابا الى مستشارى المحكمة العليا ... [illegible]

الكبرى . ولم يوافق كثير من المستشارين على هذا التصرف فاستقال منهم خمسة عشر أى الثلث ، فأمر الملك باعتقالهم فى منازلهم وأنذرهم بالنفى . وتفرغت المحكمة العليا الى محاكمة داميان ، وبلغ اضطراب الرأى العام أقصاه ، وذاعت أغرب الاشاعات ، ثم جاء دور الوزراء الذين غضب عليهم الملك ، فنفى الدوق لاروشفوكول ، والدوق شاتيون ، والكونت دى موربا ، وغيرهم من كبراء البلاط والدولة ومستشارى البرلمان ورجال الدين . وكانت يد المركيزة دى بومبادور ماثلة فى هذه السياسة الخرقاء ، فهى التى أوحت بالاخص بنفى الكونت دى موربا أقدم الوزراء ، ووزير الحقانية ماشول ، ثم الكونت دراجنسون بعد أن يئست من الاتفاق معه واستمالته الى سياستها . يقول فولتير : « وكثيرا ما كان هذا مصير وزراء فرنسا ، فهم يقيمون ، وينفون ، ويسجنون ، ويسجنون » .

***

وأصر داميان بادئ بدء أمام المحكمة العليا على أن الدين هو الباعث على الجناية ، وانه لم يقصد قتل الملك قط ، وأنه فكر فى ارتكاب جريمته مذ نفى البرلمان ، وأن عددا كثيرا من أعضائه يحقدون على أسقف باريس . وشهد ضابط من الحرس بأنه سمع داميان يقول : « انه ما كان يقدم على قتل الملك من أجل الدين ، لو انه قطعت رؤوس أربعة أساقفة أو خمسة » . فأجاب داميان عن ذلك : « بأنه لم يتحدث عن قطع الرأس ، وانما تحدث عن العقاب » وأصر على أن الحادث ما كان ليقع وانه ما كان ليجرؤ على الاعتداء على الملك لولا تصرف أسقف باريس الذى يأبى القداس على أشراف الناس » . وصرح فى تحقيق ٢٦ مارس « انه لو لم يتردد على أروقة البرلمان لما كان اقترف جرمه ، ولكن الخطب التى كان يسمعها أضرمت مخيلته وأزالت تردده » .

وأخيرا أصدرت المحكمة العليا بحضور خمسة من أمراء البيت المالك ، ورهط كبير من النبلاء والأعيان والمستشارين حكمها الرائع على داميان : ذلك الحكم الذى يبقى صفحة خالدة فى تاريخ القضاء الوندلى . فقد نص على أن توقع بالمحكوم عليه ألوان هائلة من العذاب قبل أن يعدم ، وأن يزهق بأفظع الاساليب الوحشية . وعذاب داميان من أسود صفحات هذا العصر وقد لبث أعواما قبل الثورة مثار دعوة شديدة على الملوكية وعلى آل بوربون ومن يلوذ بهم من النبلاء والساسة . واليك كيف انتقم قضاء لويس الخامس عشر من ذلك الذى اجترأ على شخص الملك المقدس .

طبق على داميان عذاب « الجوانب » أولا وهو عبارة عن ... تمتد من الركبتين ... بأنواع من الخشب . فبدأ المعذب يسيحه ان هذا الرئيس أسقف باريس هو أصل كل شىء » . ثم قال بأن المسيو جوتييه تابع المركيز دى فرير هو الذى أوحى اليه فى حضرة سيده « انه لا غنى للشعب عن هذه الفوضى إلا بقتل الملك » وانه يعلم بالارتياب ... جوتييه هذا ، وانه ... وانه قال له بأن قتل الملك عمل مجيد » . ومازال داميان يصر على ذلك حتى انتهى هذا الطور الاول من التعذيب ، فوجه الاتهام الى جوتييه والمركيز دى فرير . ما ذكر ... كل شىء ، وقال المركيز ان داميان كان فى بعض الاحيان يتناول اليه صورا من قرارات البرلمان .

واذاعت هذه الرسالة ... ، حمل داميان الى مكان التنفيذ . وكانت الاهبة هائلة رهيبة فقد أفردت له أمام دار البلدية ساحة شاسعة أحيطت بالمعدان ، ورابط الحرس فى كل الانحاء واحتشد الجند ... فى جميع أنحاء المدينة ووضع المحكوم عليه فى نحو الساعة الخامسة من ٢٨ مارس فوق ... واحد ، وأوثقت أطرافه بحبال ضخمة تتصل بحلقات من الحديد ، وبدئ بحرق يده فى موقد حار بالنار ، ثم كوى بالحديد المحمى فى الذراعين والساقين والصدر ، وصب الرصاص المذاب فوق جميع جروحه ، وكان المعذب يرسل صيحات مروعة تمزق القلب ثم أوثقت أوصاله بأربعة جياد قوية ، ومدت الحبال لتمزق جراحه ، ودفعت الخيل الى وجهات مختلفة ، فتمددت الاطراف ولكنها لم تنفصل فقطع الجلادون بعض أوصاله ، فانفصلت الاطراف عندئذ وفصل ساقا المحكوم عليه وإحدى ذراعيه ولكنه لبث حيا حتى فصلت ذراعه الاخيرة عن جثته الدامية . وعندئذ حملت أشلاؤه الى محرقة أقيمت بجانب النطع ، فالتهمتها النيران .

أما جوتييه فأعيد استجوابه بعد التحقيق فاعترف بان داميان كان يحدثه عن شئون البرلمان بحماسة ، واستطال التحقيق معه أشهرا ثم أطلق سراحه .

وأغدق لويس الخامس عشر أموال الدولة على أولئك الذين اشتركوا فى محاكمة المعتدى عليه وتعذيبه ولبث حينا يطارد المستشارين (أعضاء البرلمان) الذين يرفعون صوتهم بالاحتجاج ومعارضة القرارات الملكية ، ولكن هذه ... العوية يحركها ويذيع أهواءه .

وكان لهذه المعركة البرلمانية ، وكان لما كان فرنسا ... من عسف هذا الملك الوغد أثر عظيم فى تحريك العاصفة الكبرى — الثورة الفرنسية

محمد عبد الله عنان

نقل الصور بالتلغراف

انقلاب خطير فى عالم الصحافة

تبدأ به جريدتان انجليزيتان

أصبحت الصور من متممات الصحافة تزيد فى قيمتها وتشرح أخبارها شرحا تقصر عنه الالفاظ . والغربيون يعلقون على هذه الصور أهمية كبيرة وأصحاب الصحف يعلمون ما لتلك الصور من القيمة فينشرون منها ما يستطيعون نشره ويمتنعون عن نشر صور الحوادث التى تقع فى أنحاء بعيدة لما يستغرقه نقلها من الوقت

وقد اهتم العالم حديثا باختراع عدة أجهزة لنقل الصور الفوتوغرافية بواسطة التلغراف والتليفون اللاسلكى . وكانت جميع التجارب التى تمت حتى الآن تدل على أن العلم على وشك اختراع طريقة وافية لنقل الصور عن بعد . ويظهر أن هذا الحلم قد تحقق الآن وأن الصحف ستكون أول من يستفيد منه . فقد نشرت جريدة المانشستر جارديان الانجليزية فى أحد أعدادها الاخيرة أنها عزمت أن تبدأ قريبا بنشر الصور التى ستتلقاها بالتلغراف من أنحاء مختلفة وذلك بجهاز خاص اخترعته شركة سيمنس شوكرت الالمانية — وهى من أكبر الشركات الكهربائية فى العالم — فصور الحوادث التى تقع فى أى مكان يبعد عن مانشستر (حيث تصدر الجريدة) بضع مئات من الاميال يمكن نشرها فى صحيفة المانشستر جارديان فى يوم حدوثها . وتقول هذه الصحيفة أن الجهاز الذى ستعتمد عليه يمكنه نقل الصور والرسوم والمخطوطات والامضاءات وما أشبه فى مدة تختلف من خمس عشرة ثانية الى أربع دقائق على الاكثر . وان النقل يمكن أن يتم بالتلغراف أو التليفون أو باللاسلكى . ولا يخفى أن السرعة فى نشر الصور والاخبار هى من أعظم أركان الصحافة الحديثة . ومن زار ادارات الصحف الانجليزية أو الاميركية أدهشه لطاق العمل العظيم الذى تقوم به تلك الصحف وما تكابده من العناء والنفقات لارضاء قرائها . ومما يجدر بالذكر أن جريدة المانشستر جارديان التى نحن بصددها تتلقى كل يوم ألوفا من الرسائل والتلغرافات والتليفونات والصور ولها أسلاك تليفونية خاصة بها وكثيرا ما يتلقى « مركز لندن » ألوفا من الرسائل التى ترد من أنحاء العالم المختلفة ثم يبعث بها الى الجريدة بالتلغراف أو التليفون خوفا من أن يسبقها غيرها الى نشرها . فاذا أمكنها أن تتلقى صور الحوادث التى تقع فى أنحاء أوربا وانجلترا المختلفة بواسطة التلغراف أمكنها نشر تلك الصور فى يوم حدوثها أو فى صباح اليوم التالى على الاكثر ، وهذا أمر لا يتاح الآن إلا للصحف الغنية جدا اذ فى امكانها ارسال صور الحوادث المهمة بواسطة الطيارات ومع ذلك فان تلك الصور لا تنشر فى يوم حدوث الحوادث نفسه

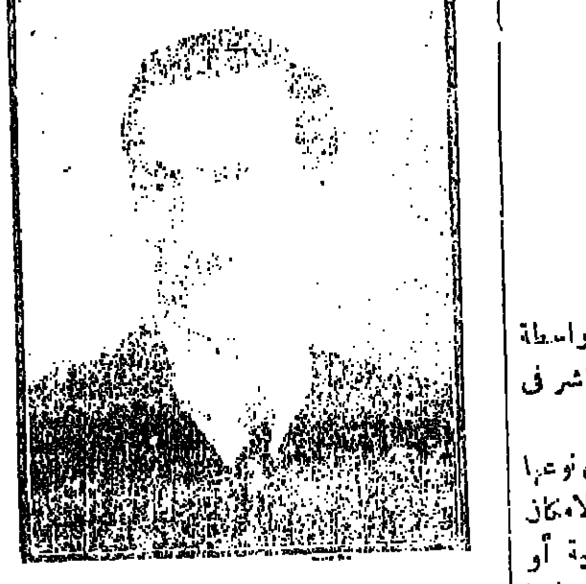
أما طريقة المانشستر جارديان ففريدة فى نوعها حتى الآن وأعظم مزاياها السرعة . وفى الامكان نقل صور الحوادث بالوسائل السلكية أو اللاسلكية على حد سوى . فلنفرض مثلا أن حادثا وقع فى فينا بالنمسا ، ففى الامكان ارسال صورة ذلك الحادث الى برلين بالتلغراف ومن برلين الى لندن ومن لندن الى مانشستر بحيث لا يستغرق ارسال الصورة من مدينة الى مدينة سوى ربع دقيقة أو دقيقة من الزمن . ولا يمكن أن يزيد هذا الزمن على أربع دقائق على الاكثر

ولا نستطيع أن نتكهن بما سيكون من أمر هذا الاختراع الذى لا يزال فى أوائل عهده وانما نقول الآن انه مفعم بالاحتمالات وسيحدث انقلابا عظيما فى عالم الصحافة بلا شك . ويؤخذ من كلام المانشستر جارديان أنها ستبدأ بالنظام الجديد فى أواسط شهر ابريل القادم ، وأن جريدة المانشستر ايفننج نيوز ستشترك معها فى نشر الصور التلغرافية وقد نشرنا منها أمثلة كما ترى

وتقول المانشستر جارديان : ان الجهاز الذى ستعتمد عليه هو أحدث الاجهزة وأكملها وانه يمكن بواسطته نقل الصور الفوتوغرافية المأخوذة فى نور الشمس أو فى نور المغنزيوم أو فى أى نور صناعى وارسالها الى ادارة المانشستر جارديان فى طرفة عين . وقد قلنا ان هذا الجهاز يمكن من نقل الصور بواسطة التلغراف والتليفون وبالسلكى وباللاسلكى على حد سوى . ولكن جل اعتماد المانشستر جارديان سيكون على التلغراف لان الامواج اللاسلكية كثيرا ما تعترضها بعض العوائق كما يعلم الذين يستعملون وسائل المخاطبات اللاسلكية . ولسوء الحظ أن تلك العوائق تظهر على أجلاها عند نقل الصور . ورداءة الاحوال الجوية تؤثر فى نقل الصور تأثيرا سيئا ، ولذلك تفضل الاسلاك البرقية على الامواج اللاسلكية . والافضل أن تكون الاسلاك مزدوجة لزيادة الايضاح فى النقل

ولفهم المبدأ الذى يقوم عليه الاختراع الذى نحن بصدده يجب الالمام بمبادئ التصوير الفوتوغرافى . وهذا الاختراع يتألف من جهازين متشابهين احدهما الناقل (وهو الجهاز الذى يرسل الصورة) والجهاز القابل (وهو الجهاز الذى يتلقى الصورة) ولكل منهما بطارية كهربائية يتولد منها تيار كهربائى تختلف قوته باختلاف مقدار النور الذى يقع عليه . ولا يخفى أن مادة السلنيوم (وهى مادة تشبه الكبريت فى خواصها) كانت تستعمل قديما فى تلك البطاريات وقد استبدلت الآن بمادة قلوية تحول امواج النور الى امواج كهربائية بسرعة البرق الخاطف أى أن امواج النور التى تنعكس عن الصورة ... [illegible]

جهاز سيمنس شوكرت



نقلت هذه الصورة بالفوتوتلغراف بين فينا وبرلين

تحولها بسرعة مدهشة الى امواج كهربائية . ولا يخفى أن أمواج النور تختلف فى قوتها باختلاف أجزاء الصورة . فبعض أجزاء الصورة ينعكس عنها نور قوى وبعضها ينعكس عنها نور ضئيل بحيث يصح أن يقال أن كل ذرة من الصورة ينبعث عنها شعاع يختلف فى شدته عن الاشعة المنبعثة من الذرات الاخرى . والبطارية التى نحن بصددها تحول جميع تلك الاشعة الى أمواج كهربائية تختلف بعضها عن بعض باختلاف أشعة النور . ومتى وقعت هذه الامواج على الجهاز القابل تحولت مرة أخرى الى أصلها — أى الى أشعة نورية وظهرت بشكل صورة فوتوغرافية . وقد يقتضى الامر أحيانا استعمال جهاز معظم كما هى الحالة فى الجهاز اللاسلكى المراد منه تعظيم الصوت لكى يسمع بجلاء

هذه خلاصة المبدأ الذى يقوم عليه الاختراع . أما طريقة استعمال الجهاز فاليك خلاصتها :

لنفرض أن الشىء المطلوب نقله هو صورة فوتوغرافية . فهذه الصورة تؤخذ وتلصق على محيط اسطوانة قصيرة أشبه بالطبل . وهذا الطبل هو جزء مهم من كلا الجهاز الناقل والجهاز القابل . وهو يدور بثبات وانتظام بواسطة محرك كهربائى . وفى أثناء دورته تنار الصورة الملصوقة عليه اما من الداخل أو من الخارج بحيث أن أشعة النور تقع على كل ذرة من ذرات الصورة وتنعكس عنها . وهذه الاشعة المنعكسة تمر فى ثقب ضيق فى مركز البطارية الكهربائية . وقد قلنا أن الاشعة تختلف فى قوتها باختلاف اجزاء الصورة التى هى منعكسة عنها . اذ لا يخفى أن بعض تلك الاجزاء (أو قل الذرات) هى ساطعة تنعكس عنها أشعة قوية والبعض الآخر هى مظللة أو داكنة . وهذا أمر يعرفه كل من له أقل المام بفن التصوير بل يستطيع أن يتحققه كل من يحدق الى أية صورة أو رسم أو ما أشبه . والاشعة عند مرورها فى الثقب الذى فى وسط البطارية تحوله تيارا كهربائيا تختلف أمواجه فى شدتها باختلاف الاشعة نفسها . وفى الواقع أن أمواج النور تتحول الى أمواج كهربائية بسرعة تتوقف على الاعتبارات الآتية وهى :—

(١) طبيعة الصورة والشكل المراد نقله

(٢) دقة البطارية الكهربائية الفوتوغرافية

(٣) نوع الوسط أو الموصل الذى تنتقل عليه أمواج الكهربائية (الاثير أو الاسلاك التى فوق الارض أو الاسلاك التى تحت الارض) وتبلغ الامواج الكهربائية حتى تصل الى المحطة التى ... [illegible]

تعكس عمل الجهاز الناقل ، أى أنه يعيد الامواج الكهربائية الى أصلها ويحولها الى أشعة نور . وتركيب الجهاز القابل يشبه تركيب الجهاز الناقل كل الشبه وفيه طبل يدور بالانتظام دورة تتفق فى سرعتها ووقتها مع دورة الطبل فى الجهاز الناقل كل الاتفاق . فمتى وقعت أمواج الكهربائية على البطارية ترجع الى أصلها أى أنها تتحول الى أشعة تسقط على « الفلم » الملفوف حول محيط الطبل فتنطبع عليه صورة فوتوغرافية هى الصورة الاصلية بعينها

ويقول مراسل المانشستر جارديان : أن جهاز سيمنس شوكرت هذا قد جرب فى أحوال كثيرة بين فينا وبرلين وليبزج وروما وغيرها من المدن فاسفرت التجارب جميعها عن نجاح تام . وقد زيدت سرعة النقل الى أقصى حد ممكن بحيث أن الصورة التى تبلغ مساحتها نحو عشرة سانتيمترات طولا فى عرض عشرة سانتيمترات عرضا يمكن نقلها من مدينة الى أخرى فى مدة لا تزيد على ربع دقيقة أى خمس عشرة ثانية بشرط أن لا تكون العوائق الجوية قوية . وعلى كل فان تلك المدة لا يمكن أن تزيد على أربع دقائق مهما تكن العوائق قوية .

على أن حجم الصور المراد نقلها بالجهاز الذى نحن بصدده محدود فى الوقت الحاضر اذ لا يجوز أن يزيد ذلك الحجم على ما مساحته سبعون بوصة مربعة (نحو خمسة وعشرين سانتيمترا ونصف سانتيمتر طولا فى سبعة عشر سانتيمترا عرضا)

ويختلف هذا الجهاز عن غيره من الاختراعات التى من قبيله فى أن الصورة المراد نقلها يجوز أن تكون صورة أو « فلما » أو « زجاجة » فوتوغرافية أو ما أشبه . ومع أن اختراعات كثيرة قد تقدمته فى أمريكا وأوربا الا أن تجارب بضعة الاشهر الماضية قد أثبتت تفوقه على جميعها من كل وجه . وقد قلنا أن الاختراع لا يزال فى مهد طفولته وأن مستقبله مفعم بالاحتمالات ولا شك أنه سيحدث انقلابا عظيما فى عالم الصحافة فيتمكن الانسان بعد قليل من الزمن من قراءة أنباء الحوادث التى تقع فى أنحاء بعيدة ومن رؤية صور تلك الحوادث بعد مرور بضع ساعات على وقوعها . ولهذا ما له من الشأن العظيم فى ترويج الصحافة

بين الحقيقة والخيال

اشباح في متحف اللوفر

وأخيراً هذا المتحف قصر اللوفر في قلب باريس مدينة النور... انت تبتسم في شيء من الاستهتار لان الحديث كما يخيل اليك حديث خرافة، لكن هذه الابتسامة لا بد مفارقة شفتيك اذا انت اضطررت وعلى ضوء شمعة أن تقوم مقام حارس الليل بسراي اللوفر فتجوب طرقات هذا القصر الطويلة والمليئة بذكريات الموت والاموات..

قصر اللوفر متحف لانه مقبرة أيضاً لما فيه من المدافن العتيقة والمليئة بكل المقبرية والمومياء المنشورة بقبيح منظرها في تحنيط الزائر، وفي [illegible] وإذ [illegible] الحال والوقت ليل حيث يرفع الحارس احياناً مصباحه على أحد المدافن الحجرية المنتشرة في أنحاء هذا القصر، فيتراءى له الميت مشلولاً بالخرق البالية وبوجهه الجامد ومحاجره الفارغة واسنانه المليئة بالنتن في شكل التهكم والازدراء!.. وأي روع يلقيه مثل هذا المنظر المخيف على النفس.

ولعل أشد ما يخشاه حارس اللوفر الليلي هو تلك الاصوات التي تسمع في جوف أنحاء القصر ليلاً، ولذلك لا تتمالك أن تتصور كم هي غريبة ومريعة تلك الاصوات التي [illegible] الاموات وفي هجير الليل!! وقد لا تتعدى المسألة فارة تثب.. أو قطعة من الخشب تتفكك. غير أن هذا لا يمنع الحارس المسكين من أن يظن الصوت صادراً من تلك المقابر.. حتى ليخيل اليه احياناً أن الاموات يتهامسون في ظلام الليل الحالك والسكون الشامل!!..

أما عن المفاجآت التي تصادف الحراس ليلاً فهي متنوعة تدعو الى الشفقة احياناً... فقد ينطفىء المصباح احياناً على حين غفلة فاذا بالحارس المسكين يرتعد من الوهم وسط هذا الجو المخيف واذا دقيقة كاملة تمر قبل أن يتمكن المسكين من إشعال مصباحه يكون أثناءها قد تلمس يداً خفية مرت على جسمه مراً خفيفاً.. وقد تكون تلك اليد فأراً يتخبط في دياجير الظلام. ولكنه الوهم ولده الخوف!!..

على أن الخوف قد يحصل احياناً كنتيجة لحقيقة ملموسة [illegible]

للجمهور كونه يخشى أن تسطو عليها يد السرقة مرة أخرى..

فاذا جاءت اليه تحدثك عن غرامه الزائل وعهد صباه وحدثك عن قصر اللوفر وما يحويه من الغرائب وما وقع فيه من المآسي وجسيمات الحوادث فيثير حماستك ويأخذ عليك لبك. وعهد الطريق لما سيقصه عليك فيقول لك: ولم لا يكون لقصر اللوفر أشباحه وهو اقدم مثل ما لكل القصور التاريخية القديمة؟ فهذا قصر الوستمنستر ولا بد أنك سمعت عن (بيج — بن) الذي يدق ساعة البرج في ذلك القصر عند ما يحين أجل أحد الملوك ثم قص عليك كيف أن الاموات تحب أن تتردد على الاماكن التي عاشت فيها وشقيت أو قتلت فيها ومن علاقة ذلك بقصر اللوفر العظيم. وعن روح الملكة مرجريت دي بورجوني وعهد الملكة كاترين المالكة وعن ماري انطوانيت الملكة البائسة وكيف رأى نفسه شبح روبسبير وداتون [illegible] جلياً وجسم الملك هنري الثالث يسيل منه الدم [illegible] ومن كثرة ما أريق من الدماء في هذا القصر القديم.

ثم يعود فيقول: انه عند ما كان حارساً في [illegible] لم تتمكن آثار الفراعنة التي الرعب [illegible] بلاد النعيم وعدا عليها الزمن فلم يبق عليها ولم يذر اما الذي كان يرسمه حقاً فهو حركاته [illegible] في معرض الصور في ذلك المتحف لان هذه الصور على حسب اعتقاده هي لاشخاص لم يتقادم عليهم العهد فهم على حد قوله (أحياء أموات).

[illegible] لو كنت ترى كيف أن الحياة كانت تعود الى هذه الصور في بعض الليالي وعلى ضوء المصباح، وكيف يتحرك [illegible] وتتبرس فيك متحركة تارة [illegible] تارة أخرى!!

... وسألت ذات يوم صديقي (صامرينو) عما يعنيه بكلمة (الاموات الاحياء)

— أجاب اني أعني بذلك الاجسام التي تبقى بها كمية من المادة تكفي لتكوين الشبح.. لان الاشباح موجودة لاشك في وجودها.. [illegible]

أنباء خارجية مختلفة

نوادر الرحلة الافغانية

من نوادر رحلة ملك الافغان في ألمانيا انه حينما زار سوق لايبزج وتجول في قسم الآلات النزول رأى فتاة شاحبة تعمل فيه أمام إحدى الآلات، فوقف أمامها مع حاشيته يشاهد عمل الآلة التي تديرها، وقد ألقى عليها بعض اسئلة فأجابته الفتاة على كل أسرار الآلة وأجابت عن أسئلته بدقة. ولما وقف الملك على ما أراد أمر في الحال بأن يشترى من هذه الآلة عشرون ولكنه زاد على ذلك بقوله عن الفتاة: «ولكنها يجب أن تسافر مع الآلات لتعلم شعبي كيفية استعمالها». وقد نشرت إحدى صحف لايبزج أن الملك أمان الله صرح [illegible] أن [illegible] سوق لايبزج التقدم [illegible] منتوجات الافغان، وأنه يؤمل أن [illegible] الوسيلة سوقاً للبضائع الافغانية في ألمانيا وأن يقضي بذلك على [illegible] الوسائط [illegible] في تبادل المعاملات التجارية بين البلدين.

***

آثار روما القديمة

[illegible] الخطط الواسعة التي [illegible] الآثار ومنها القديمة [illegible] ولا تقدر ومما أزيل [illegible] المنازل الصغيرة التي تحجب روعة بين التلال اللاتيني وقمة الافنتين والتي [illegible] في الزمن الغابر لمسرح الامبراطوري [illegible] ماعليها [illegible] لاستكشاف معالم هذا المسرح الشهير الذي يقال إنه كان يتسع لأهم الحفلات العامة لسكان مدينة روما جميعاً. وقد لبث حتى اليوم زهاء الف وخمسمائة عام تحت الاطلال وتدوم اليوم فوقه بقايا حربية ومعمل للغاز. ولا يعرف حتى اليوم ماذا كان مصير الدرجات الرخامية الكبرى التي يقال إنها كانت عند زهاء ميل في هذا المسرح، والآن يؤمل الباحثون أن يجدوا آثارها في هذه المدينة.

***

الزواج المختلط

قرر مجمع الديوان المقدس الروماني أن له الاختصاص المطلق في الفصل في القضايا التي تتناول الحكم بالغاء الزواج المختلط أعني الزواج الذي يقع بين الكاثوليك وغيرهم. ويجب منذ اليوم أن تقدم [illegible] الى المجمع المقدس بدلاً من تقديمها الى [illegible] وقرر المجمع أيضاً أن غير الكاثوليك لا يحق لهم طلب الغاء الزواج الا اذا كانت هنالك [illegible] للتحقيق [illegible] وتعتبر هذا القرار [illegible] على عزم الباباوية [illegible] [illegible] الكنيسة [illegible]

روح الاجرام في امريكا

من انباء نيويورك أن فتاة من عالم الاجرام المعروف في أوهيو تدعى «فلماوست» قد اعترفت أمام المحكمة التي قدمت أمامها المحاكمة أنها قتلت زوجها لانه اعترض على ذهابها للاشتراك في حفلة المقامرة. وقد حكم بادانتها في جريمة القتل من الدرجة الثانية أعني القتل غير المعمد وحكم بسجنها في الاعمال الشاقة لمدة عشرة أعوام وكانت خطة الدفاع عن فلماوست أو لا عن أن يقرر أنها قتلت دفاعاً عن نفسها اذ ضربها زوجها ولكن الاتهام أبان في هذه النقطة شدة واضطراباً. ومن خلط الدفاع أنها قررت انها فعلت وشاهدها على أثر انتقالها من نيويورك مدينة المرح والطرب [illegible] [illegible] أن اعترفت [illegible] بعد أن أسالت [illegible] [illegible] الى أسدتها [illegible] في [illegible] الرقي.

***

سيادة البحار

[illegible] أمام النادي الامريكي في باريس [illegible] والنيس أميرال [illegible] من خبراء البحر المعروفين في فرنسا أنه [illegible] في [illegible] أنه في آن واحد [illegible] سيادة البحار [illegible] قال انه لما عرض الرئيس ولسن في سنة ١٩١٨ حرية البحار [illegible] [illegible] ذلك [illegible] [illegible] التي هي [illegible] الامبراطوريات الاستعمارية [illegible] اليوم [illegible] [illegible] هذا وحرية البحار [illegible] أن البحار تنقسم الى مياه ساحلية ومياه عالية والثانية [illegible] ان المياه الساحلية موزعة. فاذا [illegible] يسمح لأمة دولها عن نفسها أن تدفع كل [illegible] على المياه الساحلية فان المحيط ليس ملكا لاحد حتى أقوى الامم.

***

في عالم الطيران

صرح المستر تشارلس [illegible] الذي طار الى المانيا في طائرته [illegible] الماضي الى جماعة من أصدقائه انه قد [illegible] طيارة كبيرة [illegible] أن [illegible] بانتظام بين نيويورك و[illegible] [illegible] [illegible]

جمعية الفلسفة في تركيا

لمراسلنا الخاص في تركيا

استانبول في يوم ١٢ مارس: تكونت في الاستانة جمعية فلسفية من مدرسي الفلسفة في الجامعة التركية ومعلميها في المدارس التجهيزية لبحث المسائل الفكرية والاجتماعية التي تهم تركيا بصفة خاصة ونشر تلك المباحث في الوسط المتنور ليتسنى درسها دراسة عامة، تعود بالفائدة على المجموع.

والحق أن في تركيا اليوم مسائل فكرية واجتماعية كبيرة تنتظر بحثاً دقيقاً وحلاً كافلا للطمأنينة.

من بين تلك المسائل قلة الاضطراب الفكري والوجداني الذي تولد من انهدام كثير من المعاهد الدينية القديمة، تلك المعاهد التي فقدت حق حياتها منذ زمن بعيد وأصبحت لا تعيش الا بالوسائط العنصرية المادية، دون أن تنفع في شيء ودون أن تؤدي أي واجب من الواجبات التي كانت تقوم بها من قبل. ولم تكن تلك المعاهد الدينية المكونة من المدارس الدينية والتكايا والزوايا فقدت قيمتها [illegible] الاتفاق مع حاجات العصر [illegible] المفكرين حول [illegible] من سلطتها [illegible] الاستقلال فاتخذته موقفاً اجتماعياً جديداً عوض السبيل لهدم تلك المعاهد، فتقوضت من أصولها، لكن ذلك الهدم لم يكن داعياً الى [illegible] الوجدان الديني والشعور الديني، بل الى هدم المعاهد البالية التي بيدها التحكم في [illegible] الاشخاص في الحياة الحقوقية التشريعية من أولها الى آخرها.

اذن لابد من درس المسائل التي نجمت عن هدم تلك المعاهد الدينية القديمة، ولا بد من الوصول الى تلك التدابير التي تضمن فوز الشعب التركي بما يطمئن له شعوره الديني ووجدانه الديني. وأول المسائل المهمة التي ينبغي درسها حول هذا الموضوع العظيم، موضوع الدين الاسلامي وصفاته الخاصة.

فمثلا عاش الاسلام طول عمره تحميه الحكومات الاسلامية وتعمل على رعاية أوامره ونشر أحكامه. والآن قد خرجت الحكومات جمعاء عن أن تكون حكومات دينية، الى حكومات مدنية (لادينية). فما ذا عسى أن يكون تأثير ذلك في الدين الاسلامي؟!... لا شك أن انفصال الدين عن الدولة على هذا النحو من شأنه اضعاف الدين الاسلامي، لانه فقد قوة الحكومة التي كانت تأتمر بأمره. فما ذا عسى أن يكون مستقبل الاسلام على هذا النحو؟ لاشك ان هذا الموضوع موضوع عويص يحتاج الى بحث دقيق، لاسيما ان للاسلام ظاهرة أخرى وهي انه [illegible] من حرمانه من حماية الحكومات ومن مساعي التشكيلات التي تعمل لنشره، لا ينفك ينتشر في كثير من أطراف الارض، بل انه ينتشر [illegible] وكثير من نواحي أفريقيا وفي أقاصي [illegible] الهندية وغير ذلك من البقاع النائية. [illegible] دليل على أن للاسلام قوة ذاتية تجعله يعيش عيشة زاهرة في الاوساط التي لا يتمتع فيها بحماية الحكومات. فما هي منابع هذه القوة الذاتية التي تتكفل بانتشار الدين الاسلامي [illegible]

ورأينا انها حركة رجعية بالمرة. فما هي الاصلاحات الدينية التي يمكن القيام بها بين المسلمين تكفلا بازدهار الحياة الدينية فيما بينهم؟

والدين صلة كبيرة بالتكاليف الاخلاقية التي لابد من الاحتفاظ بها والحرص عليها، فما هو المثل الاعلى الذي لا بد من الطموح اليه، محافظة على الاخلاق وصيانتها من كل اضمحلال؟

لا جرم ان امثال هذه المباحث من شأنها أن تبعث حركة فكرية واسعة، وهذا هو المنتظر من جمعية الفلسفة الجديدة.

وبعد هذا فان جمعية الفلسفة تراقب دراسة الفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع في المدارس الثانوية وفي الكليات حتى يكون المتخرج الذي يتخرج في تلك الدراسات هو تمام النشوء حدود المعلومات الايجابية ومكانتها وقيمتها وتنبيه الكيفية التي تكون بها المثل العليا المهيمنة على أعمال الناس وحركاتهم والفائدة الى ابداع أعظم الآثار الانسانية. لانه اذا أهملت هذه الدراسة في تعليم العلوم الطبيعية والآلية [illegible] الاساتذة تلقين الطلاب معلومات موضوعية، حرمت الدراسة من غايتها التهذيبية، في حين أن الفلسفة ليست الا تلك الرابطة التي تصل أعمال الانسان بالمثل العليا التي يتبعها ويلمح اليها، فلا بد ان تكون المعلومات الفلسفية التي يتلقاها الانسان كافية بتأسيس تلك العلاقة ولا بد اذن من مناقشة المنهج الذي يتبعه الاساتذة في تدريس العلوم الفلسفية في المدارس التركية.

وللجمعية الفلسفية التركية غرض آخر لا يقل خطرا عن جميع هذه الاغراض اذ لم يسم عليها، ذلك الغرض هو العناية بتاريخ الفلسفة، لاسيما تاريخ الفلسفة الاسلامية التي لا يهتم بها في بلاد أوروبا ذلك الاهتمام اللائق بها، ولذلك يترك أمرها المستشرقين بدلا من الفلاسفة الحقيقيين، في حين أن الفلسفة لا تستغني عن الماضي الذي تستمد منه القوة في كل خطوة تخطوها الى الامام. والغربيون يحصرون ماضي الفلسفة في المدنية الرومانية واليونانية ويبحثون في آثار باسكال لدرس الآراء التصوفية في حين أنهم لو خطوا خطوتين الى الوراء لوصلوا الى أحضان الفلسفة الاسلامية. فمثلا كان للغزالي تأثير عظيم في المفكرين من اليهود الاسبانيين والمفكرين المسيحيين في القرون الوسطى، وقد درس الراهب الكاتالاني (رامون مارتي) آثار العرب درسا وافيا واقتبس من الغزالي كثيرا من آرائه، ناسيا أن يذكر اسمه. وجاء (باسكال) واقتبس من آثار (رامون مارتي) ما شاء أن يقتبس، كما اقتبس (سان طوماس أكويناس) وهو أكبر أساتذة الفلسفة المدرسية في القرون الوسطى، من عين ذلك المنبع ما أراد. ودرس (البرتوس ماغنوس) حكيما الغزالي واستشهد بافكار الفيلسوف (لايبنتز) واطلعه على آثاره بكل دقة وعناية. فلا شك ان الغزالي قد أثر في الفيلسوف (لايبنتز) بواسطة (طوماس أكويناس) وبواسطة (البرتوس) الكبير.

اذن ستؤدي الاشتغال بتاريخ الفلسفة [illegible]

العراق

لمكاتب السياسة الاسبوعية الخاص
بغداد في ٢٤ آذار (مارس) سنة ١٩٢٨

عشائر ايران تهاجم عشائر العراق

كأن هجوم الاخوان ومطارحهم المغانم لم يكن ليقلق بال العشائر العراقية حتى داهمها هجوم جديد من عشائر ايران: فقد روت «الاوقات» البصرية بتاريخ ١٩ الجاري بأن اشاعات تواترت عن احتشاد عشائر ايرانية على حدود العراق في الموقع المسمى «القامة» قرب «[illegible]» وان الانباء تقول بهجوم العشائر الواقفة على الحدود الايرانية: كالرود وخسرج وكنانة على عشائر الشيخ [illegible] وغيرها ونهبهم مواشيها المقدرة بأكثر من خمسة عشر الف رأس غنم. وقد لحق الشيخ [illegible] المذكور وبالطه جمع من بعض افراد عشيرته فالتحمت المعركة بين الجانبين واسفرت عن قتلى وجرحى عديدين من كليهما وجاء الشيخ فأخبر متصرفية البصرة بالواقع.

جمعية حماية الاطفال

تألفت في بغداد جمعية باسم «جمعية حماية الاطفال» غايتها تقليل وفيات الاطفال عامة والسعي بكل الوسائل الفنية والاجتماعية لتربيتهم تربية صحية وتحسين النسل ومساعدة العائلات الفقيرة بتوزيع الحليب وسائر ما يلزم لتربية الطفل، والارضاع الصحي ومداواة الاطفال الفقراء مجاناً وكسوتهم. ومركزها العام الآن في العاصمة وتسعى لانشاء فروع لها في اطراف البلاد وجهة عنايتها على الاكثر لتأسيس فروع نسائية. وستتوسل الجمعية في نشر غاياتها ورموزها بنشر المقالات الفنية في الجرائد العامة والنشرات المستقلة في حفظ صحة الحامل والمرضع والطفل، والقاء محاضرات في هذا المعنى ولاسيما على النساء وعن التغذية وغيرها مما يتعلق بالاطفال. أما ماليتها فتتكون من التبرعات من الاهالي والحكومة واشتراكات اعضاء الجمعية. وقد انتخب المؤسسون لجنة ادارية للجمعية بين اعضائها يس الخضيري التاجر المعروف والدكتور سامي بك شوكت باشا الطبيب والمفكر الفاضل مدير صحة العاصمة، وعنيت الجمعية بجمع اعانات أيام العيد.

التجارة الروسية في العراق

انقطعت التجارة الروسية في العراق منذ زمن الحرب الكبرى، والآن استأنفت هذه التجارة بواسطة ايران وقد وردت في هذا الاسبوع ارساليات عديدة من البضاعات الروسية كالسكر والمنسوجات المتنوعة وسعر هذه البضاعة أرخص من البضائع [illegible] والانكليزية وغيرها لذلك كان لوصول هذه الارساليات أثر عميق في السوق البغدادية [illegible] [illegible] العراق [illegible] [illegible]

[illegible]

مستقبل ولا سيما بعد أن يتم اتصال البلاد الايرانية بالخليج الفارسي في السكة الحديدية.

الانتخابات

تم انتخاب هيئات التفتيش في انحاء العراق وعلقت اسماء المنتخبين الاولين في الشوارع وسيشرع بعد عيد الفطر الحالي في انتخاب المنتخبين الثانويين. وكلا الحكومة والمعارضة يبديان نشاطا في النضال الانتخابي.

عصابة لصوص من الجنس اللطيف

اكتشفت شرطة الموصل أمس عصابة من الاناث ومن ثلاث [illegible] قد اتخذن السرقة ديدنا لهن؛ ولدى كبس دارهن وجدت فيها بضائع واقمشة كثيرة وهؤلاء [illegible] اشتغلن بسرقة [illegible] ويسرقن البيوت [illegible] في شهر رمضان والناس يتجولون في الليالي من مكان الى آخر، وقد وجدت في دارهن قبضة مفاتيح متنوعة لهذا الغرض. والغريب من أمرهن انهن يسرقن كل ما خف حمله وغلا ثمنه. وقد ألقى القبض عليهن والتحقيق جار معهن.

رجال التعليم الاوروبي العالي من العراقيين

عاد الى العراق أخيرا الاستاذ عبد الحميد [illegible] والاستاذ موفق الدين الالوسي بعد أن أتما دراستهما الحقوقية في باريس وسينالان في التشريع والمحاماة وربما اسند اليهما التعليم في كلية الحقوق. وهناك عراقيان آخران أتموا دراستهما العالية في الحقوق والتدريس في باريس يترقب عودهما اليه قريبا، الاستاذ [illegible] والاستاذ [illegible] وهما من الموصل والاخير سيتجه له دراسة واشتغال في الآثار القديمة واللغات [illegible] والماني في خدمة جمعية من المستشرقين هناك. والعراق مفتقر الآن لوجود فئة ملمة مثقفة تثقيفا عاليا في أوربا وامريكا ليرفعوا مستواه العلمي والفكري.

العالم الكلداني المفقود

ذكرت في رسالة سابقة الى «السياسة اليومية» للقراء خبر فقدان المطران يعقوب اوجين منه واختفاء أثره فجأة، وقد ظهرت جثته اخيرا على شاطىء النهر في موقع يقابل له النهر وقرب الموصل فنقلت الى الموصل ودفن فيها ولم [illegible] الدلائل على أن هذا العلامة انتحر والقى نفسه في دجلة بسبب [illegible] [illegible]

المراسح والمشاهد

المسرح المصري في طريق الانحلال

ما يجب عمله . وما نؤمله من الحكومة

— ٢ —

شرحنا في المقال السابق الحالة السيئة التي وصل المسرح المصري اليها ، وبينا أهم الاسباب التي بعثت عليها ، وأشرنا الى وجوب تداركها وضرورة معالجتها قبل ان يستفحل الامر ويزداد سوءا . ونعالج اليوم في هذا المقال ما بسطناه في سابقه من الداء الذي كاد يعتل ويعيا على المداوين طبه .

فانا انه يجب أن تتدارك الطريقة قريبة ورأس حكيم ، وعزيمة ماضية . ونعني بذلك الحكومة فهي دائما قبلتنا ومتجهنا اذا ما أردنا أن نقوم بعمل من الاعمال ونضمن له الحياة والنجاح فبهم الافراد لدينا عاجزة ، وقواهم خائرة ، وثقتهم بانفسهم ضئيلة واهنة .

ولا نظن الحكومة تتأخر عن أداء هذه المهمة في هذا الوقت الذي تعطى فيه قسطا وفيرا من عنايتها للفنون الجميلة ، وتحيط المشتغلين بها بصنوف الرعاية والتشجيع والتعضيد .

لقد عرفت الحكومة من زمن غير قصير أن هنالك شيئا اسمه الفنون الجميلة يجب أن تهتم بامرها ، وتعمل لترقيتها ، وتبذل الجهود لاصلاحه فرصدت له يد المعونة وخصصت التمثيل من اعانتها مبلغ كبير كان في الملكية الاسبقية من انفاقه في هذه الغاية لو أنهم اختاروا للوصول اليها أقوم الطرق وأنجع الوسائل . ولكنهم فضلوا عقد مباريات بين الممثلين والمؤلفين ، ومنح اعانة للفرق التمثيلية العاملة . ولم يأت هذا بالفائدة المقصودة ، ولم يوصل بنا الى الغاية المرجوة اذ سيرت المباريات على صورة غريبة ، وعهد بصرف الاعانة الى وزارة الاشغال دون المعارف وذلك أمر لم نر فيه حكمة ، ولم نعلم له مبررا ولا سببا .

أما اليوم وقد تركت الاشغال الى وزارة المعارف فهذا شيء آخر ، والحق أن هذه الوزارة قد قامت هذا العام بخدمة كبيرة للفنون الجميلة في مصر ، وبذلت جهودا صادقا لتهذيبها ، وسارت عدة خطوات نحو تربية الذوق الفني في نفوس الشعب .

* * *

ولكن ماذا تستطيع الحكومة أن تفعل ؟ ان الاعانة المخصصة للتمثيل هذا العام لم تصرف في وجه من الوجوه حتى الآن ولعل السبب في هذا هو رغبة الحكومة في صرفها على أكمل وجه يحقق الغرض الذي جعل المراح له . وهذا الوجه كان ولا يزال موضع جدل وعمل بحث فقد كتب فيه الكثيرون وطلب بعضهم انفاقها في ايفاد فرقة تمثيلية الى باريس لتمثل مصر في المعرض الذي سيقام هنالك كما طلب آخرون توزيعها على الفرق العاملة .

هذا وغيره قد يفيد ولكن الفائدة التي تجنى من ورائه ضئيلة مؤقتة غير محققة . لا تسد حاجة ولا تعالج داء ولا تكفل نهضة ، فسفر فرقة الى باريس لا يكون فيه [illegible] الا ان [illegible] [illegible] الاعانة على الفرق الحالية لا يجدى [illegible] [illegible] الاعانة التي تقدمها الحكومة [illegible]

ايصالا الى الغاية ، وانجعها دواء لهذه الحالة .

ذلك هو انشاء فرقة تمثيلية حكومية على نمط فرقة الكوميدي فرانسيز في فرنسا فيصير ممثلوها موظفين يتقاضون من الحكومة مرتبات ثابتة قد تكفي لدفع الاعانة الحالية ، وينتقى الممثلون من بين أفراد الفرق الحالية الممتازين منهم والذين يرى فيهم الاستعداد ويرجى منهم التقدم ، وغير هؤلاء من الهواة النابهين . أما أرباح الفرقة فتقسم الى حصص توزع على أعضائها بنسبة كفاية كل منهم ودرجة تفوقه .

وبهذا يحصل الممثلون على أجور عالية تتناسب مع مقدرتهم فتكون مشجعا لهم على التقدم . وهذا المشروع لا يكلف الحكومة شيئا أكثر من مبلغ الاعانة الذي تمنحه للمسرح كل عام ، فدار الاوبرا قائمة خالية لا تعمر الا في شهرين او ثلاثة من شهور الشتاء ، وموظفوها موجودون يتقاضون المرتبات طول العام ، ومناظرها مكدسة في المخازن وبين الكواليس . ولا يبقى الا الروايات وما يستلزمه العمل الجديد من نفقات ، وهذا شيء لا يذكر اذا قيس بجانب الفوائد التي يجنيها المسرح المصري من وراء هذا العمل الجليل .

فباشراف الحكومة على هذه الفرقة تستطيع ان توجه جهودها الى الفن الصافي والتمثيل الحقيقي بان تختار لها الروايات القيمة الممتعة التي ترى فيها الخير لجمهورنا ، كما أنها تجد للكفايات مجالا فسيحا للعمل والرقي ، وتفتح طريق التأليف المسرحي أمام الكتاب الروائيين ، وتطهر الجو المسرحي من ادران الغايات والاغراض ، وتفسح المكان لهواة التمثيل من أبناء الطبقة الراقية الذين لن يجدوا بعد هذا غضاضة في الاشتغال به ، وتنقذ نفسها من مثل الورطة التي تورطت فيها يوم زارنا ملك الافغان الشرقي المسلم وأرادت ان تقيم له حفلة تمثيلية في الاوبرا الملكية فلم تجد في أجواقنا من يغني هذا الغناء ويؤدي هذا الواجب ففزعت الى فرقة أوربية .

وتستطيع الحكومة ان تخفض الاسعار في أوقات معينة حتى يتسنى للعمال وغيرهم من أفراد الطبقة الفقيرة التمتع بمشاهدة التمثيل والاستفادة من عظاته ليجمل الذوق ، ويعم النفع .

* * *

ولكن هذه الفرقة التي نقترح على الحكومة تكوينها يجب أن يكون لها معهد تمدها بما تحتاج اليه من الممثلين لتكمل النقص وتسد الفراغ ، وقد أشرنا الى هذا او غيره من مدة شهور مضت في احدى المقالات التي تناولنا فيها أهم حوادث الموسم الماضي بالبحث والنقد والتحليل ، فقلنا انه [illegible] ما نطالع مقترحا من الاسف لقلة الأكفاء من الممثلين والمثلات على كثرتهم وان أحسن علاج لهذه الحالة هو أن [illegible] [illegible] التي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

ان المسرح يتطلب ممن يريد الاشتغال به استعدادا خاصا ومعلومات واسعة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

الغريزة الانسانية

والنور السماوي

حول عبارة لهوجو في كتاب البؤساء

جاءنا ما يأتي : —

حضرة ... رئيس تحرير السياسة الاسبوعية .

تحية وسلاما وبعد فقد قرأت في كتاب البؤساء تعريب حافظ بك ابراهيم وجه ٤٣ ما يأتي : —

« ومما يجب أن يقف بنا التأمل هنيهة ونتساءل هل يدخل في باب الامكان أن يخرج الانسان من طباعه دفعة واحدة فيخالف غريزته ويناقض نحيزته وينحول عن جبلته وينزع عن سجيته ؟ وهل لبني البشر سلطان على النفوس يحولها عن الفطرة التي جبلت عليها فيرد منها الى الخبائث ما فطر منها على الطيبة ؟

وهل يرتبط شقاء المظلوم وغضب المحدود بفساد النفوس . فاذا حق حظ المرء وحق به جده خبثت نفسه وساءت فعاله ؟

وهل يخضع انقلاب الحال في الحوادث لخضوع الاعضاء فتدعوه الى الاستكانة أمامها كما يدعو العبء الثقيل الظهر الى الانحناء ؟ ولعله لا يوجد في نفوس البشر نور سماوي لا يذهب بسنائه الشك ولا تطمسه الضلالة فيبقى ساطعا في تلك النفوس يفيح منه نور اليقين وتنبعث منه أشعة الهدى » .

أسئلة فلسفية لم أهتد في فهمها الى رأي أطمئن اليه وتجيش في صدري ما جد الشغف بما يشفى غليلي . لهذا عولت على الكتابة اليكم راجيا تحقيق امنيتي والسلام عليكم ورحمة الله .

المخلص

طالب بدوي ببني سويف

***

يشعر يا سيدي اجابتك الى ما تطلب في عجالة قصيرة . فالسؤال الذي طرحه هوجو في هذه العبارة التي نقلتها عن البؤساء من الامور التي تناولها كبار الكتاب والفلاسفة بالبحث منذ بداية تاريخ البحث والفلسفة . وهم قد اختلفوا فيها اختلافا كبيرا . وكان رئيس تحرير هذه الجريدة قد عني بها عناية خاصة أثناء اشتغاله بتدريس قانون العقوبات بالجامعة المصرية وقبل اشتغاله بهذا التدريس . ولعلك تستطيع أن تقف على رأيه فيها اذا أنت رجعت الى اعداد مجلة المقتطف الصادرة في فبراير ومارس وابريل ومايو من سنة ١٩١٧ وهي مقالات قام بالبحث وأثبت الرأي الذي أملاه عليه اعتقاده . وهذا الرأي يتلخص في أن الانسان لا اختيار له في الحياة ، وانما هي غريزته متأثرة بالبيئة المحيطة به هي التي تصرفه . وقد يكون لحادث تافه من حوادث الحياة ما يوجه الشخص وجهة جديدة تخالف غير ما كنت تحسب أنه مسوق اليه بنحيته . ذلك أن السجية ليست بسيطة ولا جامدة ولكنها مركبة وذات جوانب كثيرة منها الضعيف ومنها القوي . وهي في جوانبها هذه تتصل بالبيئة وتتأثر بها حسب ما توحي به المؤثرات الخارجية

وبمقدار ما يمكن أن تتأثر به الناحية الخاصة من غريزة الفرد . فأنت اذا وجدت نفسك وقد ولدت في بلد معين وفي دين معين وفي عصر معين متأثرا بوراثة معينة تأثرت نفسك ، وفيها مزاج من الغريزة ومن الحس ومن التفكير ، بالوسط الذي تكون فيه أكبر تأثر . فلو أنك انتقلت من هذا الوسط الى وسط آخر يختلف عنه اختلافا واضحا ، واذا تغيرت ظروف حياتك المادية وأنت في الوسط نفسه فأثريت بعد فقر أو نكبت في الحياة بما يصدع نفسك ، رأيتك في الحالين شخصا غير الذي كنت ورأيت سجيتك غير ما يعهدها الناس بل غير ما تعهدها أنت في نفسك ، وقد تغيرت . ولعلك تستطيع أن تلاحظ ذلك عند سؤال من انتقلوا من القرى الى المدن ومن [illegible] نالوا في وسطهم وتأثروا بحادث خاص تأثرا قويا .

هذا مع العلم بأن الحديث منصرف الى الشخص في حالاته العادية . أما الحالات المرضية التي تغير فيها العلة مزاج الرجل وطبيعته فكثيرة يمكن الرجوع اليها في كتب الفلسفة الجنائية وفي كتب علم النفس .

على أن التغير الذي يطرأ على الفرد ليس معناه انقلاب مزاجه ، وانما معناه ان النفس الانسانية المركبة من عناصر شتى تتأثر بهذه العناصر تأثرا قد يبدو غريبا وقد يبدو مخالفا للطبيعة الشخص على ما كنت تعرفه من قبل .

فأما هذا النور السماوي الذي لا يذهب بسنائه الشك ولا يطمسه الضلال ومنه تنبعث أشعة الهدى ونور اليقين ، فهو عندي دقة الاحساس بصلة الفرد وبصلة الجماعة بالوجود ودقة التقدير لوحدة هذا الوجود ، ودقة الاحساس والتقدير قد يكونان عن شعور مصدره الالهام النفسي بوجهة البحث العلمي ، وقد يكونان مجرد املاء أحكام الجماعة على الفرد وخضوعه لها من غير تقدير عقلي ولا الهام نفسي .

ولست أريد أن أدخل في تعريف الالهام النفسي وما اذا كان منطق العقل مبنيا على مباحث العلم واستنتاجاته ، أو هو ذلك الوحي السماوي والنور الالهي الذي ذكره هوجو ، فذلك بحث له هنا مقامه وليست تسمح لي أوقات فراغي ولا الظروف الحاضرة بالقيام به . ولكني أرجو الحتم أن يرجع في ذلك الى مباحث الفلاسفة والكتاب من أمثال برجسون ولعل ذلك [illegible] أود لو ان الاساتذة الذين يشتغلون بهذه [illegible] والذين يداومون البحث فيها يعاونون [illegible] السائل على تفهم وجه الصواب فيما [illegible] وكل ما يستطيع رئيس تحرير هذه الجريدة [illegible] هو أنه اذا أتيح له وقت [illegible] بالادلاء بالرأي مدققا فلن يترك الفرصة [illegible] [illegible] ولعله مستطيع ذلك قريبا [illegible] كما أنهم يستحقون [illegible] [illegible]

شطرا الهيئة الاجتماعية

كيف نشأ الصراع بين الرجل والمرأة

الرجل والمرأة هما شطرا الهيئة الاجتماعية وركناها الاعظمان ، ومع أنه ليس لاحدهما غنى عن الآخر ترى الصراع بينهما دائرا منذ أقدم الازمنة ، أي منذ اليوم الذي كان الرجل ينظر فيه الى المرأة كأنها سلعة هو مطلق التصرف بها أو كأنها لم توجد الا لتكملة مسراته ومباهج حياته . وكلما تقادم عهد البشر زادت حدة الصراع بين جنسي الرجل والمرأة ، ولا شك ان لجميع الحروب والانقلابات تأثيرا في ذلك . ويظهر ان جميع تلك الحروب هي بمنزلة فرصة سانحة للمرأة تخطو فيها خطوة الى الامام ويتقهقر فيها الرجل خطوة الى الوراء فتشتد المزاحمة بين الفريقين ويحمى وطيس الصراع بينهما كما هو المشاهد اليوم في جميع انحاء العالم المتمدن .

فمنذ الحرب العظمى الماضية اشتدت المنافسة بين الرجل والمرأة وتحولت تلك المنافسة ، في الاحوال كثيرة ، الى نفور مستحكم سببه أن المرأة انتهزت الفرصة فحلت محل الرجل في معظم ميادين الاعمال التي كان الرجل قد احتكرها قبل الحرب . وبعبارة أخرى — انه ما كادت الحرب العظمى الماضية تنشب حتى سيق جميع الرجال الى ميادين القتال فكادت المصانع تفرغ من الايدي العاملة لو لم تتداركها أيدي النساء . وكان المظنون ان « الاحتلال سيكون مؤقتا » اي الى ان تضع الحرب أوزارها . ولكن الحوادث خيبت هذا الظن ، فان « الاحتلال المؤقت » في المصانع تحول الى احتلال دائم وأصبحت المرأة تأبى الانسحاب من الميادين التي برهنت فيها على جدارتها ومقدرتها ، [illegible] في أصحاب المصانع وذوي الاموال أكبر [illegible] فصممت على أن تتمسك بالمراكز التي احتلتها بحكم الضرورة ولا تتزحزح عنها قيد شعرة ، [illegible] كان لها من ضآلة أجورها وحسن قيامها [illegible] الاعمال أقوى ضمان على دوام احتلالها .

ومن ثمة استحكم النفور بين الرجل والمرأة ، [illegible] لاسيما في طبقة العامة . ولا يزال لهيبه مندلعا [illegible] الى الآن ، وكان من آثاره أن كثرت البطالة [illegible] أوربا بين الشبان وأصبحت مشكلتها من أعظم [illegible] كل العمرانية الحديثة . ولم تقتصر تلك [illegible] على الضرر الاقتصادي فقط ، بل تعدته الى [illegible] الآداب الاجتماعية أيضا فزال جانب كبير من [illegible] الاحترام الذي كان الرجل يوجهه الى المرأة ، [illegible] الرجل لا يعنى براحة المرأة بقدر عنايته [illegible] نفسه . وبعد أن كان يعتبر المرأة [illegible] الأفضل صار يرى فيها عدوه الاعظم لانها [illegible] في وجهه أبواب الرزق .

والارجح ان هذا النفور سيظل مستحكما [illegible] الرجل والمرأة ولن تخف حدته الا [illegible] [illegible] مساوىء البطالة [illegible] الماضية . الا اذا وقعت قبل [illegible] حرب أخرى تجدد فصول المأساة القديمة [illegible] اسباب المنافسة بين الرجل والمرأة وهو [illegible] كثير الاحتمال . وفي هذه الحالة لا [illegible] [illegible] عما قد ينجم عنه الصراع بين الرجل والمرأة [illegible] [illegible] بعد أن كانت المرأة [illegible] [illegible] [illegible] ان الرجل [illegible] [illegible] [illegible]

والترف نجد الاية قد انعكست اليوم فصار الرجل هو الذي يطالب بحقوقه ويتهم المرأة بانها تستبد به وتحرمه حق التمتع بما منحته اياه الطبيعة . وهذا لعمر الحق من أغرب الانقلابات التي حدثت في تاريخ العمران . واذا ظلت الحال على هذا المنوال كان تأثيرها في تاريخ البشر بعيد الغور .

أجل لقد كانت الحروب كلها في مصلحة المرأة بوجه الاجمال اذ كانت لها بمنزلة الفرصة السانحة للمطالبة بحقوقها وان الانقلاب الذي نشهده اليوم انما هو انقلاب الضعف الى القوة واستحالة الاستبداد خضوعا ومذلة

واذا أعملت رويتك في هذه الحال وجدت أن العصر يتجه في الحقيقة الى الترجل . نعم ان كفة الميزان ترجح في مصلحة المرأة ولكن المرأة في الحقيقة هي سائرة في طريق الترجل في جميع ميادين الحياة : ففي ثيابها وفي أزيائها وفي زينتها وفي نظام معيشتها ، بل في جميع مظاهر حياتها تراها تقلد الرجال وتتشبه بهم . وقد أجمع الكتاب في جميع أنحاء العالم على ان الحرب العظمى الماضية كان لها اكبر اثر في حمل المرأة على الترجل ودفعها الى تقليد الرجال

ولعلك تدهش وتسأل كيف حصل ذلك . فلشرح ذلك نضرب لك مثلا عادة التدخين . وما نحسب احدا يشك في ان هذه العادة انتشرت منذ الحرب بين النساء انتشارا هائلا حتى زاد عدد المدخنات في جميع البلاد التي اكتوت بنار الحرب . وأما البلاد التي لم تخض غمار الحرب فان عادة التدخين لم تنتشر بين نسائها الا بنسبة الزيادة الطبيعية لعدد سكانها . ومن العبث أن تنكر أن بين الحرب وانتشار عادة التدخين أية علاقة فان هذه العلاقة ثابتة لا ريب فيها . أما سببها فيصعب شرحه في عجالة مختصرة وانما يرجع في جانب منه الى ما للتدخين من التأثير في نفوس المصابين بالنوراستانيا وما اشبه من الحالات النفسية غير الاعتيادية .

ولا حاجة الى القول ان عادة التدخين كانت خاصة قبلا بالرجال فاصبحت اليوم شائعة بين النساء والرجال على حد سواء .

ومما يجدر بالذكر أن المرأة لا ترفع اليوم صوتها بالمطالبة بحقوقها كما كانت تفعل قبل الحرب .

وقد يكون مرجع ذلك الى أمرين : (أولهما) ادراكها انها قد بدأت بنيل تلك الحقوق ولانها نالت منها في مدة وجيزة اكثر مما كانت ترجوه . (وثانيهما) رؤيتها قيام الرجل عليها وانقلابه مدعيا بعد ان كان مدعى عليه ، امام محكمة الرأي العام . وفي الواقع أن الرجل يحتقد اليوم على المرأة ويرى انها قد جاوزت الحد في مطالبها ونالت اكثر مما يحق لها . وليت شعري ما هي الحقوق التي كانت تدعيها والتي كانت تقول ان الرجل ينكرها عليها ؟!

كانت في جوهرها حقوق الاقتراع والانتخاب والاشتراك في ادارة الشؤون السياسية والعمرانية ومع أنها قضت عدة قرون في المطالبة بتلك الحقوق فقد نالت منها في بضع السنوات الاخيرة ما لم تكن تحلم به قط . ففي جميع البلاد المتمدنة تجد اليوم المرأة تشغل مناصب غير يسيرة في الحكم والادارة والقضاء والدوائر السياسية ، حتى أنك ترى في السلك السياسي الدولي وبين اعضاء جمعية الامم وفي السفارات الاجنبية والوزارات نساء يقمن بأعباء مناصبهن خير قيام ، ولا شك أن نطاق عملهن سيتسع بمرور الزمن حتى يصبح معادلا لنطاق عمل الرجال .

ولسنا نعتقد أن ذلك يضر بمصلحة الاجتماع اذا تساوى عقل الرجل والمرأة ، وانما نعتقد انه مضر بمصلحة المرأة نفسها ، لانه اذا أصرت المرأة على مطالبتها بمساواتها للرجل في الحقوق فلا مندوحة لها عن قبولها نصيبها من الواجبات وفي مقدمتها الواجبات العسكرية وواجبات دفع الضرائب والقيام باعمال البوليس على نطاق واسع فهل ذلك في مصلحتها ؟ وهل هو في مصلحة النسل ؟

سؤال سوف تجيب عنه الاجيال الاتية وانما نقول ونحن عابرون بهذا السؤال ان ترجل المرأة ليس في مصلحتها فانه يفقدها الكثير من المزايا التي لا تزال متحلية بها حتى الآن ، ونحن نعتقد ان الطبيعة ما قصدت قط مساواة المرأة بالرجل والا لما ضمنت تلك المراة منذ الازل ففي التفرقة بين الجنسين حكمة عظيمة لا يمكن ان تخفى على الناقد البصير فاذا أصرت المرأة على طلب مساواتها بالرجال فانما هي تطالب ما يناقض نواميس الطبيعة وما يخالف مصلحتها على خط مستقيم .

طرائف وفكاهات



— نابيب العيون : ستتلف عيون هـذه الطفـلة وتشكو بها طول حياتها

— الأم : ولكنى لااستطيع أن أتركها وحدها فى البيت فذلك منتهى القسوة !!



— الزبون : انت صغير يابنى لان تترك هذه الاجزخانة فى عهدتك . هل عندك دلومه !!

— الصبى المساعد : كلا ياسيدى ولكن لدينا دواء جيد مثله تماما ...



— الطفلة : هل اذهب الى السينما هـذا المساء لأرى ... التى يعجبنى ؟؟

— الأم : ... لماذا تريدين الذهاب الى السينما ... !!



— فتاة على وشك الزواج : ما الذى تستعمليه فى تنظيف الاسطح والسجاجيد ؟؟

— صديقتها : جربت عدة أشياء لكنى وجدت أن زوجى أفضلها ...

نظام المصارف فى الولايات المتحدة

اصدار البنكنوت — تنظيم شؤون الاحتياطى — حالة البنوك اثناء الحرب الكبرى — اصحاب الودائع وحملة البنكنوت

— ٣ —

اصدار البنكنوت

عدل نظام اصدار البنكنوت تعديلا شمل أساس النظام القديم فقد أصبح حق اصدارها لبنوك الاحتياطى المتحد ولم يعد للبنوك الاهلية هذا الحق . ولكن يلاحظ أن سحب هذا الحق منها عملية قد تستغرق مايقرب من ثلاثين عاما، وقد قصد القانون أن تشترى بنوك الاحتياطى السندات التى تملكها البنوك الاهلية كضمان مقابل اصدار البنكنوت، وذلك لتقوم مقامها فى عملية اصدار البنكنوت وبقيت أوراق البنكنوت القديمة فى التداول جيلا كاملا ولو أن كميتها كانت فى نقص مستمر. وأصبح نظام اصدار الاوراق فى يد الاثنى عشر بنكا التى أخذت تصدرها مقابل ودائعها فى خزينة الحكومة، وأصبحت الاوراق الجديدة معروفة باسم «بنكنوت الاحتياطى المتحد».

وهذه الاوراق الجديدة تختلف اختلافا كليا عن سابقتها، وقد أخذت آثار النظام القديم تختفى تدريجيا، وكان اصدار أوراق بنوك الاحتياطى يعد موافقة الهيئة التى أشرنا اليها والتى أصبح لها مطلق الحرية والسلطة فى تقدير الاحوال الاقتصادية، وهكذا أصبحت عملية الاصدار مرنة فلا تحدد الاوراق التى تصدرها البنوك بناء على قانون يمنعها من زيادة الاصدار، بل يكون ذلك حسب ما تستدعيه حالة البلد الاقتصادية .

وكان على بنوك الاحتياطى أن تحفظ رصيدا من الذهب بنسبة ٤٠ فى المائة من الاوراق التى تصدرها، وعليها أيضا أن تحتفظ باوراق تجارية قصيرة الاجل، وفى هذا شبه كبير بالنظام القديم وهذه ظاهرة جعلت أوراق هذه البنوك بمثابة سندات على الخزانة الامريكية . ولحامل هـذه الاوراق الحق فى تحويلها الى ذهب فى أى وقت، وذلك لان الحكومة تعد ضامنة للبنوك فى هذا الامر، وقد أصبحت هذه خاصية النظام الجديد. وعليه فأى بنك من البنوك التى انضمت الى النظام الجديد كان عليه أن يدفع نقودا أو سبائك ذهبية ويتسلم مقابلها أوراقا من البنكنوت الجديد الذى تصدره البنوك الاثنا عشر .

هذه الاوراق الجديدة لها نفس الثقة التى للذهب فى التداول وقد سرت بين جميع الطبقات وفى مختلف الولايات وهكذا أصبح احتياطى البنوك الاثنى عشر يتكون من النقود المعدنية أو السبائك الذهبية.

وفى مقابل كل ٤٠ دولارا ذهبا تسلمتها من البنوك التى انضمت للنظام الجديد كانت تصدر مقابلها ٤٠ دولارا بنكنوت للبنك الذى أودعها، هذا الى أن لها الحق فى قبول ٦٠ دولارا من نفس ذلك البنك، وهذه تكون على شكل أوراق تجارية تصدر مقابلها ٦٠ دولارا أخرى من البنكنوت. وعملية انتقال الذهب الى بنوك الاحتياطى أدت الى الثقة العامة فيها ، وهذه أدت بدورها الى انتشار ... النظام الجديد .

تنظيم شؤون الاحتياطى

ولعل أهم ما امتاز به النظام الجديد هو تنظيم حركة الودائع وبالتالى حركة الاحتياطى ... تلك الودائع فقد ... البنوك الاهلية ... رصيدا ... ولكن ... النظام

البنوك لدى بنوك الاحتياطى بل بقى النظام القديم على حاله، أى بقيت بنوك الاحتياطى المركزية التى فى المدن وبنوك الاحتياطى وبنوك القرى الاخرى، ولكن تسميتها كذلك تكاد تكون لا أثر لها الآن . ويخلق بنا أن نسميها الآن « البنوك الكبرى» أو « بنوك المدن الكبيرة» ثم البنوك الاخرى تمييزا لها .

أما النوع الاول فعليه أن يحتفظ لطالب الودائع بنسبة ١٣ فى المائة منها، وأما بنوك النوع الثانى فتحتفظ بنسبة ١٠ فى المائة لهذا الغرض وبنوك النوع الثالث لا تحتفظ الا ٧ فى المائة :

ومما تجب ملاحظته أن هذه العملية ما كانت تتطلب من البنوك نسبة أكثر من ٥ فى المائة وماذلك الا للثقة العظيمة التى حازتها أوراق البنكنوت التى كانت تصدرها بنوك الاحتياطى والتى كانت بضمان من الحكومة وهيئة الاحتياطى المتحد وسواء أحفظت المصارف هذه النسبة أم لم تحفظها فقد ترك هـذا الامر للادارة المصرفية تتصرف فيها كيفما تسمح الظروف وحسبما يتراءى لها .

ان الحقيقة التى نقررها هى أن أهم ما فى المشروع أنه لا يتحتم أن يحفظ كل بنك احتياطيا عظيما فى خزائنه مادام هناك إحتياطى على جانب عظيم من المتانة قد حفظ فى بنوك الاحتياطى المتحد فليست النسب التى ذكرناها وهى ٧، ١٠، ١٣ هى التى تحفظ مركز البنك المالى ولكن القوة المالية الحقيقية والعظمة المصرفية المبنية على كثير من التجارب العملية تنحصر فيما للبنوك الاثنى عشر من المركز الثابت المعتمد على احتياطى عظيم تضمنه وتشد أزره الحكومة .

هذا من ناحية المصارف العادية التى قبلت أن تنضم الى النظام الحديث . أما الدعائم التى يقوم عليها هذا النظام وهى بنوك الاحتياطى المتحد فقد ترك أمر الاحتياطى الذى تحفظه الى حكمة هيئة ادارة هذه البنوك، ولكن العرف الذى أصبح قاعدتها فقضى بأن تحفظ بنوك الاحتياطى ٣٥ فى المائة مقابل ودائعها ، أما مقابل أوراق البنكنوت فتحفظ ٤٠ فى المائة .

وفى كلتا الحالتين ... يجب أن يتكون الاحتياطى من معدن الذهب سواء كان نقدا معدنيا أو سبائك أو ما يعرف باسم الشهادات الذهبية . وعلينا أن نقرر هنا أن نظام الاصدار والاحتياطى اللازم للودائع بالنسبة للبنوك التى كانت بمثابة أعضاء فى هذا النظام أو بنوك الاحتياطى نفسها . كان مركزها كما هو الحال بالنسبة للبنوك فى أوربا من جهة تركز الذهب فى مكان واحد تستقى منه البنوك الاخرى .

حالة البنوك اثناء الحرب الكبرى

وقد لاقى نظام الاحتياطى المتحد نجاحا باهرا فى أول أمره وبدأ أعماله فى جو لا يعتريه أى اضطراب مالى، ولم يزل كذلك حتى ثبت أخيرا أن هذا النظام هو ... البلاد ... خصوصا فى أوقات الازمات ... البلاد

الحرب الكبرى فى أوربا ولكن بنوك الاحتياطى المتحد التى ثبتت أمام الازمة منذ أن بدأت تنفذ نظامها الجديد كانت على أتم استعداد لكل ما تتطلبه البلاد عند دخولها الحرب عام ١٩١٨ وقد أثبتت أنها ليست فقط قوية تواجه المصاعب المالية ولكنها كانت الساعد الايمن للحكومة اذ قامت بمساعدات هائلة ما كان يحلم بها اكثر الناس تفاؤلا، وقد أصبحت بنوك الاحتياطى كفروع للخزانة العامة وكل ذلك كانت نتيجة ارشاد الهيئة التى تدير حركة هذه البنوك فقامت باقراض الحكومة مقابل سندات التى كانت البنوك تقوم ببيعها وترويجها بين الجمهور وعملائها وحضت جميع البنوك المنضمة تحت لوائها لتقوم بنفس العملية . ولا تقل مساعدة هذه البنوك للحكومة عما قامت به البنوك الاوربية ازاء حكوماتها.

إن ارتفاع الاثمان الذى شمل البلاد من سنة ١٩١٥ حتى سنة ١٩١٩ كان نتيجة أسباب عدة أهمها ازدياد كمية الذهب فى البلاد، وبالتالى زيادتها فى خزائن بنوك الاحتياطى المتحد، هذا الى أن كمية الاحتياطى قد زادت فى تلك الفترة أن زيادة عظيمة اذ زادت أرباح البنوك وزاد احتياطها أيضا بنسبة فاحشة، ولما أباحت هيئة الاتحاد لبنوك الاحتياطى أن تعطى ذهبا مقابل البنكنوت الذى أصدرته، ولما زادت كمية الذهب فى البلاد كان مايودع بالمصارف يودع بالتالى فى البنوك الاثنى عشر الرئيسية، وعلى أساس هذه الكميات العظيمة ازدادت أوراق البنكنوت وزاد الاحتياطى :

وهذه العملية كان لزيادة الذهب فى البلاد وفى المصارف أن راجت سندات الحكومة وزاد اقبال الناس على شرائها إن زيادة قوتهم الشرائية حتى إن الذين لم يتبدروا على شرائها كانوا يقترضون الاموال لشرائها . هنا نسجل حقيقة هامة وهى أن اقبال الاهالى واقتراضهم لشراء السندات وسداد قيمتها فيما بعد ثم اقتراض البنوك التى انضمت لهذا النظام من بنوك الاحتياطى قد أدت الى زيادة احتياطى الاخيرة ، والقوة الشرائية التى خلقتها هذه الاحوال قد أدت الى زيادة أموال الدولة اثر شراء سنداتها وبذا تمكنت من الانفاق على الحرب حين انضمامها الى الحلفاء .

ولم يمض وقت طويل حتى سددت الحكومة ماعليها من ديون، وهكذا كانت تنتقل أموال الودائع من الاهالى الى البنوك ومن الاخيرة الى بنوك الاحتياطى، ولم تك نتائج ذلك لتبقى آثارها مدة قصيرة. ولذا فان نسبة الرصيد سواء أكانت نقودا رئيسية أم سبائك ذهبية تملكها البنوك مقابل ودائعها لا تتطلب تشريعا من جانب الحكومة فحسب بل تتطلب رقيا اقتصاديا وتقدما ماليا . ونظام الولايات المتحدة قد عدل من نظام بنوك اهلية الى الاحتياطى المتحد فما اعتادت عليه البنوك وما سلكته ... التجارية قبلا تغير تغييرا عظيما حتى تم تعديل النظام وأصبح ممتزجا بنفوس الشعب فى خمس سنين، وبذلك أصبحت بنوك الاحتياطى وكلاء حفظ الاحتياطى وأصبح لديها منه ما يكفى لتلبية المطلوبات لكل بنك. ولما عظم مقدار الاحتياطى زادت كمية النقود المتداولة، وهذا يعد أمن طريق من الوجهة المصرفية، وذلك لانه مبنى على أساس اقتصادى متين بعداه وجهه احتياطى ثابت الدعائم .

أصحاب الودائع وحملة البنكنوت

وأخيرا علينا أن نتساءل عن أمر من الاهمية بمكان عظيم . وهو هل هناك ضرورة لحماية حملة أوراق البنكنوت أو هل يكون حاله فى مركز واحد مع أصحاب الودائع أى تكون ... من ...

البنكنوت ولكن ضمانهم أصبح أعظم من ذلك تبعا للنظام الجديد لان قيمتها مضمونة بما تودعه البنوك من ذهب وأوراق تجارية، هذا الى أن الحكومة تعد ضامنة لها . ومن جهة أخرى فقد سنت بعض الولايات قوانين لحماية أصحاب الودائع التى يتعامل بها بواسطة الشيكات . ومن الوجهة التاريخية نرى أنه اذ وجد فرق بين الودائع والبنكنوت وعلاقتهما فانه يرجع الى ان المصارف لم تدرك الاتصال الوثيق بين عمليات الودائع لاختلاف فى الواقع عن انها تعد كأوراق البنكنوت وهى عظيمة الكمية وخصوصا فى انجلترا والولايات المتحدة وكندا .

ان الاساس الذى تبنى عليه ضرورة ايجاد ضمان للاوراق المالية يرجع الى سببين : أولهما ان البنكنوت تتداوله الطبقات الفقيرة كما تتداوله الغنية، والاخيرة تعتمد كثيرا على غيرها من أصحاب رءوس الاموال أما الودائع فيملكها أصحاب الثروات العظيمة غالبا وهم أقل عددا بالنسبة لاغلبية السكان التى تتكون غالبا من الطبقات الفقيرة والمتوسطة . وثانيهما — ولا يقل عن الاول أهمية — وهو الفرق بين المودع وصاحب ورق البنكنوت من حيث دائنية كل منهما للبنك: فالاول يصبح كذلك بمحض رغبته، أما الثانى فليست له هذه الارادة، والبنكنوت يتداول كنقد ليس من السهل على من يقدم له أن يرفضه لمخالفة ذلك للقانون، وهو لا يدرى انه باعطائه الورقة لغيره انما قد نقل ماله كدائن للبنك الى آخر تصبح له هذه الصفة . وعليه فكيف يمكن حصر أصحاب الدين على البنك وكل حامل لورقة بنكنوت يستعملها فى شراء حاجاته كلما رأى رغبة فى ذلك، وتساوت المنافع النهائية لنقده بما يشتريه، أما المودع فيختار البنك الذى يتوسم فيه المركز المالى الحسن وهو فى ذلك منقاد وراء شهرة المصرف .

إلا انه مع كل هذه الفروق علينا ألا نغفل وجه شبه رئيسى وهو أن الودائع والبنكنوت يشتركان فى انهما يكونان معا واسطة التبادل والاسباب التى تجعل هناك ضرورة عظمى لضمان أصحاب البنكنوت هى بعينها التى ترجح ضرورة ضمان أصحاب الودائع ، هذا الى أن التشريع الجديد قد حفظ ضمانات ثابتة قوية لهم فقد عرفها وحدد نوعها، وليس ذلك بالنسبة للبنوك الاهلية فقط ولكنه شمل بنوك الولايات: فقد وضع القانون نظاما للحد الذى يودعه أى فرد والودائع التى يودعها المديرون ضمانا لحسن ادارتهم وأخيرا حتم عليها نشر حساباتها سنويا .

أما مراقبة حركة الاصدار فى واشنجتون فله سلطة لا نظير لها فى الاشراف على البنوك الاهلية ويحت اشرافه هيئة من كبار الماليين والفنيين الذين يفحصون أعمالها، وفى كل ولاية هيئة شبيهة بتلك تقوم بفحص أعمال البنوك التى توجد فى دائرتها .

وهذا النظام يعد فريدا تمتاز به الولايات المتحدة ، فكما أنه لا يوجد فى الدول الاخرى تحديد نسبة الاحتياطى الى الموفقات كذلك لا تشريع يتناول ما يختص بالقروض وتقارير أعمال المصارف وتعهدات مديريها وواجباتهم فى أى قطر آخر وفى بلد كانت ميزته ترك الصناعة الكبيرة ... أى نظام ... وأى طريقة ... نجاح أعمالها ... الاقتصاد ... التدخل الحكومى ... وزيادة ... البنوك ... البلاد ...